الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصادات الدول العربية

الدكتور خالد سعد زغلول حلمي
قسم القانون العام
كلية الحقوق - جامعة الكويت

مقدمة

أمام أهمية التجارة الدولية لجميع دول العالم المتقدم منها والنامي أصبح من الضروري أن يكون هناك نظام عالمي يحكم هذه العلاقات المختلفة.

وقد أرست الدول الكبرى نظاماً يحكم هذه العلاقات الاقتصادية بين جميع دول العالم، وقد عرف هذا النظام بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة باسم الجات، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير التجارة العالمية على أساس اتفاقي بين الدول وذلك للعودة إلى ما كان عليه الوضع قبل الحرب العالمية الأولى، اقتناعا بأن حرية التجارة تلعب دوراً مهماً في نمو ورخاء الاقتصاد العالمي.

وبدأ هذا النظام في صورة اتفاقيات بين الدول ثم تحول بعد ذلك إلى منظمة للتجارة العالمية، تضطلع بالعديد من المهام ولتكتمل بذلك منظومة إدارة الاقتصاد العالمي. حيث أصبحت منظمة التجارة العالمية تشكل الضلع الثالث في مثلث قيادة الاقتصاد العالمي بجانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد مرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بالعديد من الجولات حتى وصلت إلى وضعها الحالي.

وتعتبر جولة أورجواي للمفاوضات التجارية والتي بدأت في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) في عام ١٩٨٦ ثمرة الجهود الكبيرة متعددة

الأطراف التي بذلتها أكثر من مائة دولة لتحرير التجارة العالمية وللتصدي لسلسلة من المشاكل التي تواجه النظام التجاري. ويعتبر انتهاء هذه الجولة بنجاح بمثابة حدث تاريخي بالنسبة للنظام التجاري، ليس فقط بسبب الالتزامات الكثيرة التي تمخضت عنها الجولة ولكن أيضاً نتيجة أن الاتفاقيات التي انتهت إليها الجولة أدت إلى تعزيز وتوسيع نطاق تطبيق القواعد والمبادىء متعددة الأطراف التي سوف تحكم وتحمى هذه الالتزامات. ولقد أدت هذه التطورات إلى تغيير النظام التجاري متعدد الأطراف بصورة ملموسة.

وإزاء هذه التطورات أصبحت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة محل أنظار جميع دول العالم، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والمراحل المختلفة التي مرت بها حتى تم تحويلها إلى منظمة للتجارة العالمية، كما تهدف إلى التعرف على أهم آثار هذه الاتفاقية على اقتصادات الدول العربية، وكيف يمكن لهذه الدول أن تواجه هذا التحدي الجديد بما يحقق لها أقصى فائدة ممكنة.

واستوجبت هذه الدراسة أن نعرض لها في فصول أربعة على النحو التالي:

يتناول **الفصل الأول** الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وينقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة نتناول في المبحث الأول فلسفة الجات والمبادىء الأساسية التي تقوم عليها، ونتناول في المبحث الثاني التطور التاريخي لاتفاقية الجات، ونتناول في المبحث الثالث الأسباب التي دعت إلى عقد جولة أورجواي.

والفصل الثاني يتناول جولة أورجواي والطريق إلى منظمة التجارة العالمية، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول مضمون اتفاقية جولة أورجواي، ونتناول في المبحث الثاني أهم الملامح العامة لاتفاقيات جولة اورجواي والقضايا الجديدة التي تضمنتها.

والفصل الثالث نتناول منظمة التجارة العالمية، ينقسم هذا الفصل إلى

مبحثين، نتناول في المبحث الأول نشأة منظمة التجارة العالمية وأهدافها، ونتناول في المبحث الثاني هيكل منظمة التجارة العالمية.

و **الفصل الرابع** يتناول آثار اتفاقية الجات على الاقتصادات العربية، وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول آثار اتفاقية الجات على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، وفي المبحث الثاني آثار اتفاقية الجات على اقتصادات الدول العربية.

ونتناول هذا المبحث في مطلبين، المطلب الأول حول معايير تقييم آثار الجات على الاقتصادات العربية، والمطلب الثاني الدول العربية وحصاد نتائج اتفاقية الجات، ونخصص المبحث الثالث: لأهم التوصيات والمقترحات التي تمكن الدول العربية من مواجهة تحديات الجات وتحقيق أقصى فائدة ممكنة لها.

وننتهي بخاتمة تشمل خلاصة الدراسة، وما توصلنا إليه من نتائج.

وما توفيقي إلا بالله.

الفصل الأول
الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

General agreement on Tariffs and Trade [GATT]

تمهيد وتقسيم

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة باسم [الجات][1] والتي تحولت إلى منظمة للتجارة العالمية - أهم أحداث القرنين العشرين والحادي والعشرين - على الإطلاق - وذلك لما سوف تحدثه من آثار اقتصادية وقانونية وإجرائية بعيدة المدى على الدول التي وقعت عليها - داخلياً ودولياً - بل وعلى غيرها من دول العالم التي لم تنضم بعد. وتمثل هذه الاتفاقية نظاماً عالمياً يتولى إدارة العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، ويتمثل هذا النظام في سلسلة من المبادىء والمعايير التي تشكل أساس التوافق الدولي فيما يتعلق بدور الحكومات في إدارة التجارة الدولية.

وسوف نقسم دراستنا لهذا الفصل إلى مباحث ثلاثة على النحو التالي:

المبحث الأول - فلسفة الجات والمبادىء الأساسية التي تقوم عليها.

المبحث الثاني - التطور التاريخي لاتفاقية الجات.

المبحث الثالث - الأسباب التي دعت إلى عقد جولة اورجواي.

---

(١) جاءت تسمية الجات بأنها اتفاق.. نتيجة وجود مجالات كثيرة للخلاف بين الدول الأعضاء ولذلك فقد أطلق على ما توصل إليه الأعضاء من نقاط اتفاق مسمى الاتفاقية وليس منظمة حتى يتم حل جميع الخلافات ومن ثم تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، انظر في ذلك:

Evens, P, and J. walsh, The Eiu [Economist intelligence unit] Guide to The New GATT [London: E14, 1994], p.11.

المبحث الأول
فلسفة الجات والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها

تستند فلسفة الجات إلى أهمية تحرير التجارة العالمية، وتشجيع التجارة الدولية متعددة الأطراف بدلاً من التجارة الثنائية، وتعتمد هذه الفلسفة على الميزة النسبية Comparative advantage حيث تتمتع كل دولة بمقومات اقتصادية مختلفة عن غيرها، وهذه المقومات تسمح لها بإنتاج السلع والخدمات بأسعار وجودة أفضل من غيرها، ولذا فهي تجد مجالها في الأسواق الدولية بميزات تفوق مثيلتها من الدول الأخرى، وتعمل الجات على إتاحة الحرية والمنافسة للسلع التي تنساب دون عوائق، ولا شك أن ذلك يؤدي إلى النمو والرخاء الاقتصادي للدول المصدرة والمستوردة وكذلك لبقية دول العالم، حيث ستؤدي هذه الحرية في النهاية إلى الاستخدام الأمثل للموارد العالمية.

وعلى الرغم من أن هذا النظام وضعت جذوره في العقد الرابع من هذا القرن، إلا أن اتساع نطاق التجارة الدولية، وتعدد الأنظمة التي تحكم هذه التجارة نتيجة ظهور التكتلات الإقليمية والمنظمات الاقتصادية[1] والشركات متعددة الجنسية

(١) من أمثلة التكتلات الإقليمية:
- أوروبا الموحدة European Union [E.U]
- الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة (الافتا) European Free Trade Association [E.F.T.A]
- اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا (نافتا) Northe Amercan Free Trade agrement [NAFTA]
- رابطة جنوب شرف أسيا (اسيان) Association of south East asion Nations [ASEAN]

ومن أمثلة المنظمات الاقتصادية:
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co'operation and development [OECD]
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) U.N. Conference of Trade and development [UNCTAD]

أدى إلى إحياء هذا النظام والإسراع باستكماله بهدف إرساء المبادىء والقواعد التي تحكم التجارة الدولية.

تقوم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) على عدد من المبادىء تتمثل فيما يلي[1]:

المبدأ الأول:

تحرير التجارة الدولية من جميع القيود التعريفية وغير التعريفية والمقصود بالقيود التعريفية الرسوم الجمركية، أما القيود غير التعريفية فهي تشمل عدداً من معوقات التجارة الدولية ومن أهمها القيود الكمية مثل حصص الاستيراد وأذون الاستيراد واشتراط إيداع نسبة من قيمة الواردات ودعم الصادرات وغير ذلك.

ويعتبر تحرير التجارة هو الهدف الأساسي من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وتلتزم الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بالعمل على إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية أو على الأقل تخفيفها - غير أن الإزالة أو التخفيف لا تتم من كل بلد بمعزل عن البلاد الأخرى ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تضم كل الدول الأعضاء.

المبدأ الثاني:

عدم التميز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية، وهذا هو المبدأ المعروف بشرط أولى الدول بالمراعاة[2].

(١) GATT, General Agreement on Tarifs and Trade 1952, (Basic instruments and selected documents) Geneva, Vol1, p.p 2-5.

(٢) انظر د. سعيد النجار، الجات والنظام الاقتصاد العالمي، مقالة بجريدة الأهرام الصادرة بتاريخ ٤/ ٢/ ١٩٩٤، ص٤.

يعني هذا المبدأ أن أية ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر لابد أن تنسحب تلقائيا إلى كل البلاد الأخرى دون مطالبة بذلك. فإذا منح أحد البلاد الأعضاء في الجات تخفيضا أو إعفاء من ضريبة جمركية على سلعة مستوردة من بلد معين فإن هذا التخفيض أو الإعفاء يسري على نفس السلعة المستوردة من كل الدول الأخرى. بذلك تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة في الأسواق الدولية وبعبارة أخرى فإن شرط أولى الدول بالمراعاة يعني المساواة في المعاملة بين كل الدول المتجرة. ولا يعني كما يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى[١].

المبدأ الثالث:

مبدأ الشفافية، ويقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية) إذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية. وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار كالتعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل حصص الاستيراد ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي[٢].

وهناك استثناءات من هذا المبدأ هي:

١ ـ حالة الدولة التي تواجه عجزاً حاداً في ميزان المدفوعات.

٢ ـ السماح في حالات خاصة باستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية.

(١) Peter. F.Draker, The changed world Economy foreign affairs, Vol 64. No.4, Spring 1986, p.p 8-12.

(٢) Evans; P. and J walsh, The EIU Guide to the New Gatt, op. cit, p15.

٣ ـ حالة الزيادة الطارئة من سلعة معينة مما يهدد الإنتاج المحلي بخطر جسيم، وعلى الأخص الصناعات الوليدة (الشرط الوقائي)[١].

ويرجع سبب المعارضة الشديدة للأساليب الكمية إلى أنها تختلف عن الأساليب السعرية من حيث افتقارها إلى الشفافية. فإذا فرضنا رسما جمركياً مقداره خمسون في المائة مثلاً على الواردات من سلعة معينة لحماية الإنتاج المحلي فإننا نعرف على وجه التحديد مقدار الدعم الذي يتمتع به المنتج المحلي عن طريق تلك الحماية ولكن إذا لجأنا إلى أسلوب كمي بالحظر الكلي أو بتحديد الكمية المسموح باستيرادها فإننا لا نعرف تماماً مقدار الدعم الممنوح. في مثل هذه الحالات هناك تعتيم على مقدار الحماية ومن ثم على التكلفة الحقيقية التي ينطوي عليها هذا النوع من الحماية.

هذه هي المبادىء الأساسية التي تحكم نظام الجات، ونستطيع أن نفهم لماذا

(١) يعرف هذا الشرط باسم الشرط الوقائي والذي يجيز للدول الأعضاء تقييد المنافسة الأجنبية إذا زادت الواردات زيادة ضخمة مفاجئة تنطوي على ضرر جسيم أو تهديد بضرر جسيم للصناعة الوطنية، ويعد هذا الشرط إحدى الثغرات التي قد يساء استغلالها من قبل الدول المتقدمة لتحقيق مصالحها قبل بعضها البعض أو مع الدول النامية.
ولعل التطورات الأخيرة بين أمريكا واليابان توضح استعداد الولايات المتحدة للتوسع في التمسك بالشرط الوقائي في حالات تتعارض مع الهدف الذي وضع من أجله إذ أصبح الاتجاه إليه طريقة لمنع المنافسة الأجنبية وليس لمنع الضرر الجسيم كما تقضي بذلك الاتفاقية. وهذا هو السبب الذي من أجله سمى هذا الشرط بالقيود الرمادية حيث إنها كلمة حق يرد بها باطل، وهو ما يتوقع أن تلجأ إليه الدول الصناعية المتقدمة تجاه البترول العربي إذا نجحت الضغوط العربية في إدخال صناعة البترول في اتفاقية الجات، إذ أن اتفاق الوقائية المنصوص عليه بالاتفاقية يقضي بأن تتخذ إجراءات الوقاية أما بشكل فرض حصص على السلعة المستوردة، أو فرض رسوم اضافية عليها، أو سحب التزام بتنازلات جمركية على هذه السلع، كما يمكن تطبيق إجراءات الوقائية لفترة ٤ سنوات يمكن مدها إلى ٨ سنوات في حالة استمرار ثبوت ضرر للصناعة المحلية.
انظر في ذلك:
- Alan Oxley, The Challenge of free Trade (New york: St. Martin's: Press, 1990), p.220.

لم تكن الدول النامية في أي وقت من الأوقات شديدة الحماس للمبادىء التي يقوم عليها الجات، فإن تقييد التجارة كان من المبادىء الأساسية التي تقوم عليها استراتيجية التنمية خصوصاً عند إنشاء الجات فقد رأت الدول النامية أن مبادىء الجات السابق ذكرها لا تأخذ بعين الاعتبار ظروفها الخاصة. ولا شك أن هذه الاعتبارات تفسر أن الجات ظل مدة طويلة بعد إنشائه يفتقر الصفة العالمية، فقد بدأ بعضوية ٢٣ دولة أغلبها من الدول الصناعية مع عدد محدود جداً من الدول النامية خصوصاً من أمريكا اللاتينية، وكان ينظر إليه على أنه منتدى للأغنياء، ومن ثم انصرفت الدول النامية إلى إنشاء منظمة أخرى موازية للجات تكون أكثر اهتماماً بظروفها الخاصة وأكثر استجابة لمتطلبات التنمية. وأدى ذلك إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف بالانكتاد سنة ١٩٦٤ بهدف تنظيم التجارة الدولية على أسس مختلفة تماماً عن الأسس التي قامت عليها الجات[١].

فهو لا يعلق أهمية كبيرة على تحرير التجارة الخارجية للدول النامية، كذلك يرفض مبدأ عدم التمييز ويرى وجوب أن يقوم النظام التجاري الدولي على أساس إعطاء مزايا خاصة للدول النامية دون غيرها ويرفض مبدأ التبادلية في المفاوضات متعددة الأطراف ويطالب الدول الصناعية بتخصيص نسبة معينة من دخلها القومي لمساعدة الدول النامية، بالجملة فقد نشأ الانكتاد لكي يعكس مطالب الجنوب في مواجهة الشمال ويمكن النظر إليه على أنه الفكرة المضادة لفكرة الجات.

وجدير بالذكر أن الفلسفة التي قامت عليها منظمة الانكتاد كانت تعكس إلى حد كبير استراتيجية التنمية التي سادت خلال فترة الستينات وهي استراتيجية

(١) United Nations Conference of Trade and development [UNCTAD]
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [انكتاد]، عقد لتحقيق مصالح الدول النامية والدفاع عنها.
- انظر لجنة الجنوب التحدي أمام الجنوب، تقرير لجنة الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان سنة ١٩٩٠. ص ٦ ، ٧.

الإحلال محل الواردات في ظل تقييد شديد للتجارة الدولية[١]، ولم يجد الجات مفرا من أن يتمشى مع هذه الموجة الصاعدة وانعكس ذلك في تعديل الاتفاقية الأصلية باضافة ما يسمى بالجزء الرابع الذي أصبح نافذ المفعول منذ سنة ١٩٦٦[٢]، وهو يقرر صراحة أن الدول النامية لابد أن تعامل معاملة خاصة وتفضيلية في تطبيق أحكام الاتفاقية العامة وأدى ذلك إلى موافقة الجات على نظام التفضيلات العامة الذي تقرر في إطار الانكتاد في أوائل السبعينات رغم أنه ينطوي على مخالفة صريحة لمبدأ عدم التمييز حيث تعفى معظم السلع الصناعية التي تصدرها الدول النامية إلى أسواق الدول الصناعية من الرسوم الجمركية – وقد شهدت الفترة التي أعقبت سنة ١٩٦٦ انضمام عدد كبير من الدول النامية إلى الجات بعد أن وجدت أن الجزء الرابع يعطيها ما هي في حاجة إليه من حماية كما أنه يعاملها معاملة تفضيلية في ضوء متطلبات التنمية[٣].

المبحث الثاني
التطور التاريخي لاتفاقية الجات

تعتبر أزمة الكساد الاقتصادي التي شهدها العالم في الثلاثينات بمثابة نقطة تحول في السياسات الاقتصادية للدول الرأسمالية حيث أدركت هذه الدول أهمية التجارة الدولية في تنشيط الاقتصاد العالمي، فقد شعرت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تواجه تدهوراً في قوتها الاقتصادية النسبية وتحدياً من دول صاعدة الأمر الذي دفعها إلى البحث عن أدوات ووسائل قوة للمحافظة على وضعها

(١) د. سعيد النجار «الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات» القاهرة، دار الشروق ١٩٩١، ص ١٢.

(٢) انظر في ذلك ، تقرير لجنة الجنوب (التحدي أمام الجنوب)، مرجع سابق، ص ١٢.
انظر أيضاً: - Alen Oxley The challenge of Free Trade, op, Cit. p.9.

(٣) لقد انضمت مصر إلى اتفاقية الجات سنة ١٩٧٠ وكذلك انضمت بعض الدول العربية الأخرى ومنها الكويت والمغرب وتونس والبحرين.
انظر في ذلك: - Evans.P and J.walsh, Guide to the New Gatt op. Cit, P10.

المهيمن واسترداد زمام المبادرة في المجال الاقتصادي وبخاصة في الصناعات المتقدمة تكنولوجيا، وقد اختارت الولايات المتحدة بعض أدوات الضغط الاقتصادي التي تهيمن عليها وهي الصندوق والبنك الدوليين واتفاقية الجات[١].

نشأت هاتان المؤسستان (الصندوق والبنك) في السنة الأخيرة للحرب العالمية الثانية بمبادرة من الولايات المتحدة التي أيقنت أنها ترث عالما متباعد الأطراف من دول استعمارية انهكتها الحرب ودمرتها، بينما تملك تفوقا عسكريا واقتصاديا، وتم توقيع اتفاقية بريتون وودز ١٩٤٤ التي نتج عنها إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والاتفاق على اعتبار الدولار عملة للعالم مقابل تعهد الولايات المتحدة بتحويله إلى ذهب عند الطلب[٢].

ويرجع إنشاء اتفاقية الجات إلى الدورة الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي انعقدت في فبراير ١٩٤٦ حيث تقرر بالإجماع عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة بهدف وضع مشروع ميثاق منظمة تجارية دولية.

International trade organization (iTo)

وأنشئت لجنة تحضرية لهذا الغرض، كان من أبرز أعمالها وضع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)[٣].

وفي عام ١٩٤٧ تم التوقيع على اتفاقية الجات، وكان بناء هذه المؤسسة يستهدف أساساً العمل على تنمية الاقتصاد العالمي من خلال تجنب الإفراط في الإجراءات الحمائية الجمركية التي كانت قد انتشرت نتيجة الركود الاقتصادي الكبير الذي أصاب اقتصاديات العالم في الثلاثينات، كما يهدف إلى الإبقاء على شبكة

(١) د. فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٤٥.

(٢) - Golding. 1, Knudsen. O.Van der Mensbrugghe "Trade Liberalization Glabal Economic implications" OECD. Paris, 1993, p. 7.

(٣) GATT, GATT: what it is, what it does? [Geneva: GATT, 1991] p.7.

امبريالية موحدة بطريقة أو بأخرى تستهدف توسيع نطاق التجارة الحرة وإبقاء السيطرة على المستعمرات السابقة ومنع الشعوب التي ترغب في الانعتاق من ربقة هذه الشبكة بالحرب أو بالوسائل الأخرى[١].

وتعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)[٢] الأساس لما يمكن تسميته بالنظام المتعدد الأطراف للعلاقات التجارية، ويعتبر نظام العلاقات التجارية الدولية سلسلة من المبادىء والمعايير التي تشكل أساس التوافق الدولي فيما يتعلق بدور الحكومات في إدارة التجارة الدولية، هذا بالإضافة إلى اشتماله على مجموعة من الحقوق والالتزامات التعاقدية التي تحكم تنظيم وتنفيذ السياسات التجارية.

وكانت اتفاقية الجات بمثابة محفل تبحث فيه الدول الأعضاء المشكلات التجارية المعلقة بينها، ولذا صممت الجات أساساً لأغراض نظام اقتصادي موجه نحو السوق يكون بموجبه الاختلاف بين الأسعار الدولية والأسعار المحلية هو المحدد الرئيسي لتدفق التجارة الدولية وكان على التعريفة أن تصبح الوسيلة المقبولة لتنظيم المنافسة في مجال الواردات وتم تحريم القيود الكمية من ناحية المبدأ ولكن يمكن تطبيقها في إطار محدود جداً وفي ظروف تم تعريفها بعناية، وضمنت المعاملة الوطنية كما عرفت في المادة الثالثة من اتفاقية الجات عدم إخضاع السلع بمجرد عبورها الحدود، لتدابير ذات طابع تمييزي في مواجهة السلع المنتجة محلياً.

---

(١) جدير بالذكر أن المفاوضات التي انبثقت عنها اتفاقية بريتون وودز وبعد ذلك اتفاقية الجات، جرت بمعزل عن بلدان العالم الثالث حيث كان معظمها يرزح في قيود الاستعمار، ثم إنها تمت في ظروف نال البنيان الاقتصادي والسياسي لمعظم البلدان المشاركة اثار الحرب المروعة، باستثناء الولايات المتحدة، فلا غرابة أن تعكس نتائجها إلى حد كبير، شكلاً ومضموناً، مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بحكم كونها الدولة المنتصرة.

– انظر في ذلك: UNCTAD, PRotectionism Trade Relations and structural Adjustment, TD/274, june 1983. p.17.

(٢) GATT. General Agreement on Tarifs and Trade, 1952, "Basic instruments and selected documents", op. Cit, p.2.

وتعكس المبادىء الأساسية التي قامت عليها الجات انشغال بال المؤسسين بالتجربة المحيطة بتفكك النظام التجاري الدولي خلال الثلاثينات، فمن الواضح أن واضعي مشروع الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة قد أدركوا أن المنهج الثنائي حيال المعاملة بالمثل والتطبيق المشروط لمعاملة الدولة الأولى بالرعاية واللجوء إلى القيود الكمية واستخدام التعريفات المستقلة بدلا من الامتيازية هي التي أدت بالعالم إلى الكساد، لذا كان الهدف من إعداد مشروع اتفاقية الجات هو إقامة «قواعد ضابطة متعددة الأطراف تصلح لأن تكون إطاراً لنظام تجاري أكثر انفتاحا وأكثر تحرراً يسمح للتجارة الدولية أن تتوسع على أساس الميزة النسبية»[١]، لذلك كان تحرير التجارة الدولية في «السلع» هو الهدف الرئيسي لاتفاقية الجات التي ارتكزت بشكل أساسي على شرط الدولة الأولى بالرعاية، وعلى مبدأ عدم التمييز في حين لم تتناول اتفاقية الجات الحقوق والالتزامات المتعلقة بالتدخل الحكومي في صفقات الخدمات وبالتالي لا تنطبق القواعد والمبادئ المتعددة الأطراف التي تغطي التجارة في السلع على القضايا المتعلقة بشكل رئيسي بصفقات الخدمات مثل السيطرة من خلال الملكية والإدارة ونقل التكنولجيا وحق المنشأ وما إلى ذلك[٢].

ولم يكن من المتوخى أن يقف نظام الجات القائم على التعريفة بمفرده، لذلك فقد نظر إلى عملياته على أنها تتطلب وجود صندوق للنقد الدولي يكفل قابلية تحويل العملة وثبات أسعار الصرف فلا يجري تغييرها إلا بعد مشاورات متعددة الأطراف وكذلك إنشاء مصرف دولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) لتعبئة وتوجيه الأموال التي تحتاجها التنمية الاقتصادية وإعادة بناء اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، ومع اكتمال نشأة المؤسسات القائمة على أساس ميثاق هافانا وبريتون وودز (وهي الجات وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) كان من

(١) د. عمرو مصطفى حلمي، الجات والجولة الجديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية بالاهرام عدد ٨٦ اكتوبر سنة ١٩٨٦ ص ٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) Evans and J.walsh, The Eiu Guide to The New GATT, op. cit, P 11.

المفروض أن تدعم عمليات تلك المؤسسات بالتزامات تعاقدية في المجالات الرئيسية «الأخرى» للعلاقات الواردة في ميثاق هافانا وخاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ومنع الممارسات التجارية التقييدية وتثبيت أسواق السلع الأساسية وإعطاء أولوية للعمالة الكاملة(١).

وخلال العقود الأولى التي أعقبت إنشاء الجات كللت الجهود المبذولة لتحرير التجارة الدولية بالنجاح ويرجع ذلك جزئياً إلى قلة عدد المتنافسين على الأسواق الدولية واقتناع الدول المتاجرة الرئيسية بضرورة تحريم القيود الكمية ونجاح الدول في ذلك الوقت في جعل ميثاق هافانا يحتوي على فصل يعالج التعمير والتنمية معا، وهو الفصل الذي انعكس في المادة الثامنة عشرة من اتفاقية الجات(٢).

وقد مرت اتفاقية الجات بالعديد من الجولات حتى وصلت إلى وضعها الحالي.

مضمون الجولات السبع الأولى

- لقد مرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بسبع جولات قبل وصولها إلى جولة أورجواي، وتتمثل هذه الجولات فيما يلي:

أولا: جولة جنيف سنة ١٩٤٧ وقد وقعت ٢٣ دولة على ما سمي حينذاك بالاتفاقية العامة في قصر الأمم بجنيف بعد جولة محادثات تجارية دولية غير مسبوقة. وكانت تلك أول محاولة لوضع لائحة لتنظيم التجارة وخفض التعريفة الجمركية على خمس حجم التجارة العالمية.

(١) Balssa. Bcla. and Constantine Michalopoulos. Liberlizing world Trade Development policy issues series Report VPER4. Washington D.C and world Bank. 1985. p.6 and F.

(٢) GATT, BASIC instrument and selected Documents, Volume IV, Geneve 1969. p11.

- في أول يناير عام ١٩٤٨ دخلت الاتفاقية مرحلة التنفيذ حيث تم تشكيل أمانة عامة مؤقتة للإشراف عليها كما تقرر إنشاء هيكل جديد لها تحت اسم منظمة التجارة الدولية في وقت لاحق[١].

- وفي ٢٤ مارس آذار عام ١٩٤٨ اتفقت ٥٣ دولة في العاصمة الكوبية هافانا على تشكيل منظمة التجارة الدولية وإكسابها سلطات مشابهة لتلك التي يتمتع بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إلا أن الكونجرس الأمريكي أحجم عن إقرارها لدخول الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية المؤقتة طوراً جديداً حيث غدت آنذاك منظمة ذات صفة دائمة.

ثانياً: جولة نيس عام ١٩٤٩ حيث انعقدت ثاني جولة مفاوضات تحت إشراف اتفاقية الجات في مدينة نيس الفرنسية الواقعة على بحيرة في أحضان جبال الألب وعرفت باسمها واتفقت هناك ١٣ دولة من الدول الأعضاء في الاتفاقية (اطلق عليها اسم الأطراف المتعاقدة) على تخفيض التعريفة الجمركية على ٥٠٠ سلعة.

ثالثا: جولة توركواي عام ١٩٥٠ وعقدت في مدينة انجلترا حيث تبادلت ٣٨ دولة عضواً في الجات تخفيضات جمركية على ٨٧٠٠ سلعة مؤداها تخفيض قرابة ٢٥ بالمائة من قيم التعريفات المتفق عليها عام ١٩٤٨ واستمرت تلك الجولة طوال الفترة الواقعة بين سبتمبر أيلول ١٩٥٠ وأبريل نيسان ١٩٥١[٢].

---

(١) تم العمل باتفاقية الجات اعتبارا من ١٩٤٨/١/١ بعضوية الدول الآتية: استراليا - كندا - سيلان - الصين - شيلي - كوبا - تشيكوسلوفاكيا - فرنسا - بلجيكا - الهند - لبنان - لوكسمبورج - هولندا - نيوزيلاندا - النرويج - باكستان - بورما - روديسيا الجنوبية - سوريا - جنوب افريقيا - امريكا - بريطانيا.
انظر في ذلك: Evans. and J. walsh, The Eiu Guide to the New GATT, op. Cit. p10.

(٢) GATT. General Agreement on Tariffs and Trade 1952, "Basic instruments and selected documents" op.Cit, p. 19.

رابعا: جولة جنيف عام ١٩٥٦ والتي تمخضت عن خفض تعريفات جمركية بلغت قيمتها ٢,٥ مليار دولار واختتمت في مايو من ذلك العام.

خامسا: جولة ديلون عام ١٩٦٠ والتي سميت على اسم وكيل وزارة الخارجية الأمريكية دوجلاس ديلون الذي اقترح إقامتها وضمت ٢٦ دولة أجتمع ممثلوها في جنيف وتركزت مفاوضاتهم على تنسيق اتفاقات التعريفة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية وانتهت هذه الجولة في يوليو من عام ١٩٦٢ بإقرار ٤٤٠٠ امتياز تعريفي تغطى تعاملات تجارية بقيمة ٤,٩ مليارات دولار - كما أقرت هذه الاتفاقية مبدأ التعويضات للدول التي أضيرت تجاريا من إنشاء المجموعة الأوروبية[١].

سادساً: جولة كنيدي عام ١٩٦٤ والتي سميت باسم الرئيس الأمريكي جون كنيدي الذي اغتيل في تلك الفترة وعقدت في جنيف أيضاً وقد أسفرت عن تخفيض عالمي للتعريفة الجمركية بنسبة تقترب من ٣٠٪ على المنتجات الصناعية، وتحدد جدول زمني لهذا التخفيض يبدأ من ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٢، كما صيغت عدة إجراءات لمكافحة سياسة الإغراق، وتم التوصل أيضاً إلى مجموعة اتفاقيات دولية لتنظيم أسواق الحبوب الزراعية. وقد وقعت ٦٢ دولة مشاركة فيها تضطلع بنحو ٧٥ بالمائة من التجارة العالمية على الفصل الأخير من هذه الجولة في يونيو من عام ١٩٦٧ وقدرت قيمة التعريفات التي تم الاتفاق على امتيازاتها آنذاك بأربعين مليار دولار.

- وقد كانت هذه الجولات الست فعالة إلى حد كبير في مجال تخفيض التعريفات الجمركية، ولكنها كانت ذات أثر محدود في المجالات الأخرى[٢].

سابعا: جولة طوكيو عام ١٩٧٣ والتي عقدت على مستوى الوزراء في العاصمة اليابانية ومن ثم انتقلت إلى مقر الاتفاقية في جنيف وشاركت فيها ١٠٢

(١) Evans and J.walsh, the Eiu Guide to the New Gatt, op. cit, p.9

(٢) محمد عثمان، مفاوضات الجات وتحديات التكتلات الإقليمية، السياسة الدولية عدد ١١٢، ابريل ١٩٩٣ ص ١٦٦، ١٦٧.

دولة تفاوضت حول اتفاقيات تتعلق بضرورة إزالة الحواجز غير الجمركية التي تعوق التجارة واستبدالها بحواجز صناعية هدفها الحماية التجارية بأساليب غير التعريفة الجمركية مثل تحديد المواصفات الفنية للسلعة أو اشتراط مستوى معين من الأمان الطبي أو الصحي ووضع قيود في مجال منح تصاريح الاستيراد والتصدير. وتقديم الدعم السعري للمنتجات الوطنية وخاصة الزراعية(١).

ونجحت جولة طوكيو في تخفيض التعريفات الجمركية المباشرة للمنتجات الصناعية التي تحمل شهادات منشأ من ٩ دول صناعية كبرى وقد شاركت ٩٩ دولة في جولة طوكيو، وفي نوفمبر سنة ١٩٧٩ تم التوصل إلى اتفاقات تتناول وضع إطار قانوني لسلوك التجارة الدولية ويتضمن الاعتراف بالمعاملات الجمركية وغير الجمركية لمصلحة الدول النامية وفيما بينها. وتتمثل المعاملات غير الجمركية في الدعم والرسوم الجمركية المضادة، والحواجز التكنولوجية أمام التجارة، وإجراءات منح الرخص كما تم الاتفاق على تحرير التجارة في الطيران المدني واحتوت الاتفاقات على شروط تفضيلية للدول النامية(٢).

ووافق المجتمعون على خفض التعريفات الجمركية على آلاف السلع الصناعية والمنتجات الزراعية، وبلغت جملة الخفض ٣٠٠ مليار دولار أمريكي من حجم التجارة الدولية على مدار سبع سنوات في الفترة من سنة ١٩٨٠ - سنة ١٩٨٧، حيث تم الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية بما يعادل ٣٠٪ من متوسط التعريفات في بدء الدورة(٣).

---

(١) د. محمد سعيد فرهود، الضريبة الجمركية في الكويت، مجلة الحقوق جامعة الكويت (السنة ١٨ العدد ٣، سنة ١٩٩٤ ص ٦٥٠).

(٢) د. محمد سعيد فرهود، السياسة الجمركية وأثرها على التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن سورية، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص ٤٥٨، ٤٥٩.

(٣) يقدر حجم التعريفات الجمركية المخفضة منذ بدء المفاوضات وحتى جولة طوكيو من ٤٠٪ عام ١٩٤٧ حتى أقل من ١٠٪ بعد دورة طوكيو.
انظر في ذلك:

Evans, P and J walsh. The Eiu Guide To The New GATT, op, cit. p.8.

المبحث الثالث
الأسباب والعوامل التي دعت إلى عقد جولة أورجواي

لقد تكاتفت مجموعة من العوامل دعت إلى عقد جولة جديدة للجات عرفت باسم جولة أورجواي، ويمكن إيجاز هذه الأسباب والعوامل في فشل الولايات المتحدة الأمريكية خلال المؤتمر الوزاري لعام ١٩٨٢ وخلال دورتي الأطراف المتعاقدة في الجات - (الدورة التاسعة والثلاثون في نوفمبر سنة ١٩٨٣ والدورة الأربعون في نوفمبر سنة ١٩٨٤)[١]، في تحقيق أي تقدم إيجابي لمعالجة موضوع دعم الصادرات الزراعية التي تنتهجها السوق الأوروبية المشتركة أو في إدخال ما يعرف بالموضوعات الجديدة - الخاصة بالخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر والملكية الفكرية - في إطار الجات، بالإضافة إلى تفاقم المشكلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة واليابان والرغبة في فتح الأسواق العالمية أمام الصادرات الأمريكية، كل هذه الأمور دفعت بالإدارة الأمريكية في بداية عام ١٩٨٥ إلى الدعوة إلى عقد جولة جديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار الجات[٢] وحدد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لدى الجات أهداف الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية فيما يلي:

- وضع حلول للمشكلات التي تعرقل تنفيذ برنامج العمل الذي تم إقراره خلال المؤتمر الوزاري لعام ١٩٨٢، ومن ثم تعزيز الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وزيادة فعالية الجات.

---

(١) عمرو مصطفى حلمي - الجات والجولة الجديدة، السياسة الدولية مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٢) World Recovery and Monetary Reform united Nations Journal of development planing, No, 14 G.K. Helleiner, 1984, p.93.

- التصدي للتيار الموجود داخل الكونجرس الأمريكي والذي ينادي بضرورة أن تفرض الولايات المتحدة الأمريكية مزيدا من القيود الحمائية أمام صادرات الدول الأخرى بما في ذلك الدول النامية[١].

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بنشاط كبير للترويج لموضوع عقد جولة جديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في العديد من عواصم الدول المتقدمة الصناعية والدول النامية على حد سواء، وتم إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال العديد من المؤتمرات الاقتصادية الدولية التي انعقدت خلال عامي ١٩٨٥، ١٩٨٦. منها اجتماع مجلس وزراء دول السوق الأوروبية المشتركة واجتماع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واجتماع لجنة التنمية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، واجتماع القمة الاقتصادية في بون عام ١٩٨٥ وفي طوكيو عام ١٩٨٦ هذا بالإضافة إلى اجتماع مكتب تنسيق دول عدم الانحياز والذي انعقد في نيودلهي في أبريل سنة ١٩٨٦ وأيضاً التعرض لهذا الموضوع في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) وفي إطار اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة[٢].. وقد أدى ذلك إلى أن أصبح موضوع الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أهم الموضوعات الاقتصادية المطروحة على الساحة الاقتصادية الدولية، ودون التعرض لجميع تفاصيل وملابسات ومراحل بحث هذا الموضوع من قبل أجهزة الجات ذاتها (سواء في اجتماعات مجلس الجات أو مجموعة الـ ١٨ الاستشارية أو في اجتماعات الأطراف المتعاقدة)، فقد تقدم الوفد الأمريكي لدى الجات في ٢٤ يوليو ١٩٨٥ بطلب رسمي لعقد «دورة خاصة» للأطراف المتعاقدة في الجات لبحث موضوع الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية

(١) GATT Ministerial declaration, GATT Activities in 1988, GATT publication, SALLS No, GATT/1983-2 CHAP. 11.

(٢) GATT, improvement of world Trade relations, Proposals of same developing Countries, L/5647, 4 May 1984, L/5744, 23 novemler 1984, L/5848, 7 june 1985.

المتعددة الأطراف، وحصل الطلب الأمريكي على تأييد ٦١ دولة منها ٣٤ دولة نامية. . وانعقدت الدورة الخاصة بالفعل في جنيف خلال الفترة من ٣ سبتمبر حتى ٢ أكتوبر سنة ١٩٨٥ ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية في استصدار قرار من الأطراف المتعاقدة بالبدء في التحضير للجولة الجديدة للمفاوضات التجارية وإنشاء مجموعة من كبار المسئولين من الدول الأعضاء في الجات لدراسة موضوع الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية على ضوء الأولويات المحددة في برنامج العمل الوزاري لعام ١٩٨٢[١]. . . وأيدت جميع الدول المتقدمة الصناعية وخاصة السوق الأوروبية المشتركة واليابان وكندا ودول الشمال وسويسرا والنمسا – الدعوة إلى عقد جولة المفاوضات التجارية وذلك لإدراكها أن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في مسعاها يمكن أن يساعد على احتواء التيارات الموجودة داخل الكونغرس الأمريكي والتي تنادي بضرورة فرض المزيد من القيود الحمائية أمام صادرات العديد من الدول الصناعية الأخرى[٢].

وعقدت اللجنة التحضيرية العديد من الاجتماعات حيث تمت الموافقة على عقد مؤتمر وزاري جديد يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٦ في مدينة بونت ديلاست بالأورجواي للإعلان عن البدء في جولة المفاوضات الجديدة[٣].

---

(١) خلال الدورة العادية الحادية والأربعين للأطراف المتعاقدة في الجات التي انعقدت من ٢٥ إلى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٨٥ تمت الموافقة على إنشاء لجنة تحضيرية في الجات لتحديد أهداف وموضوعات وأساليب الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية.
انظر في ذلك:
- GATT, Writien Communication on a Proposed New Round of Trade Negotiations Spec (85) 45, 26 September 1985, p.p 12-17.

(٢) - GATT Ministerial declaration, GATT activities in 1988, (GATT publication, salls No, GATT/1983-2 CHAP. 11.p.p 35-37.

(٣) The New multilateralism, Mariam Camps & william Diebold, JR, Council of foreign Relation, January 1986, p.28.

الفصل الثاني:
جولة أورجواي والطريق إلى منظمة التجارة العالمية

تمهيد وتقسيم

تعتبر جولة أورجواي أهم جولة في اتفاقية الجات لما تضمنته من - موضوعات وقضايا جديدة - وتعتبر الجولة الثامنة من مباحثات التجارة متعددة الأطراف في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وقد بدأت في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٨٦، في مدينة بونت ديلاست Punto delest في أورجواي، وقد استغرقت مفاوضات جولة الأروجواي نحو ثماني سنوات، إذ تم إعلان بداية الجولة عام ١٩٨٦ وتم التوصل إلى اتفاقاتها مبدئياً في نهاية عام ١٩٩٣ ووقعت عليها دول العالم في مراكش في ربيع عام ١٩٩٤. وقد شارك في هذه الجولة منذ البداية ممثلو ١٠٧ دول وانتهت بتصديق ١١٧ دولة عليها(١).

وتعتبر دورة الأورجواي أكثر الدورات تعقيداً وتأزماً منذ بدايتها وحتى التوقيع على نصوصها. فقد تأخر انعقاد هذه الدورة أربع سنوات كاملة ويرجع ذلك إلى عدم استعداد البلدان للتصدي للمشكلات التجارية العالقة.

وقد كانت الموضوعات المطروحة للمفاوضات في جولة أورجواي ١٥ موضعا تم اختصارها ودمجها في ديسمبر ١٩٩٠ - (بعد فشل الاتفاق في الأعوام السابقة) في سبعة موضوعات فقط هي(٢):

١- فتح الأسواق Market Access

٢- الزراعة Agriculture

(١) - NGUYEN, T.C. Perroni and R. Wigle (An Evaluation of the Draft Final act of the uruguay Round) Economic Journal: Vol 103, No 421 1993. pp. 1- 3.

(٢) - The Catt secretarial {An analyis of The proposed uruguay Round, agreement, with Particular Emphasis on Aspects of interest to developing Countries, Geneva, November 1993, P.32.

٣ - المنسوجات والملابس Textile and Clothing

٤ - الخدمات Services

٥ - إصدار الأحكام Rule Making

٦ - المعايير التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتي تعرف اختصاراً باسم (trips). Trade Related inlellectual property.

٧ - المؤسسات Institutions

ويبلغ عدد الوثائق الناتجة عن جولة أورجواي لتحرير التجارة العالمية والتي تم التوصل إليها في جنيف في منتصف ديسمبر ١٩٩٣ ووقعت عليها الدول الأعضاء في اتفاقية الجات في مراكش في أبريل ١٩٩٤، نحو أربعين وثيقة تجارية وتتضمن نصوصا تقع في نحو ٥٥٠ صفحة، وتغطى مجالات تبدأ من تحرير تجارة السلع الزراعية لأول مرة منذ إنشاء وترتيبات الجات، وتصل إلى خلق سوق لتجارة حقوق الملكية الفكرية من خلال إلزام الدول الموقعة على الوثائق بحماية هذه الحقوق ووضع التشريعات الكفيلة بذلك، كذلك تشمل وثائق جولة أورجواي اتفاقات لتحرير تجارة الخدمات (مثل الاتصالات والخدمات المصرفية والتأمين) وفتح الباب للمنافسة الدولية في مجالات العقود والمناقصات الحكومية.

ويغطي البيان الختامي للمفاوضات كل مجالات المفاوضات باستثناء مجالين مهمين الأول: وهو نتائج مفاوضات الوصول إلى الأسواق الذي تلتزم بموجبه بعض الأقطار وبشكل منفرد تخفيض أو إلغاء تعريفات جمركية معينة وحواجز غير جمركية على أن تدون هذه التنازلات في جداول (بيانات) وطنية تلحق باتفاق جولة أورجواي ولتشكل بذلك جزءاً مكملاً للبيان الختامي، والثاني: وهو الالتزام الأساسي بتحرير التجارة في الخدمات على أن تدون أيضاً في جداول (بيانات) وطنية.

وسوف نقسم دراستنا لهذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: مضمون اتفاقيات جولة أورجواي.

والمبحث الثاني: الملامح العامة لاتفاقيات جولة أورجواي.

المبحث الأول:
مضمون اتفاقيات جولة أورجواي(١)

نظراً لما تمثله هذه الجولة من أهمية كبرى في إرساء القواعد الأساسية للجات، بالإضافة إلى اشتمالها على بعض القضايا الجديدة، فسوف نعرض لأهم اتفاقات هذه الجولة بصورة موجزة للتعرف على مضمون هذه الجولة، ومن ثم نستطيع تقييم آثارها.

١ - اتفاقية إنشاء منظمة التجارة متعددة الأطراف:

أسفرت النتائج النهائية لجولة مفاوضات التجارة متعددة الأطراف عن اتفاقية، تنشىء إطارا مؤسسياً منفرداً(٢)، يتضمن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، كما تم تعديلها في جولة أورجواي، إضافة إلى الاتفاقيات والترتيبات التي جرت تحت رعايتها وكل النتائج التي انتهت إليها الجولة. وبالنسبة لهيكلها التنظيمي فقد نصت الاتفاقية على أن يرأسها مؤتمر وزاري يجتمع على الأقل مرة كل سنتين وعلى تشكيل مجلس عمومي يشرف على تنفيذ العمل بالاتفاقية والقرارات الوزارية. وسيعمل المجلس نفسه كجهاز لتسوية المنازعات وآلية لمراجعة السياسات التجارية. كما يقوم المجلس أيضاً بتأسيس أجهزة فرعية مساعدة مثل مجلس السلع ومجلس الخدمات ومجلس التجارة المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية(٣).

---

(١) مسودة المشروع الختامي المتضمن لنتائج جولة أورجواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف - الصادر عن سكرتارية الجات، سنة ١٩٩٣.

(٢) يقصد بذلك منظمة التجارة العالمية، وأنشئت كي تحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وهو أحد الأهداف المتفق عليها عند التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة المنعقد في فبراير ١٩٤٦.
انظر في ذلك: GATT, GATT: what it is, what it does? (Geneva Catt, 1991) p.p.5-7.

(٣) انظر هيكل منظمة التجارة العالمية، الفصل الثالث من هذه الدراسة.

وحيث يؤمن إطار منظمة التجارة متعددة الأطراف الضمانة المنفردة للوصول إلى نتائج جولة أورجواي فإن العضوية في هذه المنظمة تتطلب قبول كل نتائج الجولة بدون استثناء.

٢ - اتفاقية الزراعة:

أسفرت المفاوضات حول تجارة السلع الزراعية عن اتفاقية اشتملت على أربعة أجزاء[١]: الاتفاقية الزراعية نفسها، التنازلات والالتزامات التي تقطعها الدول على نفسها وصولا إلى الأسواق. والدعم المحلي ودعم الصادرات، اتفاقية الإجراءات الصحية والصحة النباتية، والقرار الوزاري المتعلق بالدول الأقل نمواً وواردات الدول النامية الغذائية الصافية.

وعلى العموم فقد أسفرت المفاوضات عن توفير إطار طويل المدى لإصلاح تجارة السلع الزراعية والسياسات المحلية خلال السنوات القادمة كما تهيىء لحركة حاسمة نحو هدف التوجه لزيادة الأسواق في تجارة المنتجات الزراعية. وتجدر الإشارة إلى أن القوانين التي تحكم الاتفاقية قد عززت بشكل يؤدي إلى الاستقرار وتحسين القدرة على التنبؤ للبلدان المستوردة والمصدرة على حد سواء، وفيما يتعلق بالوصول للأسواق فتنص الاتفاقية بأن تحل القيود غير الجمركية محل التعريفات الجمركية والتي توفر نفس المستوى من الحماية[٢]. كما تقضي الاتفاقية بأن تخفض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية في المتوسط بنسبة ٣٦٪ وعلى مدى ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و ٢٤٪ وعلى مدى عشر سنوات بالنسبة للدول النامية. أما الدول الأقل نمواً فلا يطلب منها خفض الجمارك.

أما بالنسبة لدعم الصادرات فتنص الاتفاقية بتخفيض قيمة الدعم المباشر إلى

(١) مسودة المشروع الختامي المتضمن لنتائج أورجواي، سكرتارية الجات، مرجع سابق.

(٢) GATT, The results of The uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations: The Legal Texts (Geneve: GATT secretariat 1994, p.p 477-558.

مستوى أقل بمقدار ٣٦٪ عن مستوى فترة أساس (١٩٨٦ - ١٩٩٠). خلال سنوات التنفيذ الست. وبنسبة ٢١٪ بالنسبة لكمية الصادرات المدعومة خلال نفس الفترة وفي حالة البلدان النامية فإن التخفيض في دعم الصادرات يصل إلى ثلثي النسبة المطبقة في البلدان المتقدمة وخلال عشر سنوات (وبدون أية تخفيضات بالنسبة للبلدان الأقل نموا)[١].

٣ - اتفاقية إجراءات الصحة وسلامة النبات:

وتعنى هذه الاتفاقية بتطبيق إجراءات الصحة وسلامة النبات، وبعبارة أخرى وضع ضوابط لضمان صحة وسلامة الطعام والحيوان والنبات. وتعترف الاتفاقية بحق الحكومات باتخاذ الإجراءات اللازمة وبالقدر الذي يعتبر ضروريا لحماية حياة أو صحة الإنسان والحيوان والنبات وبدون تمييز غير مبرر أو عشوائي بين الأعضاء حيث تسود فيها ظروف مطابقة أو مماثلة.

وبهدف تحقيق التوافق بين إجراءات الصحة والسلامة على نطاق واسع فإن الاعضاء مدعوون إلى وضع إجراءاتهم استناداً إلى المقاييس والخطوط الإرشادية والتوصيات الدولية حيثما وجدت[٢].

كما توضح الاتفاقية أيضاً الإجراءات والمعايير الخاصة بتقرير المخاطر وتحديد المستويات الملائمة للحماية الصحية.

وتنشىء الاتفاقية لجنة إجراءات الصحة والسلامة والتي من شأنها، إلى جانب أشياء أخرى، أن توفر مبدأ للاستشارات ومناقشة المسائل ذات الأثر المحتمل على التجارة، وإقامة علاقات مع المنظمات ذات الصلة ومراقبة التوافق الدولي.

(١) Nguyen, T. Cperrani and R.wigle. (An Evaluation of The draft Final act of The uruguay round), op, Cit, p.18.

(٢) ibid. p.21.

٤ - اتفاقية المنسوجات والملابس:

كان هدف المفاوضات هو تأمين اندماج قطاع المنسوجات والملابس اندماجا فعليا في الاتفاقية القائمة للتعريفة والتجارة (الجات) خلال عشر سنوات، حيث تخضع تجارة المنسوجات والملابس حاليا لنظام الحصص وبموجب اتفاقيات يتم التفاوض حولها ثنائيا.

وتشترط الاتفاقية[١]، (كجزء من عملية الاندماج)، على أن يقوم كل الأعضاء بعمل كل ما هو ضروري في مجال المنسوجات والملابس، للالتزام وضمان التطبيق العادل المنصف وعدم التمييز ضد الواردات عند اتخاذ أية إجراءات لأسباب السياسة التجارية العامة، وقررت الاتفاقية منح الدول النامية صاحبة الأحجام الصغيرة من الصادرات (نسبة ١,٢٪ أو أقل من الصادرات) معاملة تفضيلية تراعي الإمكانيات المستقبلية لتطوير تجارتها، وهي معدل نمو لحصص صادراتها بنسبة ٢٥٪ اعتبارا من أول عام لتنفيذ الاتفاقية تليها نسبة ٢٧٪، في بداية العام الرابع[٢].

٥ - اتفاقية الحواجز التجارية الفنية:

تقر الاتفاقية بحق الدول في أن تقيم حماية عند المستويات التي تراها ملائمة لحياة الإنسان والحيوان والنبات أو الصحة أو البيئة، وألّا تحرم من اتخاذ التدابير الضرورية لتأمين مستويات هذه الحماية، وعليه فإن الاتفاقية تحث الدول على استخدام المواصفات والمقاييس الدولية حيثما كانت ملائمة. كما أنها لا تطلب منها تغيير مستويات الحماية نتيجة للتوحيد القياسي[٣].

---

(١) The GATT secretarial {An analyis of the proposed uruguay Round agreement with particular Emphasia on aspects of interest to developing Countries Geneva, November 1993. p.18.

(٢) Unctad, Trade and development Report, 1994, pp.129-130.

(٣) مسودة المشروع الختامي المتضمن لنتائج جولة أورجواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف - الصادر عن سكرتارية الجات، سنة ١٩٩٣.

- The GATT secretarial {An analyis of proposed uruguay Round agreement} op. Cit. p.33.

٦ - اتفاقية التجارة في الجوانب المتعلقة بإجراءات الاستثمار:

تضمنت اتفاقية جولة أورجواي موضوعاً جديداً، وهو إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، وتقر الاتفاقية على أن بعض إجراءات الاستثمار تعوق وتشوه التجارة، وعليه فقد حظرت هذه الاتفاقية على أي طرف تعاقدي تطبيق أية إجراءات لا تتمشى مع المادة الثالثة (المعاملة الوطنية) والمادة الحادية عشرة (حظر القيود الكمية) من اتفاقية الجات[١].

وتتمثل إجراءات الاستثمار المحظورة نظراً لأنها تعوق التجارة فيما يلي[٢]:

- شرط المكون المحلي، الذي يحدد مستوى أدنى من المواد المحلية المستخدمة في عمليات المصانع المملوكة من قبل الأجانب، تقاس هذه إما بنسبة مئوية من قيمة الإنتاج، أو كقيمة مطلقة.
- شرط التوازن التجاري والذي يفرض على المستثمر ألا يستورد أكثر مما يصدر، أو أن يستورد بمقدار نسبة معينة مما يصدر، أو أن يحافظ على حد أدنى من الفائض التجاري.
- شرط توازن العملات الصعبة، أي اشتراط أن يقوم المستثمر بتصدير نسبة معينة من إنتاجه لا تقل قيمتها بالعملات الأجنبية عن مقدار العملات الأجنبية التي يستخدمها في استيراد مستلزمات الإنتاج.

إعادة التصدير، كأن تحدد نسبة مئوية محددة من الإنتاج، أو كمية دنيا من قيمة البضائع يجب تصديرها.

---

(١) على الرغم من أن قوانين الاستثمار تعتبر من الشئون الداخلية البحتة للدول الأعضاء، إلا أن انتشار هذه الإجراءات قد أقلق الشركات الأمريكية التي تسعى إلى السيطرة الكونية، فاستغلت مناخ الحرية الاقتصادية السائد حاليا ودفعت بهذا الموضوع إلى الجات رغبة في إزالة جميع القيود على الاستثمار الأجنبي في بلد ما بغية تشجيعها على الاستثمار.
انظر جون شيفر، نتائج جولة أورجواي «وكالة الاعلام الأمريكية» فبراير ١٩٩٤، ص١٨، ١٩.

(٢) جون شيفر، نتائج جولة أورجواي «وكالة الاعلام الأمريكية» مرجع سابق، ص ١٨.

بينما لم تتضمن الاتفاقية شرط الملكية المحلية، الذي يحدد نسبة مئوية معينة من ملكية المؤسسة يجب أن تكون في حوزة المستثمرين المحليين، شروط متعلقة بالتكنولوجيا وبالتحديد أن يحول المستثمر الأجنبي تكنولوجيا معينة على أسس غير تجارية. والقيود على التحويلات إلى الخارج التي تحد من حق المستثمر الأجنبي بإعادة رأس المال أو أرباحه من الاستثمار إلى البلد الأم[١].

وقد تمسكت الدول الصناعية بوجوب التصدي لمثل هذه الممارسات التي تؤثر على السير الطبيعي للتجارة الدولية وإن لم تكن في صورة الحماية التقليدية عن طريق الدعم المباشر أو عن طريق الرسوم الجمركية.

وقد أسفرت دورة أورجواي عن الاتفاق على وجوب إخطار الجات بكل تلك الممارسات مع الالتزام بإزالتها خلال مدة سنتين بالنسبة للدول المتقدمة ومدة خمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات للبلدان الأقل نمواً. كما يمكن للدول النامية أن تطلب مهلة زمنية إضافية لإلغاء القيود على مراحل[٢].

وتواجه البلدان النامية مجموعتين عريضتين من تدابير الاستثمار، المجموعة الأولى: تتعلق بحوافز الاستثمار، في ضوء حاجتها إلى الاستثمار الأجنبي وضرورة جذبه، والمجموعة الثانية: تتعلق بشروط الاستثمار، بحيث تضمن أن يأتي متفقا مع أغراض واحتياجات التنمية وأولوياتها[٣].

فإذا ما طبق مبدأ الدول الأولى بالرعاية، فإن فرص جذب الاستثمار الأجنبي ستعتمد على المزادات وستفقد الدول المضيفة المرونة في اختيار مصادر استثمارها الأجنبي، وهذا الاختيار يخضع لأسس ومعايير ليست دائما تجارية أو اقتصادية،

(١) Broadman, H.G. "GATT, The Uruguay Round Accord on International Trade and Investment in Services", World Economy, Vol, 17, No,7, May 1994. P.14.

(٢) unctad, Trade and development Report, op. cit, p.136.

(٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار «دورة أورجواي النشرة الشهرية» العدد ٧٥، يناير ١٩٩٤ السنة ١٢.

كما أن تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على الاستثمارات الأجنبية سيترتب عليه عدم التمييز بين الاستثمارات المحلية والأجنبية في صالح الاستثمار الأجنبي.

لذلك فإن تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية من نصوص «جات» يتضمن شمول تدابير الاستثمارات قطاعات السلع والخدمات، وهو ما يمس اعتبارات السيادة الوطنية، فنظراً لأن «جات» ليست اتفاقية إنتاج، ولكن اتفاقية تجارة، فهذا يعني أن عند التسليم بقبول اختصاصها في مجال انتقالات عوامل الإنتاج «رأس المال والعمل» فلا بد من تقييد عرض قطاع الخدمات من خلال تدابير للاستثمار تتعلق بقطاع الخدمات، بحيث تنظم على أساس قطاعي بما يتفق مع شروط المكون المحلي، ومن منطلق الرغبة في تشجيع الدول النامية على تطوير صناعة الخدمات[1].

٧ - اتفاقية مكافحة الإغراق:

أسفرت مفاوضات جولة أورجواي عن تنقيح الاتفاقية المعمول بها حاليا، والذي تم التوصل إليها خلال جولة طوكيو بعد أن ظهر افتقارها إلى الدقة والتفصيل.

وتوضح المادة السادسة[2] من اتفاقية الجات مفهوم الإغراق وشروطه والوسائل والإجراءات التي تنتهجها الدول المتضررة لإثبات ذلك على النحو الآتي:

(١) د. فاديه عبد السلام و د. اجلال راتب «تزايد الاستثمار في إطار الجات» ورقة مقدمة إلى مؤتمر الإبعاد والآثار الاقتصادية لمفاوضات الجات، القاهرة، مايو ١٩٩٣، ص ١٣ وما بعدها.

(٢) وضعت المادة السادسة من اتفاقية الجات الخاصة بالإغراق عام ١٩٧٩ بعد جولة طوكيو وتم اقرار تنفيذها في جولة اورجواي في ديسمبر/ عام ١٩٩٣.
انظر في ذلك: مسودة المشروع الختامي المتضمن لنتائج جولة أورجواي، مرجع سابق.

أ - تعريف الإغراق:

بأنه الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها إلى بلد آخر أو تقل عن تكاليف إنتاجها.

ب - إجراءات إثبات الإغراق وحل المنازعات:

يتعين على الدول المتضررة والتي تدعي وجود حالة إغراق لأسواقها من قبل دول ما إقامة الدليل على ذلك وفقا لنصوص اتفاقية الجات.

- إثبات أن هذا الإغراق سوف يتسبب في إحداث أضرار في بعض أو كل الصناعات الوطنية.
- تقوم الجهات المسئولة في المنظمة العالمية للتجارة بإجراء تحقيقات في مدة أقصاها عام واحد.
- خلال مراحل التحقيق يلتزم طرفا النزاع بتقديم أدلة الإثبات أو النفي على وقائع النزاع.
- إذا انتهى التحقيق بصحة الإغراق وإضراره يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة في شكل فرض حصص أو رسوم جمركية...إلخ[1].
- أجازت الاتفاقية في حالة الشك في أسعار إحدى السلع محل النزاع، إن يتم فرض ضريبة إضافية عليها لمدة ستة أشهر.

وعلى وجه الخصوص فإن الاتفاقية المنقحة توفر مزيداً من الوضوح ومبادىء وقواعد أكثر تفصيلاً في كيفية تحديد الإغراق والمعايير التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الضرر الناجم عن الواردات الإغراقية على الصناعة المحلية - كما نصت

(١) لقد قامت دول كثيرة بتطبيق نظام مكافحة الإغراق والدعم بكفاءة عالية فمثلا فرض الأوروبيون رسم إغراق ٢١٪ على سلع سعودية بعد أن حسبوا المميزات التي تحصل عليها تلك السلع من قروض بدون فائدة وأرض مجانا وكهرباء رخيصة ووجدوا أنها تعادل ٢١٪ لذا فرضوا رسم إغراق على هذه السلع.
انظر من ذلك:
- Evans and J.walsh, The Eiu Guide to The New GATT, op. Cit, p. 54.

على أن رسوم الإغراق لا تسري إلا لمدة خمس سنوات فقط يجب إلغاؤها قبل نهايتها ووضعت قواعد تغطي تحايل البعض على رسوم مكافحة الإغراق وهي عمليات كانت تتم عن طريق ما يسمي إعادة التوطن الصناعي Relocating Production. أي تصدير الإنتاج من مكان آخر(١).

٨ - اتفاقية تقييم التعريفة الجمركية(٢):

تعطي الاتفاقية إدارات الجمارك الحق في طلب معلومات إضافية من المستوردين في حال الشك في دقة القيمة المعلنة للسلع المستوردة. كما تعطيها الحق في عدم اعتماد بيانات المستورد لتحديد قيمة الجمارك. كما تضمنت الاتفاقية فقرات تتعلق بالبلدان النامية وبالحد الأدنى للقيم والاستيراد من قبل الوكلاء والموزعين وأصحاب الامتياز الوحيدين.

٩ - اتفاقية التفتيش قبل الشحن(٣):

يمارس التفتيش قبل الشحن من قبل شركات خاصة و متخصصة للتدقيق في تفاصيل الشحن. والأسعار الأساسية، الكمية والنوعية للسلع المطلوبة عبر البحار، وباستخدامها من قبل حكومات البلدان النامية، فإن الهدف من ذلك هو تأمين المصالح المالية الوطنية (منع هروب رأس المال والغش التجاري والتهرب من الجمارك) والتعويض عن النقص في الهياكل الأساسية الإدارية.

كما حددت الاتفاقية واجبات ومهام وكلاء وشركات التفتيش وكذلك التزامات المصدرين كما تضع الاتفاقية نظام مراجعة مستقل يدار بشكل مشترك من قبل هيئة

---

(١) Evans and Walsh, ibid, p.p 44-45.

(٢) تمثل هذه الاتفاقية إجراء وقائيا، تحقق للدول الوضوح والانضباط والشفافية للإجراءات التي تسير عليها في تحديد قيمة السلع المستوردة - بغرض فرض الرسوم الجمركية الملائمة، وذلك بما يحول دون استخدام هذه القواعد للتهرب من أداء الرسوم الجمركية الصحيحة أو تهرب رؤوس الأموال.

(٣) تمثل هذه الاتفاقية أهمية كبرى للدول النامية التي تفتقر إلى أجهزة وإمكانات إدارية وفنية كافية لتفتيش السلع المستوردة، إذ أنها تعهد بهذه المهمة إلى شركات متخصصة لفحص هذه السلع من حيث الكمية والسعر والجودة قبل شحنها من البلد المصدر.

تمثل وكلاء التفتيش قبل الشحن وهيئة تمثل المصدرين لحل النزاعات التي تنشأ بين وكيل التفتيش والمصدر. فقد ألزمت الاتفاقية الدول المصدرة والمستوردة بعدد من القواعد والإجراءات بهدف عدم تحول إجراءات التفتيش قبل الشحن إلى عائق للتجارة، ومع التأكيد على عدم التمييز بين الدول، والشفافية بالنسبة إلى الإجراءات المعمول بها، والسرعة في تطبيق هذه الإجراءات[١].

١٠ - اتفاقية قواعد المنشأ:

تهدف الاتفاقية إلى تحقيق توافق طويل المدى في قواعد المنشأ غير تلك القواعد ذات الصلة بمنح أفضليات جمركية، لضمان ألا تؤدي هذه القواعد إلى خلق عقبات غير ضرورية للتجارة.

وتنص الاتفاقية على المباشرة في وضع برنامج توافقي فور انتهاء جولة الأورجواي على أن يكتمل خلال ثلاث سنوات من إنشائه. ويرتكز هذا البرنامج على مجموعة من المبادىء والقواعد التي تجعل قواعد المنشأ موضوعية ومفهومة وقابلة للتنبؤ، وأن يسند هذا العمل إلى لجنة قواعد المنشأ في الجات إلى لجنة فنية تحت إشراف مجلس التعاون الجمركي في بروكسل.

إلى أن يكتمل برنامج توافق قواعد المنشأ، فإنه يتوقع أن تضمن الأطراف المتعاقدة قواعد المنشأ التي يطبقونها وأن تكون واضحة وألا تعوق أو تشوه أو تعطل التجارة الدولية[٢].

---

(١) GATT Secretariat, The result of uruguay Round, op, cit p.38.

(٢) من الأمور الطبيعية أن تتبادل الدول تخفيضات أو إعفاءات جمركية مثل الاعفاءات التي تتبادلها مصر مع عدد من الدول العربية، والتخفيضات التي تتبادلها مصر في اتفاق التعاون الثلاثي بين مصر والهند ويوغوسلافيا، وتسعى بعض الدول إلى تجميع سلعها في إحدى الدول التي تتمتع بهذه التخفيضات أو الاعفاءات الجمركية بهدف غزو أسواق الدول الأخرى والاستفادة من هذه التخفيضات، وقد حرصت اتفاقية الجات على التغلب على هذه الأعمال وتفادي دخول سلع من مصادر أخرى لا يحق لها الاستفادة من هذه التخفيضات، فقررت وضع الضوابط اللازمة حول قواعد شهادات المنشأ لضمان أن السلع المستوردة تأتي من الدول الممنوح لها الاعفاء.
انظر في ذلك: Evans and Walsh, The Eiu Guide to The New Catt, op. cit, p.p 56-58.

١١ - اتفاقية إجراءات ترخيص الاستيراد:

تهدف الاتفاقية إلى تحقيق الانضباط في استخدام ترخيص الاستيراد وجعله أكثر وضوحاً وقابلاً للتنبؤ به، فعلى سبيل المثال فإن الاتفاقية تطالب الأطراف بنشر معلومات كافية للتجار حول الأسس التي تمنح بموجبها التراخيص. وتحديد الإجراءات المعتمدة لدى المؤسسة المختصة والإعلان عن أية تعديلات تطرأ عليها. ووضعت الاتفاقية قواعد عامة للاهتداء بها عند الترخيص التلقائي.

أما بالنسبة للتراخيص التي تتطلب موافقة مسبقة فقد نصت الاتفاقية على تقليص الإجراءات الإدارية إلى الحد الأدنى الضروري، على ألا تتجاوز مهلة الرد ستين يوما في كل الأحوال.

١٢ - اتفاقية الدعم وإجراءات التعويض:

على خلاف الاتفاقية السابقة (التي استندت إلى جولة طوكيو) فإن مسودة الاتفاقية تحتوي على تعريف محدد للدعم، كما تقدم مفهوما جديداً للدعم وهو الدعم المحدد أو المعين - كما أوجدت ثلاث فئات من الدعم[١]:

- الدعم المحظور وهو المتعلق بدعم الصادرات أو الواردات، سواء جاء هذا الدعم بناءً على نص قانوني أو على قرار طارىء أو استثنائي.

وفي حال ثبوت وجود هذا النوع من الدعم فإنه يخضع لإجراءات تسوية المنازعات، والتي تقضي بضرورة رفعه فوراً، وإذا لم يتم ذلك خلال فترة محددة فإن للطرف المتضرر الحق في اتخاذ إجراءات مضادة[٢].

---

(١) انظر الملحق رقم (٥) من اتفاقية الدعم في:
- GATT, The result of the uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations: The legal Texts, p.314.

(٢) انظر منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٧٥.

- الدعم (الموجب لإقامة الدعوى) المشروط أو المقبول، تشترط الاتفاقية ألا يتسبب أي عضو، خلال استخدامه للدعم، أية نتائج عكسية على مصالح الموقعين الآخرين كالإضرار ببضاعتها الوطنية أو تقليل انتفاعها من قواعد ومبادىء اتفاقية الجات بما يجعل الدعم في هذه الحالة خطراً، ويعتبر الدعم خطراً، إذا كان إجمالي قيمة الدعم، لأحد المنتجات يتجاوز ٥٪ مما يوجب إقامة الدعوى والشكوى إلى هيئة تسوية الخلافات، وفي حال ثبوت الضرر فعلى العضو الذي أوقع الضرر من خلال الدعم أن يرفعه فوراً أو إزالة الآثار العكسية التي تسبب فيها.

- الدعم (غير الموجب لإقامة الدعوى) الذي لا يمكن تصنيفه ضمن الدعمين السابقين ويشتمل على أشكال الدعم المحدد أو غير المحدد مثل المساعدة التي توفرها الدول للأبحاث الصناعية أو الصناعات في المناطق الأقل انتفاعا، أو مساعدة المنشآت القائمة للتكيف مع متطلبات حماية البيئة[١].

ويعني قسم من الاتفاقية بإجراءات التعويض على السلع المستوردة المدعومة[٢]، ويشمل أسس نشوء قضايا التعويض والتحقيق الذي تجريه السلطات الوطنية وقواعد الإثبات للتأكد من أن كل الأطراف المعنية تستطيع أن تقدم المعلومات والحجج. كما يشمل مبادىء معينة لاحتساب مبلغ الدعم باعتباره الأساس الذي يحدد الضرر الذي يلحق بالصناعة الوطنية.

وتقر الاتفاقية بأن الدعم يلعب دوراً مهما في برامج التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ودول التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر وتعفى الاتفاقية البلدان الأقل نموا والبلدان النامية، التي يقل فيها متوسط الدخل عن ألف دولار، من الأحكام الخاصة بالدعم المحظور. فيما يتم تأجيل تطبيق هذه الأحكام على الدول النامية لمدة ثماني سنوات بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ولمدة سبع سنوات

(١) GATT Secretariat, The result of the uruguay Round, op, Cit, pp.314-315.

(٢) ibid, p.322.

بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة التحول من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق[١].

١٣ - اتفاقية الوقاية والسلامة:

تسمح المادة ١٩ من الاتفاقية العامة لعضو الجات أن يتخذ الإجراءات لحماية صناعة محلية معينة من زيادة غير متوقعة في الواردات من أي منتج، يلحق أو قد يلحق الضرر الجسيم بالصناعة المحلية[٢].

وتقضي الاتفاقية بتشكيل لجنة للإجراءات الحمائية لمراقبة تطبيق بنودها، وعلى الأخص، تتولى مسئولية الإشراف على تعهداتها.

١٤ - اتفاقية التجارة في الخدمات:

ترتكز اتفاقية تجارة الخدمات، والتي تشكل جزءاً من البيان الختامي على ثلاث ركائز[٣]:

---

(١) GATT Secretariat, The result of The uruguay Round, op, cit, p.22.

- Unctad, Trade and development report, op. cit, 131.

(٢) وفقاً لهذه الاتفاقية يحق لأية دولة تواجه خطراً من تزايد الاستيراد على صناعاتها أو إنتاجها المحلي، بأن تتحلل مؤقتا من التزاماتها وذلك بأن ترفع رسومها الجمركية على السلع محل المنافسة أو أن تفرض عليها قيداً كمياً أي تحد من استيرادها، ولا تفرض تلك الإجراءات إلا للضرورة القصوى ولتسهيل التسوية - إلا أن هذا الإجراء لا يعني الحرية المطلقة في الحد من الاستيراد، فقد أوردت المادة (١٢) من اتفاقية الجات عدداً من الشروط لاستخدام هذا الإجراء أهمها: ١ - إجراء تحقيق في الموضوع قبل اتخاذ أي إجراء، ٢ - وضعت الاتفاقية معايير لتحديد (الضرر الخطر).
٣ - أن تقوم الدولة التي تفرضه بإعطاء تعويض في شكل تخفيض جمركي على سلعة أخرى للدولة الأجنبية التي تضار من هذا الإجراء.
٤ - أن يكون الإجراء مؤقتا بعدد محدود من السنوات - وكمبدأ عام أيضاً تطبق إجراءات الحماية بغض النظر عن المصدر، أي يطبق بصورة غير تمييزية.
انظر مسودة المشروع الختامي المتضمن لنتائج جولة أورجواي، سكرتارية الجات، مرجع سابق.

(٣) Broadman, H.G. (GATT the uruguay Round Accord on international Trad and Investment in Services) world Economy: Vol. 17 No. 3, May 1994. p.22.

الأولى: وهي عبارة عن إطار الاتفاقية ويحتوي على الالتزامات الأساسية التي تطبق على البلدان الأعضاء.

الثانية: وتتعلق بالجداول الوطنية بالالتزامات موضوع عملية التحرير المستمرة.

الثالثة: وهي عبارة عن عدد من الملاحق تتعلق بالأوضاع الخاصة بقطاعات الخدمات كل على انفراد.

ويعرف الجزء الأول من الاتفاقية الأساسية المجالات المشمولة بالاتفاقية، وهي الخدمات التي يقدمها بلد من طرف إلى بلد طرف آخر (السياحة على سبيل) والخدمات المقدمة من خلال وجود موردي الخدمات من طرف إلى بلد أي طرف آخر (الخدمات المصرفية على سبيل المثال) والخدمات التي يقدمها مواطنو أحد الأطراف في بلد من أي طرف آخر (وعلى سبيل المثال مشروعات الإعمار والاستشارات)[١].

ويتضمن الجزء الثاني مبادىء والتزامات تشتمل على التزام الدول الأعضاء بالقيام فورا وبدون شروط، بمنح الخدمات وموردي الخدمات من أي طرف، وعلى أساس الدولة الأولى بالرعاية، معاملة لا تقل عن مثيلاتها التي تقدمها إلى أي طرف آخر، كما تضمن هذا الجزء فقرات تنص على تسهيل زيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات الدولية والحصول على التكنولوجيا وتحسين وصولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات[٢].

وبينما تلتزم الأطراف بشكل طبيعي، بعدم فرض القيود على التحويلات الدولية ومدفوعات العمليات الجارية ذات العلاقة بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، فإن هناك فقرات تسمح بفرض قيود، وعلى نطاق ضيق، في حالة وجود صعوبات في موازين المدفوعات، على أية حال فإن فرض مثل هذه القيود يجب أن يخضع لشروط منها: ألا تكون تمييزية، وأن تتجنب إلحاق أي ضرر تجاري بأي طرف آخر وأن تكون ذات طبيعة مؤقتة.

---

(١) أمانة الانكتاد «القضايا المثارة في سياق تجارة الخدمات»، جنيف، مارس ١٩٨٩، ص١٢.

(٢) - GATT secretariat, The result of The uruguay Round, op, cit p. 352.

ويحوي الجزء الثالث من الاتفاقية بنوداً حول الدخول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، والتي يجب أن تكون التزامات، وليست تعهدات عامة، توضع في جداول وطنية وذلك بهدف إزالة الأنواع التالية من الإجراءات تدريجيا وتحديد عدد موردي الخدمة، تحديد القيمة الإجمالية لعمليات الخدمة أو العدد الإجمالي لعمليات الخدمة أو عدد المستخدمين. وعلى حد سواء فإنه يتعين رفع القيود تدريجيا عن الشخصيات الاعتبارية أو المشروع المشترك الذي تورد من خلاله الخدمة أو أي قيود على رأس المال تتصل بمستويات المشاركة الأجنبية القصوى[١]. وتقضي الاتفاقية بمعاملة موردي الخدمات الأجانب معاملة نظائرهم المحليين وفي حالة منح موردي الخدمة المحليين معاملة تختلف عن معاملة موردي الخدمة الأجانب فتنص الاتفاقية على أن تعدل شروط المنافسة لصالح موردي الخدمة المحليين.

وتضمن الجزء الرابع من الاتفاقية[٢] وضع الأسس لتحقيق مزيد من التقدم في مجال تحرير الخدمات من خلال جولات التفاوض المقبلة. كما تعطى الاتفاقية الأطراف الحق في سحب أو تعديل جداولها الوطنية بعد ثلاث سنوات من تطبيقها، على أن تتم المفاوضات حول التعويضات مع الأطراف المتضررة من هذه التعديلات، وفي حال عدم الوصول إلى اتفاق فإن التعويضات تقرر عن طريق التحكيم.

أما الجزء الخامس فيتضمن البنود المؤسسية بما في ذلك التشاور وتسوية المنازعات وتأسيس مجلس الخدمات.

أما الملاحق فقد شملت حركة العمالة والخدمات المالية (المصرفية والتأمين) والاتصالات وخدمات النقل الجوي.

وفي مجال حركة العمالة، فإن الاتفاقية تسمح للأطراف بالتفاوض حول الالتزامات التي تطبق على حركة الأشخاص الذين يقدمون الخدمات[٣].

---

(١) - Broadman, H.G. [GATT the uruguay Round accord on international Trade and investments in services], op. cit, p.12.

(٢) GATT, Morrakesh, 1994, "the world trade organization uruguay Round", April 1994. p.13.

(٣) د. سعيد النجار، الجات والقضايا الجديدة، مقاله بجريدة الأهرام، القاهرة، الصادرة في ١٥/ ٤/ ٩٤، ص ٧.

وفي مجال الخدمات المالية التي تشمل النشاط المصرفي والتأمين فقد نصت على حق الأطراف بوضع وتطبيق الإجراءات التدريبية لحماية المستثمرين والمودعين والمساهمين وتأمين سلامة واستقرار النظام المالي.

وفي مجال الاتصالات فقد حدد الملحق الإجراءات التي تم بموجبها الوصول إلى، واستخدام خدمات الاتصالات العامة والشبكات، ويشجع الملحق أيضاً التعاون الفني لمساعدة الدول النامية على تعزيز وتقوية الاتصالات فيها.

وفيما يتعلق بخدمات النقل الجوي فقد استثنى نص الملحق بعض المجالات من الاتفاقية مثل حقوق المرور والأنشطة المرتبطة بها مباشرة، وعلى أية حال فإن الملحق في شكله الحالي يقرر بأن تطبق الاتفاقية على خدمات إصلاح وصيانة الطائرات وخدمات التسويق في مجال النقل الجوي والحجوزات بواسطة الحاسوب كما نص على مراجعة عمل الملحق كل خمس سنوات على الأقل.

١٥ - اتفاقية التجارة في الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بما في ذلك التجارة في السلع المزيفة[١]

تقرر الاتفاقية بأن الاختلاف الواسع النطاق في المقاييس المتبعة في حماية حقوق الملكية الفكرية والافتقار إلى إطار مبادىء متعددة الأطراف وقواعد لضبط السلوك في التجارة الدولية في السلع المزيفة تظل مصدراً كبيراً للتوترات في العلاقات الاقتصادية الدولية.

(١) على الرغم من وجود اتفاقات دولية لحماية الملكية الفكرية، ومن أهمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (wipo) .The world intellectual property organization التي تأسست عام ١٩٦٧، وتضم في عضويتها ١٣٢ دولة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية قد أصرت على إدراج هذا الموضوع ضمن جولة أوروجواي بدلاً من إضافة ملحق لاتفاقية (wipo)، كما اقترح البعض؛ يرجع ذلك إلى رغبة الدول الكبرى في تأمين مستوى أعلى من الحماية لما يمتلكون من براءات اختراع وعلامات تجارية.
انظر في ذلك: - Evans and Walsh, The EIU Guide to The new Gatt op. cit, p.38.
وأيضاً - محمد دغش، الملكية الفكرية بين اتفاقية الجات ومنظمة الويبو، السياسة الدولية، عدد ٩٧، يوليو ١٩٨٩، ص ٢٢٩ - ٢٣٤.

وعليه فإن الحاجة تدعو إلى وضع القواعد والمبادىء لمعالجة هذه التوترات والتغلب عليها. وتطالب الاتفاقية بتطبيق مبادىء الجات الأساسية فيما يتعلق باتفاقيات حقوق الملكية الفكرية الدولية، ووضع إجراءات حماية حقوق الملكية موضع التطبيق الفعال، وتسوية النزاع المتعدد الأطراف والترتيبات الانتقالية.

يعرض الجزء الأول من الاتفاقية التدابير والمبادىء العامة ولاسيما الالتزام بالمعاملة الوطنية، وذلك بأن يعامل كل طرف مواطني الآخر، فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لمواطنيه.

وجدير بالذكر أن الاتفاقية قد أدخلت، لأول مرة على اتفاقية دولية لحقوق الملكية الفكرية، «شرط الدولة الأولى بالمراعاة» وبموجبها فإن الميزة التي يمنحها طرف إلى مواطني طرف آخر يجب أن تمتد فورا لتشمل وبدون شروط مواطني كل الأطراف حتى لو كانت هذه المعاملة أكثر أفضلية من تلك التي يمنحها لمواطنيه[1].

أما الجزء الثاني: من الاتفاقية فيعالج جميع الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والقواعد التي ينبغي مراعاتها من قبل الأطراف تجاه كل مجال من مجالاتها التالية: حقوق الطبع والعلامات التجارية وعلامات الخدمة والمؤشرات الجغرافية والتصاميم الهندسية وحقوق المعرفة ذات القيمة التجارية.

ويعرض الجزء الثالث من الاتفاقية التزامات الحكومات الأعضاء بتوفير إجراءات ومعالجات في قوانينها المحلية لضمان وضع حقوق الملكية الفكرية موضع التطبيق الفعلي، وعلى حد سواء بالنسبة لأصحاب الحقوق من الأجانب أو

(١) عبد الفتاح الجبالي «مشكلات تحرير التجارة الدولية وأثرها على قطاع النقل البحري في مصر» ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث لاقتصادات النقل البحري، الاسكندرية - مايو ١٩٩٣، ص ٨ - ٩.
- د. مصطفى أحمد مصطفى «المفاوض المصري وحقوق الملكية الفكرية» معهد التخطيط العربي، مارس ١٩٩٣، ص ٢٢ وما بعدها.

المواطنين. وإذ تسمح الاتفاقية باتخاذ إجراء فعال ضد انتهاك حقوق الملكية الفكرية فإنها يجب أن تكون عادلة ومنصفة.

وللتأكد من التزام الحكومات بالتقيد بهذه الأحكام فإن الاتفاقية تنص على إنشاء مجلس الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. كما تقضي بأن تتم تسوية المنازعات بموجب إجراءات تسوية المنازعات الواردة في الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة وكما تم تنقيحها في جولة أورجواي.

وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية فقد منحت البلدان المتقدمة فترة انتقالية مدتها سنة لتعديل قوانينها بما يتفق وأحكام الاتفاقية وخمس سنوات بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى الاقتصاد الحر و١١ سنة للدول الأقل نموا[١].

١٦ - التفاهم حول القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات:

يعتبر نظام تسوية المنازعات في الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة حجر الزاوية في نظام التجارة الدولية، بعد أن يتم تقويمها وجعلها أكثر فعالية وذلك بإدخال الإصلاحات عليها في الاجتماع الوزاري الذي عقد في مونتريال في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، والتي اشتملت على التلقائية في اتخاذ القرارات بإنشاء وتوصيف المهام وتكوين هيئات المحلفين كما أن مثل هذه القرارات لم تعد تعتمد على موافقة أطراف النزاع.

وأنشأت لهذا الغرض جهازاً لتسوية المنازعات يتولى صلاحيات مجلس العموم والمجالس واللجان التي نصت عليها الاتفاقيات.

وتؤكد الاتفاقية على أهمية المشاورات لتأمين الحلول وفض المنازعات. وفي

(١) - Stevens, C. after The GATT, The Uruguay Round: implications for developing Countries (U.S) institue of development studies (IDS), university of sussex, 1994, (IDS policy Briefing paper). p.41.

حال عدم تسوية المنازعات عن طريق التشاور يتم تكوين هيئة المحلفين. كما يمكن لأطراف النزاع الاتفاق طواعية لاتباع وسائل بديلة لتسوية المنازعات بينهم تشتمل على المساعي الحميدة والتراضي والوساطة أو التحكيم. وعلى ذلك يمتنع على أي دولة اتخاذ أي إجراء عقابي بناء على قرار ذاتي بوقوع مخالفة، وهذا انجاز مهم للغاية وينطوي على تقوية للنظام المتعدد الأطراف وحكم القانون، إذا احترمته الدول الأعضاء، وإذا لم تقم الدولة المتهمة بتعديل تصرفاتها التجارية بما يتفق والحكم الصادر من المجلس العام، فإنه يحق للدولة المتضررة طلب تعويض أو توقيع عقوبات تجارية على هذا العضو ، ومن الجدير بالذكر أن منظمة التجارة العالمية لن تتولى بنفسها توقيع العقوبات ضد الدولة المدانة، وإنما تفوض إلى الطرف الآخر توقيع العقوبة، وكان من الأجدر بالاتفاقية أن تنص على أن يوقع العقاب من منظمة التجارة العالمية ذاتها، أو من جانب الأعضاء بصورة جماعية[1].

١٧ - المشتريات الحكومية:

يحتوي البيان الختامي على إجراءات الوصول إلى اتفاقية المشتريات الحكومية، والتي وضعت بهدف تسهيل حصول البلدان النامية على العضوية. وتنص الاتفاقية على التشاور بين الأعضاء الحاليين والحكومات المتقدمة بالعروض على أن يتبع ذلك تكوين فرق عمل لفحص عروض البلدان المتقدمة بها (أي الأشخاص الاعتباريين والتي سوف تفتح عروضهم للمنافسة الدولية) وكذلك فرص

(١) يؤخذ على ذلك أن آليات فض المنازعات تنطوي على شيء من عدم التكافؤ في قوة العقوبة، فطالما أن توقيع العقوبة متروك للطرف المتضرر، فإن قدرة الأقوياء على معاقبة الضعفاء ستكون أكبر من قدرة الضعفاء على فرض عقوبات مؤثرة على الأقوياء، فإذا تصورنا حدوث نزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وبنغلاديش، فإن فرض عقوبة من قبل بنغلاديش على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إليها سوف يكون تأثيره أقل كثيراً من العقوبات التي يمكن للولايات المتحدة فرضها على صادرات بنغلاديش اليها.
انظر في ذلك - Stevens, C. after the GATT uruguay Round: implications for developing. countries: [U.S]: institute of development studies (IDS) university of sussex, op. cit, p.2.

التصدير في البلدان المتقدمة بالعروض إلى أسواق الموقعين (أي الأعضاء في الاتفاقية).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية تتميز عن المفاوضات الجارية للتوصل إلى اتفاقية جديدة للمشتريات الحكومية بكون أهدافها أكثر طموحاً. وتهدف المفاوضات الجارية حول المشتريات الحكومية إلى توسيع نطاق الاتفاقية لتشمل الخدمات (وحاليا لا تغطي الاتفاقية إلا السلع)، وتوسيع الانضمام إلى الاتفاقية بقبول انضمام الهيئات والحكومات المحلية وبعض المرافق العامة إلى الاتفاقية (المقصورة حالياً على الحكومات المركزية)، وتحسين النصوص الحالية للاتفاقية.

١٨ - آلية مراجعة السياسة التجارية[١]:

تضمن البيان الختامي، إضافة إلى ما تقدم، اتفاقية تؤكد على آلية لمراجعة السياسة التجارية، تتم بصورة دورية، وتحث على الوضوح في صنع سياسة التجارة الوطنية. كما تضمنت قراراً وزارياً يعيد تشكيل إجراءات ومتطلبات الإشعار بصفة عامة. والدول النامية الوارد ترتيبها في قائمة أكبر ٢٠ دولة تجارية في العالم (حسب نصيبها في التجارة العالمية) تراجع سياساتها كل ٤ سنوات أو ٦ سنوات إذا كانت بعد ذلك في المرتبة، أما الدول المتقدمة تراجع سياستها كل سنتين أو أربع سنوات[٢].

١٩ - قرار حول تحقيق روابط أقوى في صنع السياسة الاقتصادية الشاملة:

وأخيراً فقد تضمن البيان الختامي قراراً يعرض المفاهيم و المقترحات بشأن تحقيق روابط أقوى في صنع السياسة الاقتصادية الشاملة، ومن بين أشياء أخرى يشير القرار إلى أن الاستقرار في أسعار الصرف والذي يقوم بشكل منهجي على أسس مالية و اقتصادية من شأنه أن يساهم في توسيع التجارة ويعزز النمو وعملية

(١) - The GATT secretarial "AM analyis of proposed uruguay Round agreement" Op.Cit. p.35.

(٢) - Unctad, Trade and development Report, op. cit, p.137.

التنمية ويصلح اختلالات التوازن الخارجية في حينها. كما يوضح القرار بأن الصعوبات التي تنشأ خارج حقل التجارة لا يمكن تصحيحها من خلال إجراءات تتخذ في حقل التجارة وحده، على الرغم من وجود الروابط بين الجوانب المختلفة للسياسة الاقتصادية. وعليه فإن منظمة التجارة متعددة الأطراف مدعوة لتطوير تعاونها مع المنظمات الدولية المالية والنقدية، وعلى الأخص فإن مديرها العام مدعو لمراجعة مضامين مسؤوليات منظمته المستقبلية في تعاونها مع مؤسسات اتفاقية بريتون وودز وذلك مع نظرائه في البنك الدولي و صندوق النقد الدولي[١].

المبحث الثاني
الملامح العامة لاتفاقيات جولة أورجواي

بعد أن تعرفنا على بنود اتفاقية أورجواي سوف نتعرض لبعض الملامح الأساسية لمفاوضات الجات الأخيرة حتى يسهل علينا تقييم نتائجها. لعل أهم الحقائق التي يجب أن نشير إليها هو أن اتفاقيات الجات، التي أقرت في النهاية إنشاء منظمة التجارة العالمية التي طال انتظارها منذ عام ١٩٤٧ هي في الواقع اتفاقيات أو معاهدات تأسيسية تلزم كل دولة بمجموعة من قواعد العمل في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية وتمتد هذه القواعد لتشمل السياسات الداخلية المؤثرة في التجارة العالمية مثل إجراءات دعم السلع والخدمات التي تدخل في مجال التجارة، أو القيود والرقابة على الجودة التي قد تفرض على هذه السلع، نظراً لأن الأوضاع الاقتصادية تختلف من دولة إلى أخرى فإن اتفاقيات الجات تلزم هذه الدول باتباع سياسات عامة قد تتفق في الاتجاه العام ولكن تختلف في التفاصيل من دولة إلى أخرى[٢]، وعلى ذلك تتمثل أهم ملامح اتفاقية دورة

(١) انظر في ذلك:

- GATT, Morrakesh, 1994 "The world organization uruguay round", op, cit, p. 62.

وأيضا – صندوق النقد الدولي: «افاق الاقتصاد العالمي» واشنطن، مايو ١٩٩٤، ص ٢٩.

(٢) Nguyen, T.C. Perroni and R. Wigle, "An Evaluation of the Draft Final Act of the Uruguay Round". op. Cit, p.28.

الأورجواي في نسبية التطبيق، واختلاف هيكل القيود الجمركية، ومنح امتيازات خاصة للدول النامية وإدخال مجالات جديدة ضمن اتفاقية الأورجواي.

أولا: نسبية التطبيق

منذ انعقاد الجولات الأولى لاتفاقيات الجات تم إقرار مبادىء عامة منها مثلا، أن تتخلى الدول المنضمة إلى الجات عن سياسات الحصص الكمية للواردات، أن تستعيض عنها بوضع التعريفات الملائمة. ومع ذلك كان هناك الكثير من الاستثناءات والقواعد الخاصة التي تسمح للدول بالاستمرار في وضع قيود كمية على الواردات لفترات معينة ولظروف خاصة. ومن ذلك أن هذه القواعد العامة استثنت السلع الزراعية وأيضاً الألياف والمنسوجات، وترتيبا على هذا نجد أن صادرات مصر الزراعية إلى السوق الأوروبية المشتركة تعترضها قيود خاصة بالكمية وبرسم التصدير حتى لو كانت التعريفة المطبقة على هذه السلع منخفضة. وكذلك فإن صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى الأسواق المهمة في أوروبا وأمريكا الشمالية كانت تخضع لقيود كمية تم الاتفاق عليها ضمن اتفاقيات ثنائية تحت المظلة العامة لاتفاقية فرعية تسمى «الاتفاقية المتعددة للأنسجة» وعلى الرغم من أن مصر لم تعان فعلا من هذه القيود الكمية بسبب انخفاض حجم صادراتها عن الحصص التي حصلت عليها، إلا أن نمو الصادرات من المنسوجات والملابس الجاهزة كان معرضا أيضاً لقيود إضافية تمنع زيادة معدلات النمو السنوية عن نسبة معينة[1]، كما تعرضت الصادرات المصرية من بعض أنواع الملابس الجاهزة مثل البنطلونات الصوفية إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيود إضافية عندما قفزت بصورة واضحة في سنوات قليلة. حيث تسمح اتفاقيات الجات بوضع قيود كمية إضافية أو زيادة التعريفة بشكل واضح إذا سببت زيادة مفاجئة للواردات من سلعة معينة ضرراً محتملاً أو حقيقياً لإحدى الصناعات المحلية.

(١) UNCTAD, Trade and development Report op. cit, p.p125-130.

وهكذا نرى أنه بينما يقر المبدأ العام عدم فرض قيود كمية وعدم زيادة معدلات التعريفة الجمركية عن المعدلات السائدة عند توقيع الاتفاقية فإن اتفاقية الجات تضمنت أيضاً من المبادىء ما يسمح بتحييد أو مخالفة أثر هذه القيود العامة في ظل استثناءات خاصة قصد بها كسب موافقة دولة أو دول ذات مصالح خاصة.

لقد نجحت جولة الأورجواي في إدخال اتفاقية الأنسجة تحت الإطار العام للاتفاقية الأم مع إزالة القيود الكمية والاكتفاء بالتعريفة الجمركية كأداة أساسية لتنظيم تدفق الواردات إلى الدول الصناعية، مع التزام جميع الدول بإجراء تخفيض عام في مستوى التعريفة الجمركية وكذلك حدت اتفاقية الأورجواي من استخدام الإجراءات الوقائية التي كانت تسمح بتقييد الواردات في حالة حدوث عجز في موازين مدفوعاتها.

ثانيا: اختلاف هيكل القيود الجمركية

لقد راعت جولة أورجواي أوضاع الدول النامية، لذلك فإنها تسمح حسب ظروف كل بلد باختلاف هيكل التعريفة الجمركية من بلد إلى بلد آخر ويؤثر هذا بالتالي على قدرتنا على تقييم أثر جولة أورجواي على صادرات أو واردات دولة معينة، وكذلك الصادرات من سلعة إلى أخرى[1].

ففي ظل هذه الجولة وافقت الدول الصناعية أو المتقدمة على إلغاء القيود الكمية على الواردات مع إحلال هذه القيود بتعريفة جمركية مع تخفيض التعريفة الجديدة بنسبة ٣٦٪ في المتوسط خلال ست سنوات، بالنسبة للدول المتقدمة و٢٤٪ خلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية، وهذا بالفعل تطور إيجابي ومفيد[2].

(١) - UNCTAD, ibid, p.131.

(٢) د. علي عبد العزيز سليمان، اتفاقية الجات المكاسب والمخاوف، السياسة الدولية، عدد ١١٦، أبريل ١٩٩٤، ص ١٠١ - ١٠٧.

والواقع أن تقييم أثر اتفاقيات الجات يتطلب دراسة موقف سلعة «سلعة» في كل سوق على حدة وهكذا. بينما تلتزم الدول الصناعية بتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية إلا أن التأثير على الدول النامية مثلا سيعتمد على معدل الضريبة القائم على السلع التي تصدرها، ونوعية التخفيضات المتوقعة على تلك السلع بالذات في الأسواق المختلفة.

ثالثا: امتيازات خاصة للدول النامية

قررت اتفاقية جولة الأورجواي امتيازات خاصة للدول النامية بصفة عامة وللدول الأقل نمواً والتي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عن ألف دولار سنوياً فهذه الدول تكاد تكون مستثناة تقريبا من الكثير من متطلبات الجات[١] حيث تسمح لها إجراءات الجات بحماية الصناعة الوليدة، واستخدام القيود الكمية وغير الكمية عند حدوث اضطراب بيّن في ميزان المدفوعات أو لتعرضها لأزمات أو اختلالات هيكلية كبيرة. وكذلك تسمح لها الاتفاقية بدعم الصناعة المحلية[٢].

لعل المبدأ الأساسي الذي تلتزم به هذه الدول هو اتباع مبدأ عدم التمييز بين واردات الدول المختلفة. وإن كانت أيضاً، مثلها مثل غيرها من الدول المتقدمة والنامية، تستطيع أن تدخل في اتحادات جمركية أو منطقة تجارة حرة بحيث تميز شركاءها في هذه المنطقة على غيرهم. حقيقة أن الدول النامية ملتزمة ضمن إطار الأورجواي بتخفيض التعريفة على وارداتها الصناعية إلا أن هذا التخفيض بدءا من المستويات العالية لربط التعريفة التي التزمت بها هذه الدول أمام الجات قبل بدء المفاوضات. ويتم تنفيذ هذه التخفيضات عبر مدة أطول من تلك المسموح بها للدول المتقدمة.

---

(١) انظر الفصل الخاص باتفاقية جولة أورجواي من هذه الدراسة.

(٢) تنص اتفاقية الأورجواي على خفض الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة بنسبة ٢٠٪ خلال ٦ سنوات وبنسبة ١٣,٣٪ في الدول النامية خلال عشر سنوات، وذلك على مستوى جميع المنتجات الزراعية، مع السماح ببعض الدعم للمنتجات الزراعية بنسبة ١٠٪ للدول النامية، و ٥٪ للدول المتقدمة في حالات محددة.
انظر: في ذلك:
- GATT secretariat, The result of The uruguay Round, op. cit, p.22.

وهكذا نرى أن للدول النامية معاملة تفضيلية وخاصة في إطار مفاوضات الأورجواي.

رابعا: مجالات جديدة مهمة لتحرير التجارة الدولية

جاءت دوره أورجواي مختلفة كل الاختلاف عن كل الدورات السابقة سواء من حيث اتساع الرقعة التي حاولت تغطيتها أو من حيث تصديها لقضايا جديدة لم تكن في أي وقت من الأوقات محل مفاوضات متعددة الأطراف. ومن أبرز القضايا الجديدة هي تجارة الخدمات والملكية الأدبية وسياسات الاستثمار(١).

ولم يكن دخول هذه القضايا الجديدة دائرة المفاوضات متعددة الأطراف مسألة سهلة، بل إنها لقيت معارضة شديدة من البلاد النامية وبعض الدول الصناعية. غير أن الولايات المتحدة ومعظم الدول الصناعية الكبرى جعلت التصدي لتلك القضايا شرطا لقبولها الدخول في دورة جديدة للمفاوضات التجارية. وكاد يؤدي هذا الخلاف إلى فشل الدورة قبل ابتدائها لولا الوصول إلى صيغة توفيقية قامت على أساس التوازن بين مصالح المجموعات المختلفة من البلاد المتفاوضة(٢).

---

(١) - Evans and Walsh, The Eiu Guide to the New Gatt, op. cit, p.36.
- انظر الفصل الخاص باتفاقية جولة أورجواي من هذه الدراسة.

(٢) لقد أعطى إعلان بونتادل استا شيئا لكل مجموعة في مقابل تنازلها عن شيء آخر. فالولايات المتحدة الأمريكية نجحت في إدراج الزراعة والقضايا الثلاث الجديدة في جدول أعمال دورة أورجواي وفي المقابل تنازلت عن معارضتها في إخضاع المنسوجات والملابس للقواعد العامة للجات وذلك عن طريق الإلغاء التدريجي للاتفاقية التي تحكم هذا القطاع منذ ١٩٦٢ والدول النامية تنازلت عن معارضتها في إدخال القضايا الجديدة، وفي المقابل حصلت على الحق في إعادة النظر في اتفاقية المنسوجات وكذلك تحسين ظروف النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية. واليابان قبلت كل ذلك في مقابل موافقة الولايات المتحدة على بحث موضوع الحمائية الجديدة التي وقع عبؤها الأكبر عليها وعلى بلاد شرق آسيا، والمجموعة الأوروبية تنازلت عن معارضتها في بحث السياسة الزراعية وفي المقابل حصلت على قبول الجميع بمبدأ بحث القضايا الجديدة.
انظر دكتور سعيد النجار، الجات والقضايا الجديدة، مقاله بجريدة الأهرام الصادرة في ١٥/ ٤/ ١٩٩٤، ص٤.

الفصل الثالث
منظمة التجارة العالمية

World trade Organization (W.T.O)

تمهيد وتقسيم

تعتبر منظمة التجارة العالمية[١] ثمرة مفاوضات استمرت قرابة خمسة وأربعين عاماً في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وسوف نقسم دراستنا لهذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: نشأة منظمة التجارة العالمية وأهدافها.

المبحث الثاني: هيكل منظمة التجارة العالمية

المبحث الأول
نشأة منظمة التجارة العالمية وأهدافها

إن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) في صورتها الأصلية وفي هيكلها وأوضاعها قبل دورة أورجواي لم تكن تزيد على أن تكون اتفاقية دولية لتحرير التجارة مع تزويدها بسكرتارية صغيرة للإشراف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقية.

وتجدر الإشارة إلى أن تأسيس منظمة التجارة العالمية لم يكن سهلاً حيث كانت الوثيقة الأصلية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الموقعة في أكتوبر ١٩٤٧ خلال مؤتمر هافانا قد أشارت إلى إقامة هذه المنظمة ولكن الفكرة أسقطت بعد ذلك في عام ١٩٥٤ نظراً لرفض الكونجرس الأمريكي هذا المشروع انطلاقا من رغبته في الحفاظ على السيادة الوطنية للولايات المتحدة، حيث تخوف من أن

(١) - GATT, Morrakesh, 1994, "The world Trade Organization, uruguay Round", op. cit, p.20.

تؤدي الموافقة على إنشاء المنظمة، إلى التخلي عن القوانين المحلية التي تسمح بفرض عقوبات تجارية على شركائها التجاريين[١]. ولذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقصر إيداع صك قبولها لميثاق هافانا على الجزء الخاص بالسياسة التجارية والذي نشأت بموجبه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات).

وأمام تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ظهرت الحاجة مرة أخرى إلى ضررة إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل أمانة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ويمكن إجمال أهم الأسباب التي دعت إلى ذلك فيما يلي:

السبب الأول:

رغم أهمية الدور الذي قامت به مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) منذ نشأتها في توفير الاستقرار النسبي للنظام النقدي الدولي سواء بتمويل جهود التنمية ومعالجة الاختلالات المالية الخارجية للدول النامية، إلا إن دور هذه المؤسسات في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية العالمية، ورغم ما أدخل عليها من تطوير كبير خلال العقود الماضية ظل يعتمد بدرجة رئيسية على سياسات مالية ونقدية، ظهرت الحاجة مرة أخرى إلى إنشاء منظمة للتجارة العالمية تساهم في سد أوجه النقص القائمة في مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي بما يكفل النظرة المتكاملة للمسائل المتشابكة الخاصة بالنقد والتمويل والتجارة والتنمية[٢].

السبب الثاني:

الذي دعا إلى إنشاء هذه المنظمة هو أن الجات لم تكن منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا الاصطلاح حيث إنها كانت تفتقر إلى الأجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية. ولبيان الفرق بين الجات في صورتها الأصلية وبين المنظمات

(١) Rubert E - Hadec, "Developing Countries in the Gatt legal system" Trade policy center. London 1987. p102.

(٢) - GATT Activities, Geneva, June 1985 (Gatt. publications, Sales No. Gatt/ 1985-3) p.p 33.43.

الدولية يكفي أن نلقي نظرة على البنك الدولي مثلا وهو نموذج يستوفي مقومات المنظمة الدولية، نجد أن البنك يستند إلى ميثاق يحدد أهدافه ويحدد طريقة اتخاذ القرار فيه وتوزيع السلطات اللازمة لاتخاذ القرار بين مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي والموظفين الإداريين. أما في حالة الجات فإننا نجد الميثاق وهو يتمثل في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ولكن لا نجد الهيكل التشريعي أو التنفيذي الموجود في البنك الدولي. غاية ما هنالك أن هناك بعض اللجان الحكومية المعاونة التي يناط بها أداء مهمات معينة وتنتهي حياتها بانتهاء مهمتها. وكانت هذه نقطة ضعف كبرى في البناء الهيكلي للجات. وقد عملت دورة أورجواي على تدارك هذا العيب بإنشاء منظمة التجارة العالمية لكي تحل محل الجات بعد فترة معينة[1] ونجد في المنظمة الجديدة تلك الأجهزة التي كانت غائبة في تنظيم الجات وعلى رأس تلك الأجهزة المؤتمر الوزاري الذي ينعقد مرة كل سنتين على الأقل والمجلس العام الذي يجتمع بصفة دورية للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الإدارية.

أما السبب الثالث:

الذي دعا لتحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية هو أن دورة أورجواي قد تضمنت عدداً من القضايا الجديدة. ولم يكن من الممكن إدخال بعض هذه القضايا في إطار الجات في صورته الأصلية، فإن الاتفاقية المنشئة واضحة كل الوضوح من حيث إنها تطبق على التدفقات السلعية الدولية دون غيرها. ومن ثم لم يكن ممكنا إدخال موضوع الخدمات في هذا الإطار، كذلك فإن القضايا الجديدة تتجاوز تحرير التجارة الدولية وتتعرض لأحكام القوانين الداخلية، وهو الأمر الذي لا ينسجم تماما مع أحكام الاتفاقية الأصلية، لذلك لم يكن ثمة مفر من إنشاء منظمة جديدة يمكن أن تعالج موضوع الخدمات كما تعالج موضوع السلع ويمكن أن تتعرض

(١) The GATT secretariat "An Analyis of the proposed uruguay Round Agreement with particuler Empasis on Aspects of interest to developing Countries", op. cit, p.52.

لأحكام القوانين واللوائح الداخلية كما تتعرض للقيود التعريفية وغير التعريفية، ومن هنا كان العمل على تحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية[١].

وتضمنت نتائج جولة أورجواي الهدف من إنشاء منظمة التجارة العالمية، وهو القيام بالمهام التالية[٢]:

١ ـ مراقبة السياسات التجارية، للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

٢ ـ الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

٣ ـ الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، ويتولى هذه المهمة المجلس العام بالمنظمة.

٤ ـ التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الملحقة به، في تحديد السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتحديد برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، هذا فضلاً عن بعض الموضوعات الجديدة التي دخلت ضمن المعايير التي تتبعها بعض الدول المانحة في تقديم المساعدات الاقتصادية، ومنها احترام حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة.

المبحث الثاني
هيكل منظمة التجارة العالمية

يتكون هيكل منظمة التجارة العالمية من مجلس وزاري - ينعقد مرة كل سنتين على الأقل، ومجلس عام يتكون من ممثلي جميع الدول الأعضاء - يجتمع بصفة دورية مرة كل شهر، ويشرف المجلس العام على إدارة جهاز تسوية المنازعات،

(١) د. سعيد النجار، الجات والقضايا الجديدة، جريدة الأهرام الصادرة في ٢٢/٤/١٩٩٤ ص ٤.

(٢) - GATT, The result of the uruguay Round of Multilaterel Trade Negotiations; The Legal. Texts, Geneva GATT secretariat, op. cit, p.360.

وآلية مراجعة السياسات التجارية التي تتم بصورة دورية، كذلك يشرف المجلس العام على الهيئات الفرعية مثل مجلس تجارة السلع ومجلس حقوق الملكية الفكرية ومجلس الخدمات، بالإضافة إلى بعض اللجان المتخصصة في القضايا المختلفة(١) منها لجان قيود ميزان المدفوعات التي تتولى إجراء مشاورات مع الدول التي تفرض قيوداً أو رسوماً إضافية على وارداتها في حالة وجود اختلالات في موازين مدفوعاتها ولجنة التجارة والتنمية وتتولى متابعة ما جاء في الاتفاقية بشأن المعاملة الخاصة للدول النامية، كذلك لجنة الميزانية والشئون المالية والإدارية.

وهناك العديد من المشكلات التي ما زالت عالقة في انتظار المنظمة لخصها «سيرجيبو أبرو بونيلا» رئيس المجلس الوزاري في(٢):

- العلاقة بين سياسات الدول والتجارة الدولية.

- الممارسات المقيدة لقطاع الأعمال.

- التفاعل بين السياسات التجارية والقضايا المالية والنقدية بما في ذلك الديون وأسواق السلع الأولية.

- توفير آلية لتعويض الدول التي تخسر من وضع المعاملة التجارية التفضيلية نتيجة للجولة.

- الرغبة في إجراءات أكثر صرامة، ضد تمديد الإجراءات التجارية وراء الحدود الوطنية.

- الربط بين التجارة والاستثمار والإقليمية.

وعلى الرغم من أن هذا النظام الجديد لم تكتمل ملامحه النهائية بعد، فإن اتفاقات الجات الأخيرة جاءت لتكون أحد أسس ذلك النظام بالنص على تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والمعرفة باسم الجات إلى منظمة للتجارة العالمية تدير شئون النظام التجاري العالمي الجديد.

---

(١) - GATT, Morrakesh, 1994 "The world Trade organization, uruguay Round", April 1994.
انظر هيكل منظمة التجارة العالمية في الصفحة التالية.

(٢) GATT, Morrakesh, "The W.T.O., Dispute settlement Mechanism" April 1994.

وستعمل المنظمة الجديدة (WTO) مع كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) وصندوق النقد الدولي (IMF) لإقرار وتنفيذ معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يتميز بوجود السوق العالمية وليس انقسامها ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات دولية تعمل بصورة متناسقة وليس متصارعة إضافة إلى وضع نظام يتسم بالقوة والنفوذ ويأخذ شكلاً أقرب ما يكون إلى الهرم المتدرج تقف على قمته ثلاث قوى اقتصادية كبرى هي أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي واليابان، وتقبع في قاعدته الدول النامية الفقيرة. ولذا يمكن القول إن منظمة التجارة العالمية، تمثل الضلع الثالث لمثلث قيادة الاقتصاد العالمي بجوار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

هيكل التنظيم الداخلي لمنظمة التجارة العالمية[1]:

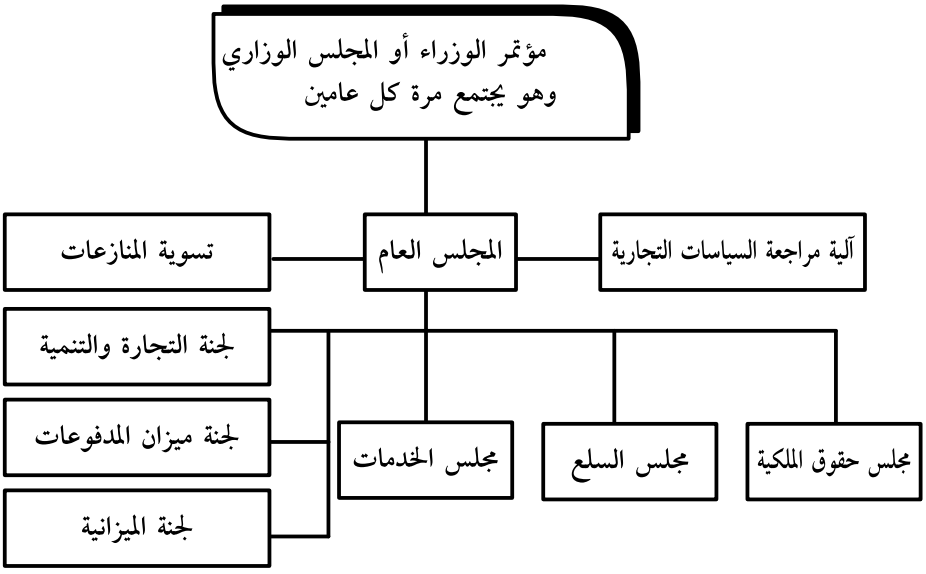

(١) انظر تفصيلاً باللغة الإنجليزية:

- Committes set up to administer the Various arrangements.
- "FOCUS" GATT Newsletter, No. 107, May 1994.

الفصل الرابع
آثار اتفاقية الجات على الاقتصادات العربية

تمهيد وتقسيم

تتزايد مخاوف الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة من عواقب التجارة الدولية متعددة الأطراف في نهاية جولة أورجواي وما أسفرت عنه من اتفاقات تمثل دون شك قفزة نوعية في سياق تلك العملية التي بدأت في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ومبعث هذه المخاوف، هو الفجوة الواسعة بين مستويات الإنتاج ومن ثم القدرات التنافسية في صالح الشمال، وليست في صالح الجنوب باستثناء الدول الصناعية الجديدة لأن هذه الفجوة تنذر بالاتساع نظراً للعوائق الداخلية والخارجية التي تواجه عملية التنمية والتصنيع ومحاولة رفع الإنتاجية والتنافسية فإن هذه المخاوف تبدو مبررة[١].

والأمر الجوهري هنا، هو ضرورة النظر إلى تجربة التجارة الدولية باعتبارها نتاج عملية إعادة بناء النظام العالمي، وهي العملية التي تشمل التغيرات في البناء الاقتصادي العالمي تحت تأثير الثورة العلمية التكنولوجية والثورة الصناعية التكنولوجية من جانب، والتغيرات في المنظومة الاقتصادية العالمية وخاصة بانهيار المنظومة الاشتراكية السوفيتية وتسارع حركات التحرير الاقتصادي في البلدان النامية، من جانب ثان والتغيرات في النظام الاقتصادي العالمي حيث تنشأ منظمة التجارة العالمية WTO باعتبارها آلية جديدة تضاف إلى آليات الإدارة المتجددة للاقتصاد العالمي من جانب ثالث، ثم التغيرات في الأولويات الاقتصادية العالمية، وخاصة تعاظم التوجه الخارجي للتنمية واشتداد التنافس في السوق العالمي على أساس رفع الإنتاجية وحرية الوصول إلى الأسواق من جانب رابع.

وسوف تتركز دراستنا في هذا الباب على أهم آثار اتفاقية الجات على الاقتصاد

(١) UNCTAD, Trade and development Report, 1994, (New york, Geneva: UN, 1994) p. 158.

العالمي بصفة عامة، ثم آثار اتفاقية الجات على الاقتصادات العربية بهدف الوصول إلى أساليب التكيف الإيجابي العربي مع محدثات تحرير التجارة الدولية من خلال تعظيم المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول العربية على خريطة الاقتصاد العالمي.

وسوف تنقسم دراستنا لهذا الباب على النحو التالي:

المبحث الأول: آثار اتفاقية الجات على الاقتصاد العالمي بصفة عامة.

المبحث الثاني: آثار اتفاقية الجات على اقتصادات الدول العربية.

المبحث الأول
آثار اتفاقية الجات على النظام الاقتصادي العالمي بصفة عامة

تحقق اتفاقية الجات العديد من الآثار على المستوى العالمي ويمكن إيجاز أهمها فيما يلي[١]:

- سوف يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إلغاء أشكال الدعم والقيود غير الجمركية ونظام الحصص ومن ثم إلغاء التشوهات في التجارة العالمية.
- من المتوقع تحقيق معدل نمو اقتصادي عالمي بنسبة ٥ و ٣٪ يرتفع إلى ٨٪ عام ٢٠٠٥م.
- زيادة معدل النمو في التجارة العالمية بنسب تتراوح بين ٥٪ - ١٢٪ بما يعني زيادة حجم التجارة العالمية بنحو ٧٤٥ مليون دولار[٢].

(١) P.Evans and J. Walsh, The Eiu [Economist intelligence Unit] Guide to the New GATT, op. Cit, p.4.

(٢) منظمة العمل العربية، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، مرجع سابق، ص ٧٠.

- زيادة تحفيز دول العالم على تبني برامج للإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق الحرة.

- الدعوة إلى الاستخدام الأمثل لموارد الإنتاج لدى كل دولة مع إبراز المزايا النسبية لكل منها، ومن شأن ذلك إن يؤدي في الأجل الطويل إلى زيادة مستويات الرفاهية على المستوى المحلي.

- استفادة المستهلكين من انخفاض الأسعار في الدول التي كانت تقيم حواجز جمركية وتدعم المنتجين فيها لجعلهم قادرين على المنافسة في الأسواق المحلية رغم ارتفاع أسعار منتجاتهم مقارنة بأسعار المنتجات المناظرة في الأسواق الدولية.

- استفادة المنتجين من زيادة الطلب الخارجي على إنتاج البلدان التي كان إنتاجها يواجه عوائق كمية وجمركية من التي تم إلغاؤها أو تخفيضها في إطار اتفاق جات.

- تزايد الاعتماد المتبادل بما له من مزايا وعيوب، ومن مزاياه زيادة الاندماج على الصعيد العالمي بما يؤدي إلى خلق مصالح متشابكة يمكنها تخفيف حدة الصراعات الدولية، أما أبرز عيوبه فهي أنه عند اختلال الاعتماد المتبادل فإن الدول الداخلة في تشابك قوى تنقسم إلى دول تابعة ودول مهيمنة.

- زيادة معدلات التضخم وزيادة تكلفة الواردات في البلدان التي تستورد سلعاً سوف ترتفع أسعارها في الأسواق الدولية بعد تخفيض الدعم الذي كان يقدم لمنتجيها ومصدريها.

- ارتفاع معدلات البطالة في الدول التي كان المنتجون الصناعيون والزراعيون فيها يعتمدون على الدعم الحكومي أو على الحواجز الجمركية العالية للحفاظ على قدرتهم التنافسية بشكل مصطنع[1].

(١) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٦٠، انظر أيضاً عبد الفتاح الجبالي، دورة أورجواي والعالم الثالث حسابات المكسب والخسارة، السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، عدد ١١٨، اكتوبر ١٩٩٤، ص ١٩٧، ١٩٩.

- استكمال حلقات السيطرة على جوانب النظام الاقتصادي العالمي من قبل الأمم المتحدة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة بجانب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- ورغم أن هذه التقديرات الكمية تستند إلى تخمينات وإسقاطات يمكن المنازعة فيها، إلا أن القدر المتيقن هو أن الآثار المترتبة عليها سوف تكون في اتجاه إيجابي بصورة واضحة.

المبحث الثاني
آثار اتفاقية الجات على اقتصادات الدول العربية

يتناول هذا الفصل أهم الآثار الناجمة عن اتفاقية الجات بالنسبة للدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة. فمازالت الدول العربية تدخل في تعداد الدول النامية.

ومن المعروف أن سبع دول عربية فقط تتمتع بالعضوية الكاملة في الجات، وهي مصر والكويت والمغرب وتونس والإمارات والبحرين وقطر، وثلاث دول تأخذ صفة عضو مشارك أو منتسب هي الجزائر (يدرس حاليا طلبها بشأن، العضوية الكاملة) والسودان واليمن. وست دول بصفة عضو مراقب وهي المملكة العربية السعودية والأردن (تدرس الجات حاليا طلب كل منهما للحصول على العضوية الكاملة) وسوريا ولبنان وليبيا والعراق، ومن المتوقع أن تسعى بقية الدول العربية للانضمام إلى الجات بعد أن أصبحت تمثل نطاقاً شموليا للتجارة العالمية[1].

ورغم الوجود العربي في الجات، ورغم المتابعة النشيطة لبعض الدول العربية وفي مقدمتها مصر لمفاوضات جولة أورجواي فقد غاب الموقف حتى الرؤية المشتركة لتبني المصالح التجارية العربية أثناء أو بعد انتهاء جولة أورجواي.

(١) جامعة الدول العربية «التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصاديات العربية»- دراسة غير منشورة - القاهرة ١٩٩٤. ص ١٥.

وقد ميزت اتفاقيات جولة أورجواي الدول النامية في المعاملة في المجالات المختلفة ونظراً لأن الدول العربية تعتبر جميعاً من الدول النامية، فسوف تحصل ابتداء على هذه المعاملة التفضيلية، يبقى أن نتعرف على أثر هذه الاتفاقية على اقتصادات الدول العربية(١).

وسوف نقسم دراستنا لهذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: معايير تقييم آثار الجات على الاقتصادات العربية.

المطلب الثاني: الدول العربية وحصاد نتائج اتفاقية الجات.

المطلب الأول
معايير تقييم آثار الجات على الاقتصادات العربية

آثار اتفاقية الجات على اقتصادات الدول العربية سوف تختلف من دولة إلى أخرى(٢)، ويتوقف ذلك على مجموعة من المعايير يمكن حصرها فيما يلي:

المعيار الأول: مدى التقدم الذي تم تحقيقه في تطبيق قواعد الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قوى السوق.

المعيار الثاني: هيكل الاقتصاد القومي ومدى اعتماده على تصدير السلع الأساسية والمواد الخام.

---

(١) انظر في ذلك الفصل الثاني من هذه الدراسة، «مضمون اتفاقيات دورة الأورجواي».

(٢) - John whalley, Coordinator, The uruguay Round Beyond: The final; Report from the Ford Foundation Supported project on developing Countries and the Global Trading system (ANN Arbor: University of Michigan press, Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan, 1989). p.p, 87-90.

- انظر أيضاً د. نبيل حشاد، الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، الكويت، (سلسلة رسائل البنك الصناعي، ٢٤)، ١٩٩٤، ص ٨٦ وما بعدها.

المعيار الثالث: نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي وحالة الميزان التجاري.

المعيار الرابع: مدى انضمام الدولة إلى تكتل اقتصادي.

فيما يتعلق بالمعيار الأول وهو مدى تطبيق قواعد الاقتصاد الحر، فالدول التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال تحرير اقتصادها ستكون مهيئة للتكيف مع قواعد اتفاقية الجات ويمكنها تحقيق العديد من المكاسب وذلك على عكس الدول الأخرى التي مازالت تطبق قواعد الاقتصاد المخطط، وسوف تعاني من كثرة السلبيات ولن تستطيع تحقيق استفادة كاملة إلا في الأجل الطويل بعد تعديل نظامها الاقتصادي.

لو نظرنا إلى تحرير الخدمات المصرفية على سبيل المثال وفقاً لنتائج جولة أورجواي سيختلف تأثيره على بلد مثل مصر التي قطعت شوطاً كبيراً في تحرير هذا القطاع وتسمح بوجود فروع للبنوك الأجنبية وتعاملها في النقد الأجنبي وأيضاً في جذب المدخرات بالعملة الوطنية عن مجموعة من الدول النامية الأخرى التي لاتزال تفرض العديد من القيود على تداول النقد الأجنبي أو تلك التي لا تسمح بوجود البنوك الأجنبية أو تحظر تعاملها في العملة الوطنية[1].

أما المعيار الثاني والمتمثل في مدى اعتماد الدولة على تصدير السلع الأساسية والمواد الخام، لا شك أن تأثير اتفاقية الجات سوف يختلف من دولة إلى أخرى، وفقاً لدرجة تمتعها بوجود بنية أساسية قوية وقاعدة صناعية متطورة وإمكانات تصديرية واسعة من السلع المصنعة وشبه المصنعة، فالدول التي تتمتع بهذه البنية الأساسية سوف تتمكن من تحقيق العديد من المكاسب (مثال هذه الدول البرازيل وسنغافورة وتايلند والفلبين وهونج كونج وإلى حد ما الهند) وذلك على عكس

(١) عمرو حلمي، جولة أورجواي: التحديات أمام الدول النامية، السياسة الدولية عدد ١١٦، أبريل ١٩٩٤. ص ١٠٩، ١١٣.

الدول التي يعتمد اقتصادها القومي بدرجة رئيسية على تصدير السلع مثل البن والكاكاو[١].

أما المعيار الثالث والذي يتمثل في نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي وحالة الميزان التجاري، فإن تأثير نتائج جولة أورجواي على الدول المستوردة الصافية للمواد الغذائية والتي تعاني من عجز كبير في الميزان التجاري يختلف عن تأثيرها على مجموعة أخرى من الدول النامية التي تتمتع بطاقة تصديرية كبيرة ولديها قوانين مرنة لجذب الاستثمارات الأجنبية ولها خبراتها في التعامل مع الأسواق الدولية وقطعت شوطاً في تطبيق استراتيجية لتحقيق التنمية عن طريق زيادة الصادرات[٢].

أما المعيار الرابع هو مدى انضمام الدولة إلى تكتل اقتصادي حيث تتمتع التكتلات الاقتصادية الإقليمية بمزايا عديدة في إطار اتفاقية الجات التي لا تمنع قيام التكتلات مثل السوق الأوروبية المشتركة وتكتل المنطقة الاقتصادية الأوروبية (الافتا) وتكتل المنطقة الحرة لشمال أميركا (النافتا) والسوق العربية المشتركة والسوق الافريقية، بل على العكس فإن كل هذه التكتلات تتمتع بمزايا لا تتمتع بها الدول الأعضاء منفردة[٣].

- ومن أهم هذه المزايا أن اتفاقية الجات تعتبر أن المعاملات بين أطراف التكتل الاقتصادي أمر داخلي وليس دولي. وهذا التعاون الداخلي بينها لا يمثل في عرف العقود الدولية تعاونا بين دول منفصلة بل يتم التعامل مع الدول المكونة له

(١) - A.V. Deardorff, "Economic Effects of Quota and Tariff Reductions" in: Collins and Bosworth, eds. The New GATT: implication for The united States, 1993, p.14.

أيضاً: - Tony. Killick, The adoptive Economy, EDI, Development Studies (Washington, D.C: World Bank, 1993). p.30.

(٢) - GATT, The result of The uruguay round Multilateral Trade Negotations, op, Cit, p,355.

(٣) تقرير منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، مرجع سابق، ص ٣١.

كتكتل واحد وهو ما دعا عديداً من الدول المتقدمة إلى السعي لتكوين عدد من التكتلات الاقتصادية في ظل الجات[1].

- أضف إلى ذلك أن التكتل يتيح اقتصاديا ما يأتي:

١ ـ تشكيل جماعات ضغط للحصول على أفضل شروط تبادلية وتنافسية في التعامل مع الدول الأعضاء بالاتفاقية.

٢ ـ التعاون الإقليمي الداخلي بما يحقق خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن مع تعظيم الصادرات وفقاً للمزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة عربية.

٣ ـ تعظيم مجالات الاستثمار الداخلي لبناء قاعدة صناعية عربية كبيرة تتيح جذب الاستثمارات العربية الخارجية إلى الداخل ويساعد في ذلك إقامة سوق مال عربية ومشروعات مشتركة عربية موحدة.

٤ ـ الحصول على استثناءات من المبادىء الخاصة بالجات وعلى سبيل المثال إعفاء الدول من شرط الدولة الأولى بالرعاية إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة

(١) هناك آراء ترى أن التكتلات الاقتصادية والتجارية مثل المجموعة الأوروبية واتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا (نافتا) تعتبر هدفا لروح تحرير التجارة الدولية التي تحملها «الجات» ومن القائلين بهذا الرأي ليستر تورو عميد كلية الإدارة واستاذ علم الاقتصاد بمعهد ماساتشوستش للتكنولوجيا ، حيث يقول في كتابه (رأساً لرأس، المعركة الاقتصادية القادمة بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) إن العالم قد نما وفاقت قدراته امكانات وقواعد نظام الجات، ويجب استحداث نظام تجاري جديد يتمشى مع الأمر الواقع. فالتكامل الأوروبي يجعل من أوروبا أكبر سوق تجاري في العالم وخاصة مع تبني دول أوروبا الشرقية لسياسات التحرير الاقتصادي ويتضح أن نظام التكتلات ستكون له الغلبة على نظام الجات. ولكن يرى جبرت لانجوت رئيس بعثة المجموعة الأوروبية في بون خبير التجارة الدولية ان خفض إجراءات الحماية القائمة حاليا من شأنه أن يسفر عن تحقيق أرباح وفيرة لجميع الأطراف ولا يستطيع أحد أن يتحمل نتائج الحرب التجارية.
انظر في ذلك:
Organization for Economic co.operation and development [OECD], Gosts and Benefit of Protection. Paris: OECD, 1985, p.p.16-19.

الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافياً إلى تكتل اقتصادي معين[١].

- وقبل أن نستعرض اتجاهات الآثار المتوقعة، فمن المفيد أن نشير أولاً إلى عدد من الملاحظات التي من شأنها تحديد ملامح الاقتصاد العربي الذي سيتعامل مع التغييرات التي ستحدثها اتفاقات أورجواي في بيئة التجارة الدولية. والملاحظات التي نود الإشارة إليها هي:

١ ـ إن الدول العربية تنتمي في مجموعها إلى الدول النامية، وهي مجموعة الدول الوحيدة في النظام الاقتصادي العالمي التي ستتعرض لخسائر صافية نتيجة اتفاقات جولة أورجواي ويعترف بهذه الخسارة البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وسكرتارية (جات) ما لم تسرع هذه الدول بإنشاء تكتل اقتصادي وإعادة هيكلة اقتصادياتها.

٢ ـ نظراً لطبيعة هياكل الإنتاج والاستهلاك في الدول العربية فإن هذه الدول تقف بصورة عامة في صفوف الدول المستوردة للغذاء[٢]، وترتفع قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية حاليا إلى نحو ١٠,٣ بلايين دولار ولكن مع البدء في تطبيق إجراءات تحرير تجارة السلع الغذائية فإن هذه الفجوة سترتفع تدريجيا، ربما بنسبة ٢٥٪ عما هي عليه حالياً بحلول عام ٢٠٠٥[٣].

٣ ـ إن أهم الصادرات العربية (البترول) ولقد استبعدت جولة أورجواي قطاع البتروكيماويات من المفاوضات الأخيرة للجات مما يعني استمرار التعامل مع هذه السلعة الحيوية في إطار الإجراءات الحمائية ودون أي معاملة تفضيلية أو

(١) Unctad. Trade and development Report op. cit, p.158.

(٢) انظر الجدول رقم (١) كمية وقيمة واردات الدول العربية من الحبوب، البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٣.

(٣) جامعة الدول العربية، «التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية»، مرجع سابق، ص ٢٢.

الحصول على خفض تجاري مع استمرار الأعباء الضريبية التي تفرضها الدول الصناعية الكبرى مثل ضريبة الكربون[١].

يعد استبعاد هذا القطاع من اتفاقية الجات مثالاً صارخاً على القواعد التي تحكم اللعبة الدولية وعلاقات المصالح المتشابكة بين الدول الصناعية المتقدمة وبعضها البعض بغض النظر عن التأثيرات السلبية على الدول المنتجة لهذا الخام، وعلى الأخص الدول العربية ودول العالم الثالث. فقد تجاهلت اتفاقية الجات أن صادرات الدول النفطية من الخام والبتروكيميائيات تشكل العمود الفقري لصادرات تلك الدول وأن إدراج تلك الصناعة في الاتفاقية مؤداه فتح مجالات واسعة لنمو هذه الصادرات وتطوير صناعة البترول بدلاً من استمرار خضوعها للإجراءات الحمائية من قبل الدول الصناعية.

ولأن الدول المنتجة من غير الدول الصناعية المتقدمة تتمتع بأفضلية كبيرة في مجال إنتاج النفط والبتروكيميائيات ولأن انضمام تلك الصناعة لاتفاقية الجات يعني تدعيم وتطوير اقتصاديات تلك الدول المنتجة له، فمن هذا كان السعي الدؤوب لاستبعاد تلك الصناعة من الاتفاقية[٢].

إن القاعدة الذهبية في اتفاقية أورجواي (إن المصدر يربح دائما) وتلك القاعدة

---

(١) تقرير منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، مرجع سابق، ص ٤١، ٤٢.

(٢) منذ عام ١٩٧٣ وضعت الدول الصناعية الكبرى مخططات متعددة الآجال لإحداث تغيير في موازين القوى في صناعة البترول وعلى الأخص في العلاقات المتبادلة مع دول الشرق الأوسط وكذلك منظمة الأوبك سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو العسكري بدءاً بتكوين الوكالة الدولية للطاقة عام ١٩٧٤ لخدمة أهداف الدول الصناعية الكبرى ومصالحها، ومرورا بالبحث عن مصادر بديله ورخيصة نسبياً لخام النفط وتكوين التكتلات الاقتصادية التي تدعم مصالحها (مثل ميثاق الطاقة الأوروبي واتفاقية النافتا) وانتهاء باتفاقية الجات والمعروفة بجولة أورجواي.
انظر في ذلك، تقرير منظمة العمل العربي، مكتب العمل العربي، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، مرجع سابق ص ٣٣، ٣٤.

في ظل نصوص الاتفاقية لا تنطبق على الدول المصدرة للنفط بل على العكس، فمنذ عام ١٩٧٣ وأسعار تلك المنتجات في تدنٍ مستمر[١]. بحيث أصبحت الدول الصناعية في مركز متميز وقوي قبل الدول المنتجة للبترول رغم أنها في وضع الاستيراد وفي ظل خسائر متتالية ومتزايدة للدول المنتجة للبترول، بل ذهبت التوقعات في ظل التدهور المستمر في أسعار بورصات البترول العالمية، إلى توقع انخفاض سعر البرميل خلال عام ١٩٩٤ إلى أقل من ١٠ دولارات للبرميل وخاصة أن الإحصاءات توضح تزايد معدلات التدهور من ٩٪ عام ١٩٩١ إلى ٢٠٪ عام ١٩٩٣ وذلك لأسباب عديدة أهمها الاختلال بين عرض وطلب خام النفط والبتروكيمياويات[٢].

ويكفي أن نشير إلى المغزى السياسي والاقتصادي لما عرف مؤخرا باسم ضريبة الطاقة (الكربون)[٣] حيث لا يمكن إغفال الأهداف غير المعلنة رسميا لاتجاهات الدول الغربية قبل الدول النامية، وعلى وجه الخصوص الوطن العربي فقد غلف الهدف الحقيقي لهذه الضريبة بستار بيئي، أما الهدف غير المعلن هو

(١) انظر جدل رقم ٢، حيث يوضح تطور أسعار البترول الخام عبر المراحل المختلفة.

(٢) تقرير منظمة العمل العربي، مكتب العمل العربي، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، مرجع سابق، ص ٣٤، انظر الجدول رقم ٣ الذي يوضح حجم العرض والطلب على النفط عام ١٩٩٣.

(٣) تعد تلك الضريبة غير جائزة في اتفاقيات الجات لو تم إدراج سلعة البترول ضمن الاتفاقية باعتبارها معوقة لحركة التجارة الدولية مما يؤكد البعد السياسي للجات والتي تخضع لمخططات مرسومة من قبل الدول الصناعية الكبرى.
- تفرض ضريبة الكربون اعتبارا من يناير ١٩٩٣ بواقع ٣ دولارات على البرميل الخام تزيد بواقع دولار واحد سنويا حتى تصل إلى عشرة دولارات للبرميل عام ٢٠٠٠، ولا شك أن فرض مثل هذه الضريبة سوف يؤثر بدرجة كبيرة على حجم صادرات الدول العربية من النفط وكذلك أسعاره مما ينعكس سلبيا على الاقتصادات العربية، انظر الجدول رقم ٤، ٥، ٦، الذي يوضح بالترتيب، تقسيم سعر برميل البترول المركب، توقعات وكالة الطاقة الدولية لمستقبل سوق النفط، وصادرات الأوبك النفطية لأمريكا.
- انظر منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، مرجع سابق ص ٣٣ - ٤١.

البعد السياسي لتلك الضربة، ألا وهو توجيه ضربات شديدة وقاسية للدول العربية بحيث تكون عثرة حقيقية في طريقها للتنمية[١]، ويضع هذه الدول العربية في مواجهة تلك التحديات السافرة، فإما أن تستسلم للتبعية الاقتصادية ثم السياسية للدول الغربية أو أن تعمل جاهدة على تبني سياسات ايجابية لعل من أهمها الإسراع بإقامة تكتل اقتصادي عربي يقوم على تنسيق التكامل بين الدول العربية والاستفادة بالمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة.

٤ ـ إن الصادرات السلعية العربية (باستثناء النفط) لا تتجاوز ٣٪ من إجمالي الصادرات السلعية في العالم. وطبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي[٢] فإن الصادرات السلعية من دول الشرق الأوسط – خصوصا الدول العربية – تتراجع منذ بداية الثمانينات بمعدل سنوي قدره ٤٪ تقريبا، وللتدليل على ضآلة الصادرات السلعية العربية يكفي القول بأن صادرات هونج كونج وحدها من الملابس والمنسوجات إلى دول الاتحاد الأوروبي تزيد عن مجموع صادرات الدول العربية المثيلة إلى المنطقة المذكورة، على الرغم من المعاملة التفضيلية التي تتمتع بها الدول العربية مثل مصر والمغرب وتونس من جانب دول الاتحاد الأوروبي[٣].

---

(١) أوضحت التقارير الاقتصادية مؤخرا أن دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت في ظل الانخفاض المستمر لأسعار البترول – سوف تخفض ميزانيتها بما لا يقل عن ٢٠٪ مع ايقاف تنفيذ مشروعات تنموية مهمة خلال عام ١٩٩٤/ ١٩٩٥.
انظر في ذلك: تقرير منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، مرجع سابق ص ٤٢.

(٢) IMF. Direction of Trade Statistics year book. 1993.

(٣) تستورد المجموعة الأوروبية سنويا منسوجات وملابس بقيمة ٢٧ بليون وحدة نقدية أوروبية وتعتبر هونج كونج أكبر مصدر لدول المجموعة من هذه السلع إذ تستحوذ وحدها على ١٠,٥٪ من الواردات (حوالي ٣ بلايين وحدة نقدية أوروبية) وقد احتلت المملكة العربية السعودية المركز العاشر بين مصدري المنسوجات والملابس إلى دول المجموعة الأوروبية في عام ١٩٨٩ وبلغت قيمة صادراتها نحو ٨٦٠ مليون وحدة نقدية أوروبية.
انظر في ذلك: GATT "Trade policy Review, European Communities" GATT, Geneva, Jane 1991, p.177.

٥ ـ لاتزال سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية في مراحلها الأولى وتعاني الهياكل الاقتصادية العربية من تشوهات ناتجة عن التطورات المتضاربة في مراحل سابقة كما تعاني الصناعات العربية سواء القديمة أو الجديدة من عدم القدرة على المنافسة أولا، لأنها متخلفة تكنولوجيا ومرتفعة التكاليف، وثانيا لأنها لاتزال في طور النشوء معتمدة على الإعانات والحماية.

المطلب الثاني

الدول العربية وحصاد نتائج اتفاقية الجات

بعد أن تعرضنا في الفصول السابقة إلى آثار اتفاقية الجات على الاقتصاد العالمي، وموقف الدول العربية في ظل اتفاقية الجات وكذا معايير تقييم آثار الجات على الاقتصادات العربية يمكننا التوصل إلى أهم آثار اتفاقية الجات على الاقتصادات العربية في المجالات المختلفة – فقد سبق أن ذكرنا أن تأثير الاتفاقية سوف يختلف من دولة إلى دولة أخرى وفقاً لمعايير مختلفة وكذا سوف يختلف التأثير من سلعة إلى سلعة أخرى.

فإذا كانت جولة أورجواي بصفة عامة سوف تعمل على زيادة نفاذ الدول العربية إلى أسواق الدول الصناعية[١] بالنسبة لبعض المنتجات كثيفة العمالة – إلا أن تأثيرها سوف يختلف من مجال إلى آخر.

وسوف نتعرض لأهم هذه المجالات الواحد تلو الآخر على النحو التالي: السلع الزراعية – سلع المنسوجات والملابس – السلع الصناعية – تجارة الخدمات – المشتريات الحكومية – حقوق الملكية الفكرية.

أولاً: السلع الزراعية:

تستورد الدول العربية معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج على الرغم من الحديث المتكرر عن الأمن الغذائي العربي، فإن دولة مثل السودان تعتبر في نظر

(١) يقصد بزيادة النفاذ إلى الأسواق Market Access هو القدرة على التصدير الذي يتحقق بتخفيض التعريفة الجمركية وكذلك بإلغاء الحصص والقيود الكمية والإدارية (أو ما اصطلح على تسميته بالقيود الرمادية التي تمنع ولا تسمح صراحة).

الخبراء سلة غذاء العالم العربي (باعتبار ما يمكن أن يكون) تستورد أغذية تعادل نحو ٢٢٪ من إجمالي وارداتها. ودولة أخرى مثل مصر ارتفعت نسبة الواردات الغذائية التي تحصل عليها من الخارج من ٢١٪ في عام ١٩٧١ إلى ٢٩٪ عام ١٩٩١[١].

لا يعني ذلك أن كل الدول العربية أخفقت في الحد من اعتمادها على الخارج للحصول على احتياجاتها الغذائية فقد نجح عدد من الدول في زيادة الإنتاج المحلي والحد من الاستيراد الخارجي وعلى سبيل المثال[٢]، فإن نسبة واردات الغذاء وإجمالي واردات المغرب انخفضت من ٢٠٪ في عام ١٩٧١ إلى ١١٪ فقط في عام ١٩٩١، كذلك الحال في الجزائر (من ٢٦٪ إلى ١٣٪) وفي تونس (من ٢٧٪ إلى ١٥٪) خلال الفترة المذكورة.

ووفقاً لإحصائيات البنك الدولي فإن تسع دول عربية فقط[٣]، أنفقت في عام ١٩٩١ نحو ١٠,٦٦ بلايين دولار على واردات الغذاء. ولا شك أن إلغاء سياسة دعم المنتجات الزراعية المتبعة في الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الزراعية (والتي تشمل دعم المزارعين + دعم الصادرات) سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات وبالتالي زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد المنتجات الزراعية[٤] وما لذلك

(١) The world Bank. "world Tables 1993" washington Dc 1993.

(٢) The world Bank. "world development report" washington Sc 1993.

(٣) الدول التسع المشار إليها هي: موريتانيا - مصر - السودان - المغرب - الأردن - سورية - تونس - الجزائر - السعودية. انظر: The world Bank. "world development Report", op. Cit ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢ إلى ارتفاع حجم الواردات الغذائية للبلدان العربية إلى نحو ١٥,٥ مليار دولار (عام ١٩٩٠) وتستورد معاً نحو ٢٠٪ من تجارة العالم في القمح و ١٦٪ من الألبان، و ١٣٪ من البيض، و ١١٪ من السكر.

(٤) يمكن توضيح ذلك بأن نفترض أن إلغاء دعم الإنتاج والصادرات سينعكس مباشرة في صورة زيادة في الأسعار النهائية التي يدفعها المستهلكون فإن تخفيض الإعانات بنسبة ٤٠٪ خلال فترة تنفيذ اتفاقات الجات (١٩٩٥ - ٢٠٠٥) سيؤدي إلى زيادة الإسعار، فإن كان ثمن الطن من القمح المدعم الذي تحصل عليه مثلاً مصر من الولايات المتحدة أو تحصل عليه الجزائر من فرنسا يعادل نحو ١١٠ دولارات فسيكون من شأن اتفاقات أورجواي أن تحصل كل من مصر والجزائر على هذا القمح بأسعار السوق التي تصل إلى ١٤٥ دولارا أو أكثر للطن. وهذا سيعني زيادة قيمة فاتورة استيراد القمح بنسبة ٣٠٪ تقريباً.

من تأثير سلبي على الميزان التجاري، وقدرت بعض الدراسات[١] هذا العبء بالنسبة للدول العربية بما يقارب ٨٥٥ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ وأضافت الدراسة أن التعويضات عن الأضرار المترتبة على رفع الدعم عن الصادرات الزراعية تتمثل في مساعدات غذائية أو قروض قصيرة الأجل وهذه التعويضات قد لا تكون مجدية بدرجة كبيرة نظراً لأنها تخضع لاعتبارات إجرائية معقدة فضلاً عن الاعتبارات السياسية التي تكتنف عادة تقديم هذه المساعدات.

إلا أنه لا يجب توقع حدوث زيادة كبيرة في أسعار هذه المنتجات في المستقبل القريب، ويرجع ذلك للأسباب الآتية[٢]:

١ ـ إن الدول المتقدمة المنتجة للمواد الغذائية التي يقصد بها أساساً (القمح – الذرة – اللحوم – منتجات الألبان) تتبع سياسة «تقييد العرض» عن طريق تخزين نسبة كبيرة من المنتج، فقد تمكنت هذه الدول عن طريق الهندسة الوراثية من زيادة إنتاجها من الحبوب ومن اللحوم ومنتجات الألبان خلال العقدين الماضيين، ومن غير المتوقع أن يؤدي إلغاء الدعم الذي تخصصه الدول المتقدمة إلى ارتفاع كبير في أسعار هذه المنتجات في ظل تزايد إنتاجيتها ووجود عرض متزايد منها.

٢ ـ إن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بشكل كبير – وخاصة الحبوب قد يدفع مجموعة من الدول الأخرى غير المنتجة حالياً والتي لديها إمكانيات زراعية إلى زيادة رقعة الأرض المخصصة لإنتاج هذه الحبوب – الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي، ومن ثم إلى زيادة نسبة الاعتماد على النفس في استهلاك الحبوب بالنسبة للدول العربية المستوردة للغذاء في المنطقة المدارية، مما يحقق نتائج إيجابية في المدى المتوسط والطويل[٣].

---

(١) جامعة الدول العربية «التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية»، مرجع سائق، ص ٢٢.

(٢) GATT, secretariat, The result of The uruguay Round, op. cit, p.38.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مرجع سابق، ص ١٦١.

٣ ـ رغم الاتفاق على إلغاء سياسة الدعم في الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الزراعية، إلا أن تنفيذ نتائج جولة أورجواي – وفقاً للبرنامج الزمني المحدد يتطلب من هذه الدول إدخال تعديلات هيكلية كثيرة على نشاطها الاقتصادي له تكاليفه الاجتماعية الباهظة وخاصة بالنسبة لفرنسا على سبيل المثال.

أما الدول العربية التي توجد فيها ظاهرة «الدعم الإيجابي» من جانب الحكومة للمزارعين، خصوصاً في دول الخليج النفطية التي تملك فيها الدولة موارد مالية كبيرة ناتجة عن تصدير النفط وتسعى في الوقت نفسه إلى تنويع مصادر الإنتاج من خلال تشجيع الزراعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى فإن اتفاقية جولة أورجواي في مجال تحرير أسواق السلع الزراعية ستصطدم مباشرة بسياسة الدعم الحكومي للمزارعين، سواء في قطاع زراعة الحبوب أو قطاعات زراعة السلع الزراعية الأخرى[١]، ولذا يتطلب من الدول العربية العمل على تنمية القطاع الزراعي وهي تمتلك المقومات اللازمة لذلك، وزيادة التجارة البينية من خلال إنشاء تكتل اقتصادي عربي.

ثانيا: سلع المنسوجات والملابس

جاءت جولة أورجواي مرتبة بعض الآثار لتجارة المنسوجات والملابس، حيث تم الاتفاق من حيث المبدأ خلال المفاوضات على إلغاء الترتيبات الدولية لتجارة المنسوجات والملابس المعروفة باسم Multi Fiber Arrangement (M.F.A) وإدخال المواد والسلع التي تنظمها ضمن هيكل المواد والسلع التي تنظم تجارتها القواعد والترتيبات العامة المعمول بها طبقاً للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة. ولكن تم الاتفاق أيضاً على تأجيل إلغاء اتفاقية M-F-A وادماج المنسوجات والملابس في الهيكل التجاري العام للجات حتى يتم الانتهاء من الاستعدادات اللازمة لذلك، وستتم معاملة تجارة المنسوجات والملابس على أساس إجراءات

(١) تقرير منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، مرجع سابق، ص ٤٤ – ٤٦.

انتقالية، تمهيدا لتحرير تجارة تلك السلع تماما. إذن فقد تم الاتفاق من حيث المبدأ على إنهاء الاستثناء الذي كانت تتمتع به تجارة المنسوجات والملابس، وهو الاستثناء الذي كان سيعطي للدول المنتجة حق الحصول على حصص محددة من أسواق الدول المستوردة، ومن ثم فإن إنهاء هذا الاستثناء من شأنه أن يفتح الباب في المستقبل القريب (خلال عام أو عامين) للمنافسة الكاملة في سوق المنسوجات والملابس على المستوى العالمي. كذلك فإن إنهاء العمل بالترتيبات الدولية لتجارة المنسوجات والملابس يعني إلغاء الاستثناء الذي كان يعطي الدول المستوردة الحق في إغلاق أسواقها وفرض قيود كمية على الصادرات من الدول المنتجة[١].

وسيكون لفتح باب المنافسة الكاملة من سوق المنسوجات والملابس تأثير كبير على الدول العربية التي يعتمد عدد منها إلى حد كبير على هذه السلع في الحصول على نصيب كبير من الصادرات في أسواق الدول الصناعية (خصوصا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) مثل المغرب وتونس ومصر وحتى الإمارات، ولن يقتصر هذا التأثير عند حدود الضغط على أسعار التصدير، وإنما سيمتد إلى إعادة بناء هيكل الصناعات المحلية في هذا القطاع، بما له من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وإذا تناولنا على سبيل المثال صادرات المنسوجات والملابس من الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبي فإننا سنجد أن المغرب وتونس وحدهما، صدرتا إلى المجموعة الأوروبية في عام ١٩٨٩ ما قيمته ١٦٢٨ مليون وحدة نقدية أوروبية في مقابل ٢٧١ مليون وحدة فقط عام ١٩٨٠، أي بمعدل نمو يصل إلى ٥٠٪ في المتوسط سنويا خلال الثمانينات، وساعد على زيادة هذه الصادرات بذلك المعدل السريع انخفاض درجة المنافسة من المنتجين الأجانب المقيدين بحصص محددة في صادراتهم إلى دول المجموعة الأوروبية[٢].

(١) Evans and Walsh, The Eiu Guide to the New Gatt, op, cit, p.p.117-118.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ١٦١، ١٦٢.

وتعتبر المغرب أكبر الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس إلى دول الاتحاد الأوروبي وتحتل المغرب المركز العاشر على المستوى العالمي بين مصدري المنسوجات والملابس إلى دول الاتحاد الأوروبي في حين تحتل تونس المركز الـ ١٢، وإلى جانب أهمية التجارة العربية مع دول الاتحاد الأوروبي عموما (نصف تجارة المغرب تتركز مع هذه الدول) فإن نصيب المنسوجات والملابس يرتفع إلى ما يتراوح بين ٢٠٪ إلى ٢٣٪ من إجمالي صادرات السلع المصنوعة لكل من المغرب وتونس ومصر(١).

وبلغت قيمة إجمالي صادرات مصر من المنسوجات والملابس، في عام ١٩٩١ نحو ١,٤ بليون دولار وتونس نحو ١,٢ بليون دولار، والمغرب ٨٥٥ مليون دولار في العام نفسه. وقد نمت تجارة المنسوجات والملابس بمعدلات سريعة جداً في كل من تونس والمغرب خلال السنوات العشرين الأخيرة(٢).

ففي بداية السبعينات كانت صادرات المجموعة السلعية المذكورة تشكل ٢٪ و٤٪ فقط على التوالي من إجمالي الصادرات السلعية للبلدين، لكن هذه النسبة ارتفعت في بداية التسعينات إلى ٣٣٪ و ٢٠٪ لكل من تونس والمغرب على التوالي، أما في مصر فقد كانت نسبة صادرات الغزل والمنسوجات والملابس من إجمالي الصادرات السلعية ١٩٪ في عام ١٩٧١ ارتفعت إلى ٢٧٪ في عام ١٩٩١(٣).

وفي حالة تحرير تجارة المنسوجات والملابس، فإن مصدري هذه السلع من الدول العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي سيكونون في خطر من تزايد المنافسة من المنتجين أصحاب التكاليف الأقل، كذلك عندما تخرج تجارة المنسوجات والملابس من حيز ترتيبات M.F.A فإن الدول العربية ستواجه منافسة من هونج

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٣، الجداول الإحصائية.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ١٦٢، أيضاً تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٣.

(٣) القيمة محسوبة بالدولار على أساس أسعار ١٩٨٧ طبقاً لجدول البنك الدولي، وتقرير البنك عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٣.

كونج (أكبر مصدر لدول الاتحاد الأوروبي من هذه المواد) إضافة إلى تايوان والفلبين وتركيا ودول شرق أوروبا، وربما ينتج عن ذلك تضييق نطاق السوق الخارجي المتاح أمام الصادرات العربية من المنسوجات والملابس، بل ستشهد أسواق الدول العربية فيضا من المنتجات الآسيوية الرخيصة(١).

وعلى الرغم من أن إجراءات الحماية التجارية ساعدت على زيادة الاستثمارات في صناعات المنسوجات والملابس في الدول العربية بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، فإن هذه الإجراءات أدت من ناحية أخرى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض إنتاجية رأس المال، وتخلف المواصفات القياسية للإنتاج.

يتضح مما سبق أن قطاع صناعة المنسوجات والملابس سيتعرض إلى تغييرات هيكلية عميقة، على أساس تقسيم دولي جديد للعمل في هذه الصناعة، يعود مرة أخرى إلى الارتكاز على المزايا النسبية Comparative advantage. التي تتمتع بها كل دولة. وستكون تكاليف العمل، ومستلزمات الإنتاج المحلية (بما في ذلك أسعار الأراضي والإيجارات)، هما العنصران الحاكمان في إعادة توزيع هيكل صناعة الملابس والمنسوجات على المستوى العالمي، وسوف تستطيع الدول القادرة على تخفيض تكاليف العمل، وإنتاج مستلزمات وسيطة بأسعار رخيصة (من خلال المنافسة وليس من خلال الدعم الحكومي)، أن تحظى بنصيب أكبر في سوق المنسوجات والملابس على المستوى العالمي أما الدول التي ستفشل في ذلك، فإنها لن تخسر فقط أسواقها الخارجية، بل ستكون مهددة بفقدان أسواقها المحلية لصالح منتجين قادرين على توفير المنسوجات والملابس بأسعار أقل وجودة أفضل(٢).

(١) تقرير المجالس القومية المتخصصة (مصر) عن الاتفاقات الجديدة، جريدة الأهرام الصادرة في ١٩٩٤/١/٢٨، ص٤ .

(٢) محمد منصور ابراهيم، النظام التجاري العالمي والقيود المفروضة على الصادرات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد، شتاء ١٩٩٤، ص ٥٩، ٦٠.

ثالثا: السلع الصناعية:

تشير سكرتارية الجات[١] إلى أنه بحلول عام ٢٠٠٥ سيتسع نطاق السلع المصنوعة المشمولة بالإعفاء الجمركي إلى نحو نصف السلع التي تستوردها الدولة الصناعية، وإلى خفض كبير في الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الصناعية الأخرى، لتتراوح بين ٤ إلى ٦٪، وإلى تخفيض نسبة أقل في الرسوم المفروضة على المنسوجات والسلع الزراعية.

هذا يعني مولد هيكل جمركي عالمي جديد متناسق تجلس في قاعدته السلع الزراعية ثم يتدرج ارتفاعا بالمنسوجات والملابس وينتهي عند أعلى بالسلع المصنوعة المحدودة الرسوم أو المعفاة تماماً.

ولكن هذا الهرم المتناسق لهيكل الرسوم الجمركية على المستوى العالمي لا يقابله هيكل متناسق للإنتاج بل على العكس من ذلك سيؤدي الهرم الجمركي الجديد - وهو في جوهره هرم مؤقت يهدف مرحلياً إلى إلغاء الجمارك والقيود التجارية تماماً أو إلى إبقائهما عند أدنى مستوى ممكن - إلى قيادة عملية لإعادة تقسيم للعمل على المستوى الدولي، تضع الدولة ذات المزايا النسبية - الطبيعية والاقتصادية والتكنولوجية - في مرتبة أعلى قياساً إلى الدول الأخرى التي لا تتمتع بنفس المزايا.

لا شك أن إلغاء الحواجز والقيود الجمركية وفتح أسواق للسلع الصناعية مثل (الكهربائية والإلكترونية) سيؤدي إلى حرمان الدول التي لا توجد فيها هذه الصناعات من فرصة إقامتها إلى احتمال تدمير هذه الصناعات الناشئة حديثاً في عدد من الدول نتيجة المنافسة الخارجية الحادة، وعلى الرغم من هذا لا يعني التحليل النهائي أن العالم سينقسم إلى معسكرين فقط «معسكر المنتجين» و«معسكر المستهلكين» بل يوضح لنا أن صعود دولة إلى احتلال مكان ما في «معسكر المنتجين» لن يكون بالمهمة السهلة على الإطلاق[٢].

---

(١) GATT secretariat, The result of The uruguay Round op, cit, p.305.

(٢) تقرير بنك الاسكندرية «جولة أورجواي، التصنيع في مصر» المجلد الرابع والعشرون ١٩٩٢، القاهرة، ص ٢٤.

أما عن وضع الدول العربية في مجال التصنيع، فقد عمدت هذه الدول إلى تبني إستراتيجية للتصنيع من خلال استقدام رأس المال الأجنبي عن طريق سياسات الانفتاح الاقتصادي في السبعينات. وكانت أحد مغريات هذه السياسة على المستوى الدولي، خصوصا بالنسبة للدول الصناعية والشركات متعددة الجنسية هي النفاذ إلى أسواق كانت مغلقة من قبل إلى جانب ذلك فقد كان الاستثمار الأجنبي في دول العالم الثالث وسيلة للهروب من القيود الكمية المفروضة على الصادرات في الدول الصناعية بالنسبة لعدد من السلع مثل السيارات والإلكترونيات والمنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها.

ولجأت صناعة السيارات اليابانية مثلاً إلى الالتفاف على قرارات المجموعة الأوروبية بفرض قيود كمية (Quotas) أو قيود طوعية على الصادرات (Voluntary Export-Restraint Measures) بالاستثمار في دولة ثالثة مثل ماليزيا وسنغافورة وإستراليا أو في دول المجموعة الأوروبية، خصوصا بريطانيا.

ولجأت صناعة المنسوجات والملابس في هونج كونج إلى الهروب من قيود الحصص عن طريق إقامة استثمارات في دولة ثالثة مثل الإمارات العربية المتحدة. وهكذا استفادت المناطق الحرة في الدول العربية والدول النامية بشكل عام خلال الثمانينات بظاهرتين إحداهما سقطت في بداية التسعينات (المعسكر الاشتراكي) والأخرى في طريقها إلى السقوط خلال الفترة المتبقية من التسعينات وأوائل القرن القادم، والمتمثل في القيود الحمائية الكمية (الحصص) المفروضة ضد أنواع معينة من الصادرات[1].

ومع تطبيق اتفاقية الجات وإلغاء الحواجز التجارية الكمية، فإن الصناعات اليابانية لن تكون مضطرة للاستثمار في الخارج، للتحايل على حصص التصدير في صناعة السيارات أو التلفزيونات أو أجهزة الفيديو، ولن يعني ذلك توقف الاستثمار الخارجي نهائياً، وإنما سيعني أن الاستثمار الخارجي سيتم توظيفه على أساس اعتبارات الكفاءة الرأسمالية بالأساس وليس لمجرد تفادي الاصطدام بسياسات

(١) GATT, The result of the uruguay Round, op. cit. p.52.

تجارية حمائية، فلن تكون الصين وكوريا مثلاً في حاجة إلى إقامة مصانع لإطارات السيارات في مصر، أو لتصنيع أجهزة الفيديو في تونس للتحايل على الحصص الأوروبية ولن تكون هونج كونج أو تايوان أو تايلاند في حاجة إلى إقامة مصنع للملابس الجاهزة في دبي للتحايل على حصص الصادرات إلى الولايات المتحدة أو المجموعة الأوروبية(١).

لقد أدت سياسات الحماية التجارية بأنواعها المختلفة إلى إحداث تشوهات في هيكل الإنتاج الدولي وفي تقسيم العمل الدولي، ومن شأن تحرير التجارة السلعية بشكل عام أن يؤدي إلى علاج هذه التشوهات، وسيؤدي ذلك إلى تطورات مؤلمة في عدد كبير من الدول العربية.

وجدير بالذكر في هذا المجال أن جولة أورجواي قد استبعدت قطاع البتروكيميائيات من المفاوضات الأخيرة وهي أهم وأبرز المنتجات الصناعية العربية حيث تشكل العمود الفقري لصادرات تلك الدول - ولا أحد يستطيع أن ينكر الآثار السلبية التي يمكن أن تتعرض لها الدول العربية على أثر استبعاد قطاع البتروكيماويات من الاتفاقية(٢)، أضف إلى ذلك ما اتجهت إليه مجموعة دول السوق الأوروبية الموحدة من فرض ضريبة على وارداتها من البترول والتي تعرف باسم ضريبة الكربون، أمام هذه التغيرات العالمية أصبحت الدول العربية في حاجة إلى إنشاء تكتل اقتصادي عربي لاتخاذ إجراءات مضادة للإجراءات التعسفية التي قد تتبعها الدول المستهلكة للبترول سواء من حيث التقيد الكمي لحركة الخام الدولية أو من حيث الضرائب الباهظة التي قد تفرض على خام النفط أو البتروكيماويات ويسرى سواء داخل الجات أو خارجها(٣).

(١) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ١٥٨، ١٥٩.

(٢) تقرير منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٣) د. خالد سعد زغلول، نحو استراتيجية عربية لمواجهة التحدي الاقتصادي الذي يفرضه مشروع أوروبا الموحدة ١٩٩٣، مجلة كلية الحقوق، المنوفية، السنة الأولى العدد الثاني، أكتوبر ١٩٩١، ص٢٤٨ وما بعدها.

إلا أن الدول العربية سوف تجني بعض الثمار على أثر الانتعاش الذي سوف تحدثه هذه الاتفاقية على الاقتصاد العالمي، ونجاحه في البلدان المتقدمة صناعيا، الأطراف الرئيسية في الاتفاقية والأكثر انتفاعا منها، سوف يزيد من الطلب على النفط ومشتقاته، ويرفع بالتالي من عائداتها وقدراتها الاستثمارية واستكمال برامجها التنموية بعد أن بات الحصول على التكنولوجيا والآلات والمعدات أمرا ميسورا بموجب الاتفاقية[١].

رابعا: تجارة الخدمات:

لعل أحد أهم إضافات جولة أورجواي هي محاولة تنظيم التجارة العالمية في الخدمات في كل الخطوط العامة لاتفاقية الجات.

ومن المعروف أن التجارة العالمية للخدمات في زيادة مطردة وبنسب نمو تفوق التجارة في السلع. وتحتل تجارة الخدمات أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية وبالذات مع تزايد أهمية السياحة، والنقل والمقاولات.

وفي الحقيقة أن هناك كثيراً من الخلط حول خضوع تجارة الخدمات لقواعد الجات، كذلك مخاوف غير عقلانية بخصوص السماح لشركات الدول المتقدمة بالعمل في مجال الخدمات في الدول النامية. فالسماح للبنوك أو شركات التأمين أو شركات النقل الأجنبية بممارسة نشاطاتها في أسواق الدول الأخرى لا يعني بالضرورة غزو الأجانب لهذه الأسواق. ذلك أن شركات النقل الوطنية في مجال الخدمات تتمتع عادة بميزة نسبية كبيرة سواء من حيث معرفة السوق أو احتياجات المستهلكين وكذلك بقدرتها على تشغيل عمالة رخيصة، وفي معظم الأحيان تؤدي منافسة الأجنبي إلى تحسين كبير في مستوى الخدمة دون تعرض المنتج الوطني للضياع[٢].

(١) جامعة الدول العربية، التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مرجع سابق، ص ١٩، ٢٠.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ١٥٤، ١٥٥.

ولعل خبرة البنوك المصرية في فترة ما بعد الانفتاح أكبر دليل على ذلك. فعلى الرغم من السماح بانتشار بنوك مشتركة وفروع للبنوك الأجنبية في مصر، مازالت السيطرة لبنوك القطاع العام الأربعة بعد عشرين عاما من بداية هذا الانفتاح. وفي حالات أخرى تخارج الشريك الأجنبي بعد أن حقق البنك المشترك نجاحات مشهودة مثل حالة البنك التجاري الدولي (بنك شيس الأهلي سابقاً)[1]. وفي جميع الأحوال تطورت خدمات المصارف المصرية تطوراً هائلاً بسبب وجود المنافسة الأجنبية، ومن ناحية أخرى فإن دولاً عربية كثيرة تستطيع أن تستفيد من انفتاح أسواق الخدمات الأجنبية، وتحتل صناعة النقل والسياحة والمصارف والتأمين والمقاولات مكانة هامة باعتبارها صناعات ذات توجه تصديري يبشر بالخير ولا يخفى أن بعض الدول الصناعية تضع عراقيل شتى أمام العقول وشركات المقاولات الأجنبية. ولعل حالة البنوك العربية في أوروبا، والتي تعرضت لتصفية منظمة خير مثال على ذلك. ومن الممكن في ظل سياسة واعية أن تتمكن البنوك وشركات المقاولات والنقل العربية من أن تجد لنفسها منفذاً في هذه الأسواق المتقدمة. وعلى المستوى الإقليمي، فإن هناك فرصاً إضافية لنمو الصادرات الخدمية مستفيدة حتما من قواعد الجات الجديدة، أو من قواعد التعاون العربي والإقليمي المنتظرة. ومن أهم آثار جولة أورجواي في تجارة الخدمات هو تضمنها موضوع انتقال العمالة بين الدول الأعضاء في الجات[2]. ويهم هذا الموضوع بصفة خاصة دول الجنوب النامي، وبالذات في ظل ما تجابهه العمالة المهاجرة إلى أوروبا وأمريكا من قيود وعسف.

---

(١) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، السنة ٤٦، العدد ١٣، ١٩٩٣، ص١٥٠ - ١٥٥.

(٢) لقد أوضح رئيس وفد المفاوضات المصري في المراحل الأخيرة من جولة أورجواي أن مصر قد استطاعت أن تفرض إدراج قضية انتقال العمالة في جدول أعمال المفاوضات، واتفق على استكمال التفاوض حولها ضمن القضايا الأخرى المتوقع الانتهاء من مناقشتها قبل يوليه ١٩٩٥ أسوة بقضايا البيئة والنقل البحري والاتصالات المرئية.
وهناك بعض القضايا الجانبية في هذا المجال أهمها حق الدول النامية في التعويض عن هجرة العقول منها إلى دول الشمال. وكذلك أهمية حماية العمالة المهاجرة من التمييز في الأجر أو ظروف العمل في الدول المتفوقة. وتنظيم قضايا التأمينات وحقوق نهاية الخدمة، إلى جانب الحقوق المدنية للعامل المهاجر، وحقه في اصطحاب عائلته ورعايتها في البلد المضيف.
انظر في ذلك: جامعة الدول العربية، التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية، مرجع سابق، ص ٢٨.

خامساً: المشتريات الحكومية:

تتضمن اتفاقيات جولة أورجواي نصوصاً تنظم عملية تحرير المبادلات التجارية والتدفقات المالية الناتجة عن العقود الحكومية الضخمة، وستضيف هذه النصوص جديداً إلى أسلوب إدارة المشتريات الحكومية في الدول العربية، خصوصا تلك المشتريات التي كانت تتم من قبل في إطار محلي، إذ أن المشتريات التي كان تمويلها بواسطة قروض أجنبية (سواء بواسطة مؤسسات تمويل دولية أو بواسطة حكومات أجنبية منفردة أو متعددة) كانت تستثني من أحكام قوانين المناقصات والعطاءات المحلية، وتخضع الترتيبات وتنظيمات المناقصات والعطاءات التي يتم الاتفاق عليها بين الجهة الممولة والجهة المستفيدة لقوانين الجهة الممولة.

وعلى سبيل المثال فإن أعمال تنفيذ المشروعات التي يمولها البنك الدولي في الدول النامية تخضع عادة لقواعد تنظيم العطاءات والمناقصات المعمول بها لدى البنك الدولي، كما أن أعمال تنفيذ المشروعات التي تمولها هيئة المعونة الأمريكية تخضع هي الأخرى لقواعد العطاءات والمناقصات المعمول بها لدى هيئة المعونة الأمريكية، وحتى أعمال تنفيذ المشروعات العسكرية الضخمة - مثل بناء المطارات والقواعد العسكرية - التي يتم الاتفاق عليها بين دولتين، تتم على أساس قواعد مختلفة عن قواعد وقوانين المناقصات والعطاءات المحلية[1].

- يتضح لنا عدم وجود جديد في هذا المجال على صعيد المشروعات ذات التمويل الخارجي وإنما سيكون على صعيد المشروعات التي يتم تنفيذها كلياً بشكل عام، سواء ذات التمويل الخارجي أو المحلي أو المشترك.

- وتعتبر عقود المشتريات الحكومية من أهم العقود التجارية في العالم بصفة عامة، وفي العالم الثالث على وجه الخصوص، حيث تكون الحكومة هي أكبر ممول في السوق المحلية.

(١) إبراهيم نوار - اتفاقات الجات والاقتصادات العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الرابعة ١٩٩٤، عدد ٢٢.

- وبعد سريان اتفاقات جولة أورجواي التجارية سوف تكون المنافسة على قدم المساواة بين المقاولين المحليين والمقاولين الأجانب لتنفيذ المشروعات الحكومية أو توريد احتياجات الحكومات من السلع والمواد المختلفة، ويعد هذا واحداً من أبرز التحولات في بنية هيكل التجارة العالمية(١).

- ومن المتوقع خلال الأجل القصير لتطبيق الاتفاقية أن يتعرض قطاع المقاولات العربي لخسائر في السوق المحلية، ولكنه يستطيع الحصول على مكاسب في الأجل المتوسط والطويل في كل من السوقين المحلية والخارجية إذا تمكن من تطوير قدراته وإمكانياته المالية والتكنولوجية والإدارية والتجارية.

ولا شك أن قطاع المقاولات في الدول العربية يستطيع في ظل ظروف تحرير قطاع المشتريات الحكومية أن يستفيد بصورة كبيرة من تدفق المساعدات العربية إلى الخارج، بالمشاركة في تنفيذ المشروعات التي يتم تمويلها كلياً أو جزئياً بواسطة صناديق التنمية العربية وبنك التنمية الأفريقي وغيرها، وهو ما يمكن أن يزيل في الأجل القصير احتمالات الخسائر الناجمة عن مزاحمة مقاولين من بلدان مثل كوريا وباكستان وتركيا والبرازيل في الأسواق العربية(٢).

سادساً: حقوق الملكية الفكرية:

تتمثل حقوق الملكية الفكرية في عوائد الإبداع الفكري والعلمي والأدبي والفني في مجالات تأليف المطبوعات والأغاني والموسيقى والاختراع والابتكار والعلامات التجارية وغيرها.

(١) Alam Oxly, The Challenge of Free Trade, op, cit, p. 104.

(٢) د. محمد محمود الإمام، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك (الكويت: المعهد العربي للتخطيط ١٩٩٣)، ص ١٨ وما بعدها.

وعلى الرغم من أن الدول العربية زاخرة بالعديد من الملكيات الفكرية، إلا أنه لا توجد دولة عربية واحدة وقعت حتى الآن على الاتفاقات الدولية لحقوق الملكية الفكرية التي كانت حتى اتفاقات جولة أورجواي تقف خارج حيز اتفاقات تحرير التجارية الدولية[١]. ومع توسيع نطاق قواعد تحرير التجارة الدولية لتشمل حقوق الملكية الفكرية، فإن العالم سيشهد تنظيماً محدداً لسوق جديدة هي سوق بيع وشراء حقوق الملكية الفكرية وستسجل موازين مدفوعات الدول المختلفة بنداً جديداً يتمثل في تحويلات عوائد حقوق الملكية، وستنشأ مؤسسات وهيئات جديدة مهمتها متابعة وضمان التنفيذ السليم للمبادلات في سوق الملكية الفكرية.

- ولا شك أن الدول العربية في حاجة إلى سوق للملكية الفكرية وخاصة في مجال صناعة الطباعة التي تطغى عليها ممارسات سرقة المؤلفات المطبوعة من بلد إلى آخر وتشويه مهنة الترجمة بسبب هذه الممارسات نفسها على المؤلفات المنقولة من لغات أخرى إلى اللغة العربية. كذلك سوف تحقق الدول العربية استفادة كبرى من خلال رفع حقوق أصحاب الابتكارات وخلق تكنولوجية متطورة ملائمة للتطبيقات في البيئة المحلية. وعلى صعيد آخر سوف تتمكن الدول العربية من حماية العلاقات التجارية من الغش، ومقاومة الغش الصناعي وحماية المستهلك.

ولا أحد ينكر أن بداية تكوين سوق لحقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمي، سيؤدي إلى زيادة التدفقات من عوائد حقوق الملكية إلى الدول الصناعية من الدول النامية، بما فيها الدول العربية، ولكن تطور هذه السوق سيؤدي في المدى المتوسط والطويل إلى خلق سوق محلية وعربية في ميدان حقوق الملكية الفكرية ترسي أسساً صحيحة لتطوير توظيف ابتكارات وإبداعات العقل العربي في المجالات المختلفة[٢].

---

(١) د. مصطفى أحمد مصطفى «المفاوض المصري، وحقوق الملكية الفكرية»، مرجع سابق، ص ١٥ وما بعدها.

(٢) Unctad, Trade and development Report, 1994, op. Cit p.168.

- ومن الآثار الإيجابية التي يمكن أن تجنيها الدول العربية في حالة انضمامها إلى الجات، أن إجراءات وقواعد حماية حقوق الملكية الفكرية ستؤدي عملياً إلى تطوير التنظيم الاجتماعي لجمعيات الناشرين وجمعيات حقوق المؤلفين والملحنين، وروابط المنتمين إلى مهنة الترجمة، والتنظيمات الحكومية العاملة في مجالات تسجيل حقوق براءات الابتكار والاختراع والعاملة في مجالات مكافحة الغش في العلامات التجارية والمواصفات القياسية(١).

يتضح لنا أنه على الرغم من المزايا الواضحة لأي إجراء يؤدي إلى إزالة القيود التجارية في العالم، وتشجيع على المزيد من تقسيم العمل العالمي، إلا أن جولة أورجواي كانت حلبة لصراعات المصالح لدول الشمال والجنوب ولم تقتصر المخاوف والمنازعات على ممثلي الدول النامية، بل إن الدول المتقدمة كانت الأكثر صياحاً وضجيجاً.

وبرغم تقارب هذه المصالح المتعددة فإن من المؤكد أن جولة أورجواي سيكون لها أثر إيجابي كبير ليس فقط بالنسبة للاقتصاد العالمي، ولكن أيضاً بالنسبة للدول النامية بما فيها مصر والعالم العربي.

ويشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم(٢) الصادر عام ١٩٩٣ إلى أن أثر جولة أورجواي سيظهر في تسارع معدل النمو العالمي وهو ما يكفل إضافة إلى الناتج العالمي تقدر بنحو ٢٨٠ مليار دولار بعد عشر سنوات، و ٧٧٠ مليار دولار بعد عشرين عاماً. ومن الطبيعي أن نمو الاقتصاد العالمي سيعني أيضاً نمو صادرات ورفاهية الدول النامية ككل حتى ولو اقتصرت مساهمتها في التجارة العالمية على ٢٠٪ فقط.

(١) Jhon Zysman, U.S power, Trade and Technology, international Affairs, Volume 67, Number 1, January 1991, pp. 89-95.

(٢) The world Bank, "World development report" Washington, Dc. 1993.

المبحث الثالث
توصيات ومقترحات

يتضح لنا مما تقدم أن الدول العربية سوف تتعرض إلى خسائر صافية سواء انضمت إلى الجات أم لم تنضم، إلا أن انضمامها سوف يؤدي إلى تدني الخسائر المتوقعة وتعظيم المكاسب المحتملة، فالدول التي تنضم إليها سوف تستفيد من المزايا الواردة بها، أما الدول التي لم تنضم إليها فلن تتمتع بتلك المزايا التي يمكن إيجازها في أن المنظمة العالمية، للتجارة التي نشأت في يناير ١٩٩٥م سوف تتحكم وتدير وترأس أكثر من ٩٢٪ من إجمالي التجارة العالمية الأمر الذي يعني أن الانضمام للمنظمة أساسي ولا خيار في عدم الانضمام، فالنظام الاقتصادي الجديد لا يسمح بالانغلاق حتى إن دول المعسكر الشيوعي بما فيها الجمهوريات السوفيتية ودول أوروبا الشرقية سارعت إلى طلب الانضمام عقب الانهيار المعروف ومن ثم فالانغلاق يعني خسائر تجارية ضخمة من فقد التعامل مع ٩٢٪ من حجم التجارة العالمية وخاصة أن ٨٠٪ منها يخص الدول الصناعية المتقدمة. بما فيها الولايات المتحدة واليابان وكندا والدول الأوروبية الاثنتي عشرة[١].

أضف إلى ذلك أن الانضمام للاتفاقية يعطي للدولة العضو الحق في الحصول على معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بصادراتها للدول الأخرى الأعضاء والاستفادة من التخفيضات الجمركية المتبادلة بين الدول الأعضاء إضافة إلى حل المنازعات التجارية في إطار اتفاقية الجات وعدم الحاجة إلى عقد اتفاقيات ثنائية بين الدول باعتبار أن الجات هي الإطار العام.

وسوف نطرح عدة توصيات ومقترحات بهدف تمكين الدول العربية من مواجهة تحديات الجات وتحقيق أقصى فائدة ممكنة لها من خلال انضمامها لاتفاقية الجات.

---

(١) يخص الشرق الأوسط ٣,٤٪ من التجارة الدولية، والدول الاشتراكية سابقاً في شرق أوروبا ٢,٥٪ والقارة الافريقية ٢,٦٪.

انظر في ذلك: GATT secretarit, The rersult of the uruguay Round, op, cit, p.p 52-53.

وتتمثل توصياتنا ومقترحاتنا فيما يلي:

أولا: أن تسرع الدول العربية نحو بناء إطار اقتصادي عربي مشترك على غرار السوق الأوروبية وباقي التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتعبئة كل القدرات العربية نحو البناء والاستثمار والتنمية على أساس سوق واسعة قادرة على إقامة المؤسسات الكبيرة، واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتوفير الحاجات والخدمات وفرص العمل للأجيال الصاعدة، والتمتع بالمزايا العديدة التي تمنحها اتفاقية الجات للتكتلات الإقليمية، وانتزاع موقع فعال في الاقتصاد العالمي.

- ويمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دور مهم في هذا الصدد يتمثل في وضع خطة يتم من خلالها إقامة منطقة تجارية حرة بين الدول العربية ثم تحقيق الوحدة التجارية والتكامل الاقتصادي بينهم في جميع القطاعات وأهمها توحيد التشريعات الجمركية العربية، وتعزيز إقامة المشروعات العربية المشتركة، وإقامة وتأسيس سوق المال العربية الموحدة.

ثانيا: أن تستثمر الدول العربية فترة السماح التي نصت عليها اتفاقية الجات ومدتها عشر سنوات لتطوير إنتاجها - وتعيد اكتشاف المزايا النسبية الاقتصادية والتجارية التي تتمتع بها في إطار الاقتصاد العالمي وأن تعمل على تكثيف استغلال هذه المزايا، على أن يتم ذلك في إطار الحرية الاقتصادية والسياسية لضمان مشاركة اقتصادية حقيقية في التفاعلات الاقتصادية الدولية[1]، الأمر الذي يؤدي إلى توافق سياسات الدول العربية مع سياسات منظمة التجارة العالمية وبالتالي تحقق أكبر استفادة ممكنة.

ثالثا: تنمية معدلات التجارة البينية العربية في الأجل القصير حتى يتم

(١) نقصد بهذا ضرورة تطبيق سياسة الحرية الاقتصادية وما يترتب عليها من إزالة أو تخفيف القيود الكمية التي تحكم التجارة الدولية في مختلف السلع وأهمها المنسوجات والملابس حتى يمكن ادخال مثل هذه الصناعات بعد فترة انتقالية في نطاق الأحكام العامة لاتفاقية الجات.

استكمال بناء التكامل الاقتصادي – من خلال إقامة شبكات ومراكز المعلومات التي تمدها بالمعلومات اللازمة لإحداث تغييرات أساسية داخل هياكلها الاقتصادية لتنمية قواها الإنتاجية وترشيد استخدام مواردها من أجل بناء قاعدة مشتركة للتصنيع لإمدادها بالسلع والمنتجات الصناعية الضرورية بالإضافة لما يعكسه ذلك من اتساع مجال التجارة والتبادل بينها وبين الدول المتقدمة.

رابعا: في مجال الزراعة يجب أن تعمل الدول العربية على تعزيز وتطوير التعاون الإقليمي في مجال التخفيضات والإعفاءات الجمركية على تجارة السلع الزراعية فيما بينها لزيادة المزايا التنافسية للسلع الزراعية العربية على مثيلاتها الأجنبية والسعي نحو تطوير التكامل الإنتاجي والسلعي بما يؤدي في النهاية إلى تقليل الاعتماد على الواردات الأجنبية بقدر الإمكان.

– كما تجب إعادة هيكلة الإنتاج الزراعي بما يحقق التوسع في تصدير السلع الزراعية المنافسة إلى الأسواق الدولية أو ترشيد الواردات أو تحقيق التوازن قدر الإمكان بين الاتجاهين حتى تستفيد الدول العربية من الاتفاقية وخاصة بعد أن تقوم الدول التي تستورد منها برفع الدعم عن المحاصيل الزراعية وبالتالي ارتفاع أسعارها.

خامسا: في مجال الخدمات، فإذا كانت اتفاقية الجات قد تضمنت الخدمات كأساس للتجارة العالمية فالمعلمون والأطباء والتجاريون والحرفيون يعتبرون من ضمن مقومات التجارة العالمية، ومن هنا فالدول العربية كثيفة السكان عليها تنمية البشر بخطط سريعة بحيث تحول العبء البشري لقوة اقتصادية في تجارة الخدمات.

والتجاريون على سبيل المثال لابد لهم من تطوير العلوم التجارية ونظم المحاسبات بالجامعات وقبل التعليم الجامعي بحيث كلما نجحنا في إيجاد محاسب وتجاري متخصص في التسويق وفتح الأسواق كانت قوة ضاربة في دخول عصر التجارة العالمية وتحدي القرن الواحد والعشرين.

سادسا: الاهتمام برفع جودة المنتجات العربية وتعميم تطبيق نظام الجودة

الشاملة ايزو ٩٠٠٠ ISO-9000 – كما يجب أن يطبق هذا النظام أيضاً في قطاع الخدمات. إن مفاهيم مثل «إدارة الجودة الكلية» (TQM) وفي الوقت المناسب (Jit) وأمثالها ضرورية للسيطرة على نوعية المنتجات وضمان سمعة المنشأة في الأسواق وتحقيق هذا بأعلى كفاءة وأقل كلفة على المدى البعيد ويقع بين هذا الاعتبار وبين نشاط التسويق بمعناه الحديث (تعريف ما يحتاجه السوق لإيجاد أسواق لمنتجات المنشأة) الحرص على إقامة قنوات اتصال فسيحة وخالية من الشوشرة لردع الصدى (FEDBACK) عن المنافسة وعن رد فعل السوق للمنتجات المصدرة وعن أدائها أو ظروف بيئة مختلفة.

سابعا: السعي من خلال عمل عربي موحد في إطار تكتل اقتصادي لإدخال الصناعات البتروكيميائية في مفاوضات الجات التالية لرفع أعباء التعسف عنها والتمتع بمزايا حرية التجارة الدولية – فمن المشاهد عملا أن كل دولة تسعى في إدخال السلع التي تتميز في إنتاجها في إطار اتفاقية الجات بهدف زيادة نوافذ الفرص لغز أسواق عالمية دون قيود.

ثامنا: الاهتمام بتوجيه استثمارات جديدة وخاصة في نظم المعلوماتية (informatics) في الإدارة والتصميم والإنتاج[١] ومتابعة دقيقة للتطورات العالمية في هذا المجال البكر، المملوء بالعثرات واحتمالات اتخاذ قرارات خاطئة ومكلفة استنادا إلى خبرة مفتوحة وانبهاراً بقشور هذه النظم دون النظر في جدواها في ظروف معينة. ولا شك أن هذه التوصية ضرورة لمواجهة تحرير التجارة العالمية.

تاسعا: وضع أطر للتعاون والتنسيق بين مراكز ومؤسسات البحث والتطوير والتدريب العربية وربطها بالصناعة، وكذلك التنسيق والتعاون بين المؤسسات

(١) لقد صدمت اليابان العالم في العقود الأخيرة بنجاحها في تقصير مدة دورة حياة المنتج، وبقدرتها على دفع سيل متواصل من المنتجات الجديدة إلى السوق، في فترات زمنية قصيرة وبتكلفة مقبولة. واضطر العالم كله إلى التركيز على مسألة تقليص الفترة الزمنية حتى خروج المنتجات إلى السوق باعتبارها مسألة حياة أو موت في أسواق محلية أو خارجية تدخلها منتجات جديدة كل يوم.

الاستشارية الهندسية والمقاولات العربية عن طريق الائتلاف أو الشركات المشتركة أو الاندماج على الصعيد العربي، ودعم المنظمات والاتحادات العربية التي تعنى بشؤون التكامل الصناعي.

عاشرا: تعزيز دور المؤسسات العاملة في مجال تمويل التجارة البينية وأهمها البنك الإسلامي للتنمية وبرنامج تمويل التجارة العربية - مع التزام الدول بالمراجعة الاقتصادية والمالية والنقدية من أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين المركز التنافسي للوحدات المالية العربية والتحرير التدريجي للقطاع المالي.

- كما نرى ضرورة تطوير أسواق المال العربية والتنسيق فيما بينها، كخطوة نحو إنشاء سوق مالية عربية موحدة.

- دعم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - وصندوق النقد العربي عن طريق زيادة رأسماله وتطوير نظام إقراضه بصورة تمكنه من تحقيق أغراضه في تسهيل التبادل التجاري بين البلدان العربية الأعضاء ودعم موازين مدفوعاتها.

حادي عشر: ضرورة إنشاء جمعيات حماية المستهلك على صعيد الأسواق العربية للمساعدة في مراقبة المعروض فيها من الواردات غير المستوفاة شروط الصحة العامة أو الآداب العامة أو المتسببة في تلوث البيئة، ومن جانب آخر يجب على حكومات الدول تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة الصادرات من حيث إزالة المعوقات الإدارية والفنية التي تواجه المصدرين وتوفير الخدمات التي تساعد على ذلك مثل الاهتمام بالفرز والتعبئة والتغليف.

ويمكن الاستفادة من المساعدات الفنية المقدمة في إطار اتفاقية الجات لتكوين كوادر وتدريبها على التعامل مع نصوص وأحكام الاتفاقية.

ثاني عشر: ضرورة تعديل قوانين النشاط الاقتصادي لمواكبة المتغيرات الدولية والمحلية - وأهمها قواعد اتفاقية الجات، على أن يكون الهدف من هذا التعديل

هو المواءمة بين إطلاق الحرية الفردية في محارب النشاط الاقتصادي والحفاظ على حقوق الغير والملكية الفردية. ووضع الضوابط القانونية لحماية المنافسة وتحرير عمليات التجارة واستثمار رؤوس الأموال.

- وفي الواقع يتوقف تأثير اتفاقية الجات على الدول العربية على حسب قدرة كل دولة في التكيف مع أحكامها وقواعدها وما تفرضه الاتفاقية من تحديات، وسوف يتوقف هذا على قدرة الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي وإعادة تقييم سياستها الاقتصادية وطبيعة القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي بجميع جوانبه سواء في مجال الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو قطاع الخدمات مع مراجعة قوانين وضوابط الاستثمار - لا شك أن وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ سوف يحقق الاستفادة القصوى للدول العربية في ظل نصوص اتفاقية الجات والتكتلات الاقتصادية الدولية.

خاتمة

تناول هذا البحث موضوع الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصادات الدول العربية، ويرجع السبب في اختيارنا لهذا الموضوع أن من أهم الأحداث الاقتصادية على مستوى العالم هو ما انتهت إليه جولة أورجواي من نتائج وإنشاء منظمة التجارة العالمية التي سوف تتحكم وتدير وترأس أكثر من ٩٢٪ من إجمالي التجارة العالمية، وأصبحت اتفاقية الجات في ثوبها الجديد تشكل تحدياً يواجه جميع الدول النامية ومنها الدول العربية التي تحتم عليها أن تستعد للتعامل معها وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لصالحها.

وقد تناولنا في الفصل الأول الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) من حيث فلسفة الجات وأهم المبادىء الأساسية التي تقوم عليها والتطور التاريخي لاتفاقية الجات كما استعرضنا أهم مراحل المفاوضات التي مرت بها.

وفي الفصل الثاني تناولنا جولة أورجواي والطريق إلى منظمة التجارة العالمية

من حيث ما تضمنته جولة أورجواي من اتفاقيات وأهم ملامح هذه الجولة وأهم القضايا الجديدة لجولة أورجواي.

وتناولنا في الفصل الثالث دراسة منظمة التجارة العالمية من حيث التعريف بها وأهم العوامل التي أدت إلى نشأتها وكذا أهدافها وهيكلها.

وخصصنا الفصل الرابع للتعرف على آثار اتفاقية الجات على الاقتصادات العربية، فتطلب منا أن نتعرف على آثار الجات على الاقتصاد العالمي بصفة عامة أولاً، ثم التعرف على موقف الدول العربية في ظل اتفاقية الجات، وكذا أهم المعايير التي يمكن أن نعتمد عليها في تقييم آثار الجات على الاقتصادات العربية.

وانتهينا من دراستنا لهذا الباب إلى أن اتفاقية الجات مثلها مثل أي اتفاقية أخرى تتضمن في طياتها العديد من الإيجابيات والسلبيات، وأن تأثير اتفاقية الجات على الدول العربية سوف يتوقف على قدرة كل دولة في التكيف مع أحكامها وقواعدها وما تفرضه الاتفاقية من تحديات.

وأعقبنا ذلك بأهم التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

أن تسرع الدول العربية نحو بناء إطار اقتصادي عربي مشترك للتمتع بالمزايا العديدة التي تمنحها اتفاقية الجات للتكتلات الإقليمية وانتزاع موقع فعال في الاقتصاد العالمي – وأن تستثمر الدول العربية فترة السماح التي نصت عليها اتفاقية الجات ومدتها عشر سنوات لتطوير إنتاجها تحت إطار سياسة الحرية الاقتصادية – وضرورة تنمية معدلات التجارة البينية العربية في الأجل القصير حتى يتم استكمال بناء التكامل الاقتصادي.

وفي مجال الزراعة يجب على الدول العربية أن تعمل على تطوير التكامل الإنتاجي أو السلعي بما يؤدي في النهاية إلى تقليل الاعتماد على الواردات الأجنبية بقدر الإمكان. وفي مجال الخدمات يجب على الدول العربية أن تعمل على تنمية

البشر بخطط سريعة بحيث تحول العبء البشري لقوة اقتصادية في تجارة الخدمات.

كما يجب الاهتمام برفع جودة المنتجات العربية بتعميم تطبيق نظام الجودة الشامل إيزو ٩٠٠٠ - وأن تسعى الدول العربية في إطار تكتل اقتصادي أن تدخل صناعة البتروكيماويات في مفاوضات الجات لرفع أعباء التعسف عنها والتمتع بمزايا حرية التجارة الدولية.

- كما يجب الاهتمام بتوجيه استثمارات جديدة خاصة في نظم المعلوماتية وفي الإدارة والتصميم والإنتاج - وضرورة وضع أطر للتعاون والتنسيق بين مراكز ومؤسسات البحث والتطوير والتدريب العربية وربطها بالصناعة.

- كما يجب تعزيز دور المؤسسات العاملة في مجال تمويل التجارة البينية، كما يلزم إنشاء جمعيات حماية المستهلك لمراقبة السلع المعروضة وغير المستوفاة لشروط الصحة العامة والآداب العامة أو المتسببة في تلوث البيئة.

وأخيراً نرى ضرورة تعديل قوانين النشاط الاقتصادي لمواكبة التغيرات الدولية والمحلية، ولا شك أن وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ سوف يحقق الاستفادة القصوى للدول العربية في ظل نصوص اتفاقية الجات والتكتلات الاقتصادية الدولية.

هذا وبالله التوفيق،،،

الجداول

جدول رقم (١)
كمية وقيمة واردات الدول العربية من الحبوب

الدولة	كمية واردات الحبوب عام ١٩٨٨ بالألف طن	قيمة واردات الحبوب عام ١٩٨٨ بالمليون دولار	كمية واردات الحبوب عام ١٩٩١ بالألف طن
الجزائر	٦١٢٩	٩١٨	٥٤٣٦
مصر	٨٤٧٩	١٨٦٣	٧٨٠٧
جيبوتي	٥٠	١٢	٠٠
موريتانيا	٢١٩	٣٨	٠٠
المغرب	١٦٤٣	٢٠٥	١٩٥٧
الصومال	٢٣٦	٥٩	٠٠
السودان	٧٠٢	١٢٠	١١٨٨
تونس	٢١١٦	٢٩٩	٩٢٠
البحرين	٦٧	١٩	٠٠
العراق	٤٤٤١	٨٤٧	٠٠
الأردن	٨٧٤	١٥١	١٥٣٩
الكويت	٤١٦	٩١	٠٠
عمان	٢٩٣	٨٠	٠٠
قطر	١٢٠	٣٣	٠٠
سورية	١٠٤٤	١٤٦	١٧٤١
الامارات	٤٥٨	١٤٤	٠٠
السعودية	٥١٧٩	٧٢٧	٥٨٩١
شمال اليمن	٧٥٤	١٢٢	٠٠
جنوب اليمن	٤٥٩	٧٤	٠٠
لبنان	٥٣٧	٧٨	٠٠
ليبيا	١٤٣٥	٢٨٨	٠٠
إجمالي الدول العربية	٣٥٦٣١	٦٢٥٤	٠٠

* المصدر للبيانات الخاصة بعام ١٩٨٨هو : F.A.O, F.A.O trade yearbook 1988
* المصدر للبيانات الخاصة بعام ١٩٩١ هو : البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٣ .

جدول رقم (٢)
تطورات أسعار البترول الخام[١]

السنة	سعر البرميل	التوصيف
أول أكتوبر ٧٣ (تشرين الأول)	٢,٧ دولار	قبل حرب ١٩٧٣
نوفمبر ١٩٨٠ (تشرين الثاني)	٣٩,٧٥ دولاراً	مرحلة الازدهار
أبريل ١٩٨٦ (نيسان)	٩,٨٠ دولارات	الانتكاسات الكبرى
١٩٩٣	١٦,٨٤ دولاراً	مرحلة تقلب في الأسعار خلال وعقب أزمة الخليج

جدول رقم (٣)
العرض والطلب على النفط عام ١٩٩٣ (الاختلال الجزئي)[٢]

الدولة أو المنطقة	الطلب	العرض
دول منظمة التعاون والتنمية OECD	٣٧,٣٣	١٣,٨٢
الاتحاد السوفييتي السابق	٥,٩٠	٧,٨
شرق أوروبا	١,٠٨	–
الصين	٢,٨٢	٢,٨٦
الأوبك	٤,٧١	٢٤,٦٧
دول أخرى	١٣,٨	١٥,٧٥
إجمالي	**٦٤,٩٢**	**٦٤,٩٠**

(١)، (٢) المصدر (مشتق من OPEC BULLETIN APRIL 1993)

جدول رقم (٤)

تقسيم سعر برميل البترول المركب لعام ١٩٩٠[١]

الدولة أو المنطقة	سعر البرميل بالدولار	تكاليف وإنتاج شركات النفط٪	نصيب أوبك متضمنا تكاليف الإنتاج	ضرائب الدول المستهلكة٪
الولايات المتحدة	٤٤	٣٢	٤٧	٢١
ألمانيا	٧٧,٧	٣٥	٢١	٥٤
اليابان	٨٣,٧	٣٣	٢٥	٤٢
فرنسا	٩٨,٣	١٩	٢١	٦٠
أوروبا الغربية	٩٦,٥	٢٥	٢١	٥٤

جدول رقم (٥)

توقعات وكالة الطاقة الدولية لمستقبل سوق النفط[٢]

مليون برميل يوميا	سنة ١٩٩٠	سنة ٢٠١٠
إجمالي الاستهلاك	٦٦,٣	٩٢,٥
استهلاك OECD	٣٧,٩	٤٥,٢
إجمالي العرض	٦٧	٩٢,٨
عرض الشرق الأوسط وفنزويلا	٢٠	٤٥,٤
نصيب الزيت	٣٩٪	٣٧٪
نصيب الغاز	٢١٪	٢٤٪
نصيب الفحم	٢٩٪	٢٩٪

(١)، (٢) المصدر (حقائق وأشكال - اوبك - نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١)

جدول رقم (٦)

صادرات الأوبك النفطية لأمريكا تزيد ٢,٤٪ عام ١٩٩٢

واردات أمريكا من نفط الأوبك ٩١/ ٩٢ (آلاف البراميل)[١]

دول الأوبك	١٩٩٢	١٩٩١	النسبة المئوية للتغيير
السعودية	١,٥٨٠	١,٦٦٠	٤,٤٪-
فنزويلا	٠,٨١٥	٠,٦٧٠	٢١,٦٪ +
نيجيريا	٠,٦٨٧	٠,٦٦١	٣,٧٪ +
الجابون	٠,١٢٢	٠,٠٨٤	٤٥,٢٪ +
أندونيسيا	٠,٠٧٠	٠,١٠٠	٣٠,٠٪ -
الإكوادور	٠,٠٦٠	٠,٠٥٢	١٩,٢٪ +
الكويت	٠,٠٣٩	٠,٠٤٠	٢,٥٪ -
الجزائر	٠,٠٢٤	٠,٠٤٤	٤٥,٤٪ -
إجمالي الأوبك	**٣,٣٨٠**	**٣,٣٣٠**	**١٥,٠١٪**
الدول المنتجة خارج الأوبك			
المكسيك	٠,٧٦١	٠,٧٥٥	٠,٧٩٪ +
كندا	٠,٧٩٣	٠,٧٣٣	٨,١٪ +
أنجولا	٠,٣٣٦	٠,٢٤٥	٣٢,٢٪ +
بريطانيا	٠,١٩٩	٠,١٠٦	٨٧,٧٪ +
النرويج	٠,١١٩	٠,٠٧٤	٦٠,٨٪ +
كولومبيا	٠,١٠٢	٠,١٢٥	١٨,٤٪ -
دول أخرى	٠,٢٨٢	٠,٣٦٤	٢٢,٥٪ -
إجمالي الدول خارج الأوبك	**٢,٥٩٠**	**٢,٤١٠**	**٧,٥٪+**
الإجمالي العام	**٥,٧٩٠**	**٥,٧١٠**	**١,٤٪**

(١) المصدر (حقائق وأشكال - أوبك) (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩١).

أولا - المراجع العربية:

الكتب والرسائل:

- - د. سعيد النجار «الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات»، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩١.
- - د. فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧١.
- - د. محمد سعيد فرهود، السياسة الجمركية وأثرها على التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن سورية، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٥.
- د. محمد محمود الإمام، مستقبل التنمية العربية، والعمل الاقتصادي العربي المشترك، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣.
- د. مصطفى أحمد مصطفى، المفاوض المصري وحقوق الملكية الفكرية، معهد التخطيط القومي، مارس ١٩٩٣.
- د. نبيل حشاد، الجات وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية، الكويت سلسلة رسائل البنك الصناعي، ٤٢، ١٩٩٤.

الدوريات والمقالات:

- ابراهيم نوار، اتفاقيات الجات والاقتصادات العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الرابعة ١٩٩٤، عدد ٢٢.
- د. السيد عبد المولى «محاضرة عن الجات» الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مارس ١٩٩٥.
- جون شيفر «نتائج جولة أورجواي» وكالة الإعلام الأمريكية، فبراير ١٩٩٤.
- د. خالد سعد زغلول، نحو استراتيجية عربية لمواجهة التحدي الاقتصادي الذي يفرضه مشروع أوروبا الموحدة، ١٩٩٣، مجلة كلية الحقوق جامعة المنوفية، السنة الأولى، العدد الثاني، أكتوبر ١٩٩١.

- د. زكريا محمد بيومي، «محاضرة عن الجات» نادي التجارة بالقاهرة، فبراير ١٩٩٥.
- د. سعيد النجار، مقالات متعددة بجريدة الأهرام الصادرة في ١/٢١، ١/٢٨، ٢/١١، ٢/٢٥، ٤/١٥، ٤/٢٢، من عام ١٩٩٤.
- عبد الفتاح الجبالي، مشكلات تحرير التجارة الدولية وأثرها على قطاع النقل البحري في مصر «ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث لاقتصادات النقل البحري الاسكندرية» - مايو ١٩٩٣.
- عبد الفتاح الجبالي، دورة أورجواي والعالم الثالث حسابات المكسب والخسارة، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ١١٨، اكتوبر ١٩٩٤.
- د. علي عبد العزيز سليمان، اتفاقية الجات والمكاسب والمخاوف، السياسة الدولية، عدد ١١٦، ابريل ١٩٩٤.
- د.عمرو حلمي، الجات والجولة الجديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، السياسة الدولية، عدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦.
- د. عمرو حلمي، جولة أورجواي التحديات أمام الدول النامية، السياسة الدولية، عدد ١١٦، أبريل ١٩٩٤.
- د. فادية عبد السلام ود. اجلال راتب، تدابير الاستثمار في إطار الجات ورقة مقدمة إلى مؤتمر الأبعاد والآثار الاقتصادية لمفاوضات الجات، القاهرة، مايو ١٩٩٣.
- د. محمد سعيد فرهود، الضريبة الجمركية في الكويت، مجلة الحقوق جامعة الكويت، السنة ١٨، العدد ٣، ١٩٩٤.
- محمد دغش، الملكية الفكرية بين اتفاقية الجات ومنظمة الويبو، السياسة الدولية، عدد ٩٧، يوليو ١٩٨٩.

- د. محمد دويدار، محاضرة عن «الجات والاقتصاد المصري» الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مارس ١٩٩٥.
- محمد عثمان، مفاوضات الجات وتحديات التكتلات الإقليمية، السياسة الدولية، عدد ١١٢، أبريل ١٩٩٣.
- د. محمد منصور ابراهيم، النظام التجاري العالمي والقيود المفروضة على الصادرات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد شتاء ١٩٩٤.
- د. مصطفى رشدي شيحه، محاضرة عن «الجات والميزانية المصرية» الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، أبريل ١٩٩٥.

النشرات والتقارير والوثائق:

- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٣.
- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، السنة ٤٦، العدد ١٣، ١٩٩٣.
- المجالس القومية المتخصصة (مصر) تقرير عن الاتفاقات الجديدة، جريدة الأهرام الصادرة في ٢٨/ ١/ ١٩٩٤.
- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٤.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٣.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار «دورة أورجواي» النشرة الشهرية، العدد ٧٥، السنة ١٢، يناير ١٩٩٤.
- أمانة الانكتاد «القضايا المثارة في سياق تجارة الخدمات» جنيف - مارس ١٩٨٩.
- بنك الاسكندرية، تقرير عن «جولة الأورجواي والتصنيع في مصر»، المجلد الرابع والعشرون ١٩٩٢.

- جامعة الدول العربية، «التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية» دراسة غير منشورة - القاهرة - سنة ١٩٩٤.
- سكرتارية الجات، مسودة المشروع الختامي المتضمن لنتائج جولة أورجواي، ١٩٩٣.
- صندوق النقد الدولي «آفاق الاقتصاد العالمي» مايو، ١٩٩٤.
- لجنة الجنوب، التحدي أمام الجنوب، تقرير لجنة الجنوب مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ١٩٩٠.
- منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ، القاهرة، ١٩٩٤.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

الكتب:

- Alam oxley, The challenge of free trade (New York. st. Martin's: press 1990).
- A.V. Deardorff «Economic Effects of Quota and Tariff reduction» in: Collins and Basworth, eds, The new Gatt: implications for the united states, 1993.
- Balssa. Bcla. and Constantine Michalopoulos. Liberlizing world trade development policy issues series report VPER 4. Washington D.C and world Bank, 1985.
- Evans. P. and J. Walsh, The EIU [Economist Intelligence Unit] Guid to the new Gatt [London: EIU, 1994].
- Gatt Activities, Geneve, June 1985 (Gatt, Publications Sales No, Gatt/ 1985 - 3).
- Gatt, Basic instrument and selected documents volume tv, Geneve 1969.
- Gatt, Gatt: What it is, what it does? [Genvea: Gatt, 1991].

- Gatt, General Agreement on Tarifs and Trade 1952, «Basic instruments and selected documents» Geneva, Vol 1.
- Gatt improvement of world Trade Rdations proposals of some developing countries L/5647, 4 May 1984, L/5744, 23 November 1984 L/5848, 7 June 1985.
- Gatt Ministerial declaration, Gatt Activities in 1988, (Gatt publication, SALLS No, Gatt/ 1983-2) CHAP. II.
- Gatt, Morrakesh, 1994 «The world Trade organization uruguay Round, April 1994.
- Gatt, Morrakesh "The W.T.O. Dispute settlement Mechanism" April 1994.
- Gatt News letter. Committees set up to administer the various arrangements «focus» No. 107, May 1994.
- Gatt Secretariat «An Analysis of the proposed uruguay round agreement, with particular emphasis on aspects of interest to developing countries Geneva, November 1993.
- Gatt, The result of the uruguay round of multilateral trade negotiations: The legal texts [Geneva: Gatt secretariat 1994].
- Gatt «Trade policy revien, European Communities Gatt, Geneva, June 1991, 177.
- Gatt, Writien Communities on aproposed new round of trade negotiations SPEC (85) 45, 26 September 1985.
- Golding. l, Knudsen. O. Van der Mensbrugghe «Trade liberalization global economic implications» OECD. Paris, 1993.
- IMF direction of trade statistics, year book, 1993.
- John whalley, coordinator, the uruguay round beyond: The final report from the ford foundation supported project on developing countries and the global trading system (Ann arbor: University of Michigan Press, Houndmibls, Hampshire: Macmillan, 1989).
- Mariam. Gamps & William, Diebold, JR, the new multilateralism, council of foreign relations, January, 1989.
- Organisation for economic co-operation and development [OECD], Gosts and Benefit of protection, Paris, OECD, 1985.

- Rubert E - Hudec «developing Countries in the Gatt legal system» Trade policy center - London, 1987.
- Stevens, C. after the Gatt, the uruguay round implications for developing countries (U.S) institue of development studies (IDS), University of sassex, 1994 (IDS policy Briefing paper).
- Toney. Killick, the adaptive economy, EDI, development studies [Washington, D.C: World Bank, 1993).
- UnctAD, trade and development report, 1994 (New York, Geneva: :Un, 1994).
- Broadman, H.G. «Gatt, the uruguay round accord on international trade and investment in services» World Economy, Vol. 17, No 7, May 1994.
- Jhon Zysman, U.S power, trade and technology international affairs, volume 67, No 1, January 1991.
- Nguyen, T.C. perroni and R. wigle [an evaluation of the draft final act of the uruguay round] Economic journal: Vol 103, No 421, 1993.
- Peter F. Darker «The Changed World Economy» foreign offairs, Vol 64, No. 4, Spring 1986.
- The World Bank «World Tables 1993» Washington DC. 1993. The world Bank «World development report Washington D.C 1993.
- World recovery and monetary reform, united nations journal of development planing No. 14, G.K. Helleiver 1984.

❊ ❊ ❊